طوالع الأنوار

من مطالع الأنظار

للقاضي ناصر الدين البيضاوي

المتوفى سنة ٦٨٥هـ

تحقيق وتقديم

عباس سليمان

المكتبة الأزهرية للتراث

القاهرة

دار الجيل

بيروت

طوالع الأنوار

الطبعة الأولى
١٤١١ هـ ــ ١٩٩١ م

بسم الله الرحمٰن الرحيم

مقدمة كتاب
« طوالع الانوار من مطالع الانظار »
للبيضاوي

من الملاحظ ، أن غالبية الباحثين والدارسين في مجال علم الكلام قد اتجهوا لبحث الموضوعات الكلامية الرئيسية ، وتتبعوا آراء مشاهير المتكلمين وسيرهم الذاتية وترجماتهم ، دون اهتمام بالتراث الكلامي المتمثل في هذا القدر الهائل من مخطوطات المؤلفات الكلامية . وكأن أغلب الباحثين قد قنع بما هو منشور من مؤلفات علماء الكلام ، فأهملوا ما بعد ذلك من مؤلفات لا تزال مخطوطة ، ولهذا لم نجد ضمن النشرات المحققة لكتب التراث قدراً كافياً من المؤلفات الكلامية ، يساوي ذلك القدر المحقق من المؤلفات الصوفية والفقهية والفلسفية .

ومن ناحية أخرى ، أحجم أغلب الباحثين عن الخوض في المرحلة الفكرية الممتدة بعد القرن السادس الهجري وكأنهم اكتفوا بالمرحلة السابقة عليهم ، نظراً لوضوح هذه الفترة وكثرة الدراسات حولها .

والحق ، لقد رأينا ، أن نقدم اليوم للمكتبة الاسلامية تحقيقاً لواحدة من أهم المخطوطات الكلامية ، حتى نسد النقص الذي أشرنا اليه آنفاً ، وفي نفس الوقت نكون قد تعرفنا على جانب من الجوانب المشرقة في تراثنا الاسلامي .

لهذا وقع اختيارنا على مخطوط « طوالع الانوار من مطالع الانظار » للبيضاوي نظراً لعدم تحقيقه من قبل ، ونظراً لكونه يعبر عن ظاهرة تاريخية وفكرية لم تنل ما

تستحقه من عناية وبحث وتحليل، وهذه الظاهرة هي لون من التفكير نسميه (علم الكلام الفلسفي) وهو شكل يمتاز عما كان سائداً في الأوساط الكلامية حتى القرن السادس الهجري حيث يلتقي في تيار واحد كلٌّ من الفلسفة وعلم الكلام.

إن كتاب «الطوالع» الذي بين أيدينا، يقدم لنا صورة حية لأبعاد الجدل العقلي في الاسلام منذ القرن الثالث الهجري في الحوار ما بين الفلاسفة والمتكلمين. ولقد كان ابداع البيضاوي في هذا الكتاب راجعاً الى ارتكازه على منهج فلسفي منطقي، كطريق صحيح لمناقشة القضايا الكلامية.

ولسنا في حاجة هنا الى إعادة القول في أهمية الطوالع والضرورة الملحة التي كانت تدفعنا لتحقيقه، فان ذلك أمر واضح للعيان، ولا يحتاج الى مزيد من القول، ويكفينا أن الطوالع ـ كما قال السبكي ـ أجُلُّ مختصر ألف في علم الكلام.

وبعد...

فقد حاولنا تقديم كتاب «طوالع الانوار من مطالع الانظار» في شكل يليق به من التحقيق العلمي، متوخين أن نضع لبنة جديدة في دراسة الفكر الاسلامي الذي نسعى دائما الى كشفه وتعميقه.

والله أسأل أن يجعله عملا مفيدا.

عباس سليمان

الاسكندرية في أغسطس ١٩٨٨ م.

مؤلف الكتاب

البيضاوي :

حاز البيضاوي مكانة متميزة في حياته وبعد وفاته ، فقد كان لتنوع معارفه ومؤلفاته صدى في معظم المصادر التاريخية وكتب التراجم ، التي أفاضت في الترجمة له وذكر قائمة مؤلفاته التي سنعرضها بعد قليل .

وتذكر المراجع التاريخية أن البيضاوي هو: قاضي القضاة ناصر الدين عبدالله ابن عمر بن محمد بن علي أبو الخير الشيرازي البيضاوي . كما تذكر أغلب المراجع أن البيضاوي سمي بهذا نسبة الى قرية يقال لها « البيضاء » من أعمال شيراز[1] .

وقد عرف البيضاوي بعدة ألقاب في حياته ، فعرف باسم عالم أذربيجان ، وشيخ الناحية[2] ، وغير ذلك من الالقاب التي غالباً ما يضعها أصحاب كتب التراجم .

مولده ووفاته :

من الغريب أن معظم المصادر التي بين أيدينا ، برغم أن أصحابها قد ترجموا للبيضاوي الا أنهم لم يذكروا جميعاً السنة التي ولد فيها البيضاوي ، وان كانوا قد اجتهدوا جميعا في تحديد السنة التي توفي فيها .

---

(١) طاش كبرى زاده : مفتاح السعادة ومصباح السيادة (مراجعة وتحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ص١٠٣ .

(٢) ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب في أخبار من ذهب (مكتبة المقدسي طبعة القاهرة ، ١٣٥١ هـ .) الجزء الخامس ص ٣٩٢ .

ولكن بروكلمان قد ذكر في مادة (AL-BAIDAWI) بدائرة المعارف الاسلامية أنه ولد سنة ٦٢٣[١] هـ ، دون أن يصرح بالمصدر الذي استمد منه هذا التاريخ بالرغم من أنه لم يذكر تاريخا لمولده في تاريخ الادب العربي[٢] ، بل ان النسخة الصادرة بالانجليزية[٣] من دائرة المعارف الاسلامية لم تذكر هذا التاريخ بالرغم من أن الطبعة الصادرة بالفرنسية قد ذكرته كما أسلفنا .

أما فيما يتعلق بتاريخ وفاة البيضاوي ، فقد اختلف المؤرخون اختلافا كبيرا في تحديد السنة التي توفي فيها البيضاوي ، وقالوا عدة أقوال : القول الاول هو ما ذهب اليه السبكي والاسنوي ومن أخذ عنهما ، وهو سنة احدى وتسعين وستمائة[٤] .

والقول الثاني هو ما ذهب اليه ابن كثير والكتبي وابن حبيب ، قالوا بأنه توفي سنة ٦٨٥ هـ وهو التاريخ الذي أهمله الذهبي في كتابه العبر ، وان كان السيوطي قد ذكره في بغية الوعاة[٥] .

والقول الثالث هو سنة ٦٥٨ هـ وهو ما ذكره بروكلمان في دائرة المعارف الاسلامية .

والقول الرابع ذهب اليه بروكلمان أيضا في موسوعته (تاريخ الأدب العربي)

---

(١) Brockelmann: Art (Al-BAIDAWI) 2,603.

(٢) Brockelmann: Cesehichte der arabischen litteratur, 2,739.

(٣) J. Robson: Art. (Al-Baidawi) 1,1129.

(٤) السبكي : طبقات الشافعية الكبرى (تحقيق محمد الحلو ، محمود الطناحي) المطبعة الحسينية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٣٢٤ هـ . الجزء الثامن ، ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٥) أنظر :
ـــ شذرات الذهب الجزء الخامس ص ٣٩٢ .
ـــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم . مكتبة عيسى الحلبي . الطبعة الاولى ، ١٣٢٦ هـ . الجزء الاول ص ٢٨٦ .

اذ انفرد بتاريخ لم يرد عند غيره وذهب الى أن وفاة البيضاوي كانت سنة ٧١٦ هـ = ١٣١٦ م[١] .

والقول الخامس ذكره البغدادي ولم نجده عند غيره ، وقد نص البغدادي على أن البيضاوي توفي بتبريز سنة ٦٦٩ هـ[٢] .

ومن هذه الأقوال ما ذكره اليافعي الذي ترجم للبيضاوي ضمن وفيات سنة ٦٩٢ هـ[٣] وقد ناقش الدكتور جلال الدين عبد الرحمن هذه القضية مناقشة مستفيضة انتهى منها الى أن وفاة البيضاوي كانت سنة ٦٨٥ هـ ، وذلك اعتمادا على أن راويه الحافظ الذهبي الثقة الذي كان معاصراً له ، وذلك ما اعتمده الصفدي واقتصر عليه ولم يشر الى غيره فضلاً عن أن أكثر المؤرخين قد اعتمدوا أيضا على ما ذكره الذهبي[٤] .

ثقافته ومكانته العلمية :

حصل البيضاوي العديد من فنون الثقافة في عصره ، فقد نشأ البيضاوي نشأة علمية وطلب العلم منذ وقت مبكر خاصة وقد كان والده من كبار أئمة شيراز ، فتلقن عن أبيه العلوم والفنون المتنوعة وتخرج في الفقه والاصول والمنطق والحكمة على الأسلوب الأعجمي الذي يجمع بين العلوم المختلفة بالترقي في درجاتها المتقابلة وتحقيق بعضها ببعض تحقيقاً يهدف الى تكوين الملكة العامة المتصرفة بالتحصيل

(١) Brockelmann: Gesehichte der arabischen litteratur, 2,738

(٢) البغدادي : هدية العارفين (القاهرة سنة ١٩٥١) الجزء الاول . ص ٤٦٢ .

(٣) اليافعي : مرآة الجنان . طبعة بيروت الجزء الرابع ص ٢٢٠ .

(٤) د / جلال الدين عبد الرحمن : القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه (دار الكتاب الجامعي ــ القاهرة) الطبعة الاولى ص ١٧٠ .

والتحليل والاستنتاج والبحث في العلوم على نسبة واحدة وتحرير قوالبها التعبيرية على منهج متحد وأسلوب مضطرد[1].

وإذا كان البيضاوي قد نشأ على هذا النحو، فهو يعد وارثاً لإمامة العلوم عن آبائه الذين لقنوه اياها فأبوه قاضي القضاة أبو حفص عمر، كان إماما فقيها عالماً له مكانته بين علماء عصره وله منزلته عند الحكام، وجده قاضي القضاه فخر الدين محمد من كبار العلماء، وكذلك كان جد أبيه صدر الدين أبوالحسن علي البيضاوي فلا غرابة إذن أن يكون القاضي ناصر الدين سليل الاكرمين والقضاة العادلين الحافظين لدين الله، على شاكلة آبائه في العلم، فالشجرة الطيبة لا تنبت إلا ثمارا طيبة[2].

وقد تجلت ثقافة البيضاوي الواسعة في هذا التنوع الكبير في مؤلفاته التي جمع فيها بين علم الكلام والمنطق وبين الفقه والتفسير والحديث وغير ذلك مما سنعرض له عند الكلام عن مؤلفات البيضاوي كما تتجلى هذه الثقافة الواسعة في تلك المناظرات التي جرت بين البيضاوي وعلماء عصره[3].

شيوخه وتلاميذه:

أول ما تلقى البيضاوي المعارف، تلقاها عن أبيه قاضي القضاة أبي حفص عمر ابن محمد البيضاوي الذي ذكره في مقدمة كتابه (الغاية القصوى في دراية الفتوى) واصفاً إياه بامام الملة والدين، الا أن أحداً من المؤرخين لم يترجم لهذا الوالد الذي

(١) محمد الفاضل بن عاشور: التفسير ورجاله (مجمع البحوث الاسلامية، الازهر الكتاب الثالث عشر، مايو ١٨٧٠ م) ص٩١.
(٢) القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه ص ١٤٠.
(٣) أنظر العديد من هذه المناظرات في المرجع السابق ص١٤١ وما بعدها.

لم يعرف تاريخ ولادته أو وفاته، وان كان من المعروف انه كان على صلة طيبة بالاتابك أبي بكر بن سعد الذي ولاه منصب قاضي قضاة شيراز[1].

والشخصية العلمية الشهيرة التي تلقى منها البيضاوي، هي الشيخ محمد بن محمد الكتحتائي وكان من أهل التصوف، لازمه البيضاوي مدة من الزمن قائما بخدمته، ويذكر حاجي خليفة أن البيضاوي ألف تفسيره المشهور (أنوار التنزيل) باشارة من شيخه الكتحتائي[2].

وكذلك عاصر البيضاوي العديد من المشاهير في مختلف فروع العلم، ومما لا شك فيه أنه قد استفاد من مناقشاته معهم الكثير، وان كانوا في حكم معاصريه وليسوا في حكم شيوخه. ومن هؤلاء العلماء العلامة الحلّي (الحسن بن يوسف بن علي ابن مطهر الشيعي، المتوفى سنة ٧٢٦ هـ)[3] وقاضي القضاة فخر الدين الشيرازي (اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل، مجد الدين أبو ابراهيم الشيرازي، المتوفى سنة ٧٥٦ هـ)[4]. وكان هذان العالمان من المعمرين، إذ توفي الاول عن عمر يقارب الثمانين، وتوفي الثاني عن أربع وتسعين سنة، وكلاهما كانا على صلة بالبيضاوي.

أما تلاميذ البيضاوي فكثيرون، بل اننا اذا أضفنا شراحه الى قائمة تلاميذه لكانت هذه القائمة مشتملة على عدد كبير من الشخصيات العلمية، لكننا هنا سنكتفي بذكر تلامذته المباشرين، مع الإشارة إلى شراحه عند الكلام عن مؤلفات البيضاوي. ومن هؤلاء التلاميذ أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، ولد بتبريز

---

(١) القاضي ناصر الدين وأثره في الفقه، ص ١٧٦.

(٢) كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون — مطبعة المعارف. الطبعة الاولى ١٣٦٢ هـ الجزء الاول — ص ١٦٢.

(٣) أنظر ترجمته في: البداية والنهاية لابن كثير، روضات الجنان، مرآة الجنان، مفتاح السعادة ومصباح السيادة.

(٤) أنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى، شذرات الذهب، معجم المؤلفين لكحالة.

سنة ٦٦٤ هـ وتوفي بها سنة ٧٤٦ هـ، وهو صاحب مصنفات كثيرة منها شرح المنهاج للبيضاوي، المسمى السراج الوهاج. ومن تلاميذه أيضا زين الدين المنكي الذي ذكرت المصادر أنه كان من تلاميذ البيضاوي المقربين اليه، ولكن كتب السير والتراجم لم تترجم له[1].

مؤلفات البيضاوي:

قام الدكتور جلال الدين عبد الرحمن في بحثه عن البيضاوي بعمل قائمة تضمنت (٣١) مؤلفا، لكننا مع هذا نرى أن العديد منها منسوب الى البيضاوي بطريق الخطأ، فسوف نذكر هاهنا قائمة أخرى بمؤلفات البيضاوي المقطوع تماما بصحة نسبتها اليه، مع ترتيب هذه المؤلفات بحسب أهميتها وشهرتها.

١ ــ أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

وهو التفسير المعروف باسم تفسير البيضاوي، طبع من هذا الكتاب عدة طبعات بالقاهرة وبيروت وغيرهما من العواصم الاسلامية، وقد اعتمد البيضاوي في هذا التفسير على التفسيرين العظيمين: تفسير الكشاف للزمخشري، والتفسير الكبير للفخر الرازي. فجعل اعتماده في بيان الالفاظ والتراكيب وتحليل المباني لاستخراج المعاني على الكشاف، واعتمد في ابراز روح الحكمة القرآنية وعرض نظرياتها على تفسير الإمام الرازي[2].

٢ ــ منهاج الوصول الى علم الاصول: هو أشهر مؤلفات البيضاوي الاصولية، وقد كان تحليل هذا الكتاب هو موضوع الدكتور جلال الدين عبد الرحمن في رسالته للدكتوراه[3].

---

(١) القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في الفقه، ص ١٨٥ ــ ١٨٨.

(٢) ابن عاشور: التفسير ورجاله، ص ٩٢.

(٣) د / جلال الدين عبد الرحمن: القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه ص٣٦٣ وما بعدها.

٣ ــ شرح المحصول من علم الاصول : وهو شرح المحصول للرازي ، ويعد في عداد المؤلفات المفقودة والتي تضمنت بقية القائمة التالية :

٤ ــ الايضاح .

٥ ــ مصباح الارواح .

٦ ــ منتهى المنى في شرح أسماء الله الحسنى .

٧ ــ تعليق على مختصر ابن الحاجب (في أصول الفقه) .

٨ ــ مرصاد الافهام الى مبادىء الاحكام .

٩ ــ شرح مقدمة ابن الحاجب .

١٠ ــ شرح منتخب المحصول في الاصول .

١١ ــ نظام التواريخ (وهو مصنف صغير في التاريخ ألفه البيضاوي باللغة الفارسية على خلاف مؤلفاته الأخرى التي كتبها بالعربية) . وتوجد طبعتان من هذا الكتاب الاولى طبعة حيدر أباد ــ الهند ، والاخرى طبعة طهران ــ ايران .

١٢ ــ التهذيب والاخلاق (وهو مصنف مفيد في التصوف لكنه في حكم المفقود) .

١٣ ــ تحفة الابرار (وهو شرح لمصابيح السنة للبغوي ، ولا توجد له نسخ خطية) .

١٤ ــ شرح التنبيه (وهو شرح على كتاب التنبيه لابي اسحاق الشيرازي ، في فقه الشافعية وهذا الشرح مفقود أيضا) .

١٥ ــ الغاية القصوى في دراية الفتوى (وهو مختصر لكتاب الوسيط في فقه الشافعية للغزالي ، وتوجد منه عدة نسخ بدار الكتب بالقاهرة) .

١٦ ــ شرح الفصول (وهو شرح لكتاب الفصول لنصير الدين الطوسي ، في علم الهيئة . وهو في حكم المفقود) .

١٧ ــ مختصر في الهيئة .

١٨ ــ رسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها (وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة) .

١٩ ــ شرح مطالع الانوار في المنطق والحكمة (وهو شرح لكتاب سراج الدين الارموي في المنطق. وهو في حكم المفقود).

٢٠ ــ لباب الالباب في علم الاعراب: وهو مصنف عظيم في علم النحو شرحه عدة علماء منهم محمد بن بير علي، ومنهم أيضا بايزيد بن الغفار القونوي، ومحمد بن علي الكونباتي، وتوجد عدة طبعات لهذا الكتاب ولشروحه أيضا.

وتوجد عدة مؤلفات منسوبة خطأ للبيضاوي منها:

١ ــ الارشاد في الفقه.
٢ ــ التبصرة في الفقه.
٣ ــ التذكرة في الفروع.

والى جانب هذه القائمة من المؤلفات، يوجد للبيضاوي هذا الكتاب الذي نقدمه اليوم، وهو: طوالع الانوار من مطالع الانظار.

هذا الكتاب

طوالع الأنوار:

عُرف البيضاوي في المحيط الفكري واشتهر أمره، بوصفه صاحب «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، وهو تفسيره المعروف للقرآن الكريم، ولهذا وجدنا هذا العدد الكبير من النسخ الخطية والشروح والطبعات الخاصة بأنوار التنزيل.

ولكننا هنا انما نعنى بالبيضاوي كعالم من علماء الكلام، وليس كمفسر معروف. ولهذا فقد وجدنا مؤلفه الكلاميّ «الطوالع» أثراً لا يقل خطراً وأهمية عن «الأنوار» وربما كان الطوالع أنفس ما كتبه البيضاوي على الاطلاق، نظراً للدور الذي لعبه هذا الكتاب في تأسيس الفلسفة الكلامية أو علم الكلام الفلسفي.

والطوالع نموذج جيد للمؤلفات الكلامية في عصر البيضاوي، وضع فيه مؤلفه تفصيلاً لمشكلات علم الكلام والفلسفة، وناقش هذه المشكلات مناقشة وافية من وجهة نظره كأحد أقطاب الأشاعرة، حيث لا يخفى على المطالع ذلك المنهج الأشعري الذي اتبعه البيضاوي جملة وتفصيلاً.

وقد ظهرت الروح الأشعرية واضحة في الطوالع وضوحاً ملموساً نظراً لمتابعة البيضاوي فيه لواحد من أقطاب الاشاعرة السابقين عليه، هو فخرُ الدين الرازي (المتوفى ٦٠٦ هـ) الذي تقيد البيضاوي بخطاه ـــ خاصة في كتابه «المباحث

المشرقية »[1] ـــ بحيث بدت الصلة وثيقة بين المباحث المشرقية والطوالع . وفي يقيني أن البيضاوي لو كان قد تخلَّص من تأثير الرازي وخرج من الاطار العام الذي وضعه ، لكان بمقدور البيضاوي أن يقدم آراء مبتكرة ، فيبدع أكثر مما أبدع ، ويجيد أكثر مما أجاد .

وأخص ما يميز طوالع الأنوار ، هو طابع الدقة المتناهية في تحديد الألفاظ والمصطلحات الكلامية والفلسفية ، بالإضافة الى طابع الإيجاز الشديد الذي عرض به البيضاوي لموضوعاته[2] .

وثمة خاصية يجدر الاشارة اليها هنا ، وهي ذلك الطابع الشمولي في عرض الموضوعات وهي خاصية لا تميز الطوالع وحده ، بل كانت الطابع العام لمؤلفات ما بعد القرن السادس الهجري على وجه التحديد ، فقد سعى المفكرون بعد هذا التاريخ الى وضع مؤلفاتهم في شكل موسوعي ، ليس في علم الكلام فحسب وانما في سائر العلوم والمعارف الأخرى ، وقد امتدت هذه الخاصية في التأليف فترة

---

(١) يعتبر (المباحث المشرقية) من أهم كتب الرازي الذي ضمنه أفكاره ، وتنقسم المباحث المشرقية الى ثلاثة كتب ، يتناول الاول الوجود وخواصه وأقسامه ، كما يتناول الماهية والوحدة والكثرة والقدم والحدوث ، أما الكتاب الثاني فيتناول أقسام الممكنات وخواص الجوهر والعرض والعلل الاربعة والحركة والزمان .

وفي الكتاب الثالث يتناول الرازي الإلهيات ، فيبدأ باثبات واجب الوجود والبرهنة على وجوده وبيان صفاته . ثم يختم الرازي كتابه ببحث في ضرورة النبوة وعلاماتها (أنظر : المباحث المشرقية للرازي) .

وقد سار البيضاوي في تقسيمه لأبواب وفصول الطوالع على نفس طريقة الرازي في المباحث المشرقية . كما كان اتباع البيضاوي لفخر الدين الرازي في الاشارات المتعددة لآراء الرازي الذي غالباً ما يشير إليه البيضاوي في الطوالع بلقب : الإمام .

(٢) لعل هذا الإيجاز هو السبب المباشر لعناية الشراح بالطوالع ، مما خلف في النهاية هذا العدد الكبير من شروح الطوالع الذي سنعرض له فيما يلي .

طويلة في التاريخ الإسلامي، وذلك ما يتضح إذا ألقينا نظرة عامةً على عناوين المؤلفات التي وضعها مفكرو هذه المرحلة في مختلف فروع العلم والمعرفة[1].

ويبدأ كتاب الطوالع بمقدمة حول (نظرية العلم) حيث يتناول البيضاوي موضوعات: النظر، الحُجج وأنواعها، القياس، أحكام النظر. وهي الموضوعات التي يعتبرها المتكلمون بمثابة (المدخل) أو المقدمات الضرورية للعلم بمعناه الواسع.

ثم ينقسم الطوالع الى ثلاثة كتب: الكتاب الاول (في الممكنات) ويناقش البيضاوي فيه (الأمور الكلية) في الباب الأول، وهو يسير على منوال الأبواب الباقية من حيث انقسامه الى فصول تتناول المشكلات المتعلقة بموضوع الباب، فيبدأ بتعريف عام للمشكلة، ثم يورد مختلف الآراء في القضية التي يتعرض لها، قاطعاً السياق في أحيان كثيرة، ليدلي برأيه الشخصي الذي عادة ما يبدأه البيضاوي بكلمات مثل: قلت... واعلم أن... وأجيب بأن.. الخ.

والباب الثاني من الكتاب الاول بعنوان (في الأعراض) وفيه يناقش البيضاوي موضوعات مثل، المباحث الكلية، مباحث الكم والكيف، الأعراض النسبية.. الخ، وفي هذا الباب نلمح بوضوح جوانب ثقافة البيضاوي، حيث يعرض البيضاوي فيه لآراء أصحاب العلوم والمعارف المختلفة، فلا يقتصر على علم الكلام، بل يتعدى ذلك الى علوم ومعارف أخرى كالطب والفلك والضوء

---

(١) من هذه المؤلفات:
ــ الكامل في التاريخ، لابن الأثير، المتوفى ٦٣٠ هـ.
ــ الانسان الكامل في معرفة الأواخر والاوائل، لعبد الكريم الجيلي، المتوفى ٨٢٦ هـ.
ــ القاموس المحيط. للفيروز آبادي، المتوفى ٨١٧ هـ.
ــ المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، لابن تغري بردي الاتابكي، المتوفى ٨٧٤ هـ.

والألوان ، وهذا ما يبدو واضحاً عند مناقشته لمباحث الكيف . وهذه المناقشة إن دلت على شيء ، فإنما تدل على سعة إطلاع البيضاوي وإحاطته بثقافة عصره وكذلك الثقافة السابقة عليه ، خاصة وانه في كثير من الأحيان يرد تلك الآراء العلمية لأصحابها دون غيرهم .

والباب الثالث في (الجواهر) وقد توسع البيضاوي في هذا الموضوع وناقشه مناقشةً مستفيضةً ، أورد فيها مختلف الآراء حول موضوع « الجوهر» ، كما اهتم البيضاوي اهتماماً خاصاً بآراء الفلاسفة (الحكماء) في الجوهر ، ورد عليها بالحجج النقلية من آيات وأحاديث نبوية[1] .

ـ والكتاب الثاني (في الإلهيات) والباب الأول منه يتناول «ذات الله تعالى» حيث عرض البيضاوي للحُجج العقلية والنقلية في التنزيه ، ونفي الجسمية والجهة عن ذاته تعالى ، بما يوافق ما ذهب اليه جمهور الأشاعرة ، وقد ردّ البيضاوي في هذا الباب على شُبهات القائلين بالاتحاد والحلول ، دون أن يذكر واحداً من أصحاب هذا القول ، وذلك على غير عادته في رد الأقوال الى أصحابها من العلماء والمتكلمين .

والباب الثاني في صفات الله تعالى ، ويبدأ بالصفات التي تتوقف عليها أفعال الله تعالى ، كصفاتِ القدرة والحياة والارادة ، ثم يتناول بقية الصفات في الباب الثاني ، الذي حشد فيه البيضاوي آراء الاشاعرة وحججهم التي ردّوا بها على المعتزلة . أما الباب الثالث ، فيتناول فيه البيضاوي (الأفعال الإلهية) وما يتعلق

---

(١) بالرغم من ذلك ، نجد البيضاوي يعتمد في هذا الباب على أحاديث ثار حولها الخلاف مثل حديث : (أول ما خلق الله العقل ..) الذي اتفق أهل المعرفة بالحديث على أنه ضعيف ، بل موضوع (أنظر : ابن تيمية : بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية (أو السبعينية) مطبعة كردستان العلمية (نشرة فرج الله ذكي الكردي) بمصر ، ١٣٢٩ هـ. ص ٢٩ .

بها من موضوعات كلامية كالتحسين والتقبيح، وقد عرض البيضاوي فيه لأقوال المعتزلة ورد على جملتها.

ــ والكتاب الثالث في النبوة. وفي الباب الأول يعرض البيضاوي لمعنى النبوة وحاجة البشر اليها، ومعجزات الانبياء، ونبوة «محمد» عليه الصلاة والسلام. كما تعرّض البيضاوي للموضوعات المتعلقة بالنبوة مثل عصمة الانبياء وتفضيلهم على الملائكة.

والباب الثاني يناقش (الحشر والجزاء) حيث يتناول البيضاوي الموضوعات السمعية المتعلقة بالحشر، كالجنة والنار والثواب والعقاب وعذاب القبر.

وآخر أبواب الكتاب الثالث في الإمامة، وهو أيضاً آخر موضوعات «طوالع الانوار» وقد أكد البيضاوي في هذا الموضوع على رأي جمهور أهل الاسلام في الإمامة وفضل الخلفاء الأربعة، في مقابل ما يذهب اليه الشيعة على اختلاف فرقهم وأهوائهم، وما خرجوا به من إجماع الجمهور، وقد توقف البيضاوي طويلاً عند دعاوى الشيعة وتحرى الردود عليها، كما توقف عند إمامة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهي التي قامت حولها أهوال التشيع والقرمطة والزندقة التي لطخت التاريخ الإسلامي، وما زالت حتى اليوم تلطخه.

مخطوطات الطوالع:

إن هذا القدر الوافر الذي وجدناه للنسخ الخطية لكتاب الطوالع يشهد باهتمام المسلمين بهذا الكتاب، وعنايتهم به، وكذلك فهناك قدر لا بأس به من (الطبعات) سواء لمتن كتاب الطوالع أو للشروح التي وضعت عليه. ولهذا كان تحقيقنا لهذا الكتاب ضرورة ملحة، واعترافاً بالمكانة الرفيعة التي يحتلها في تاريخ الفكر الإسلامي.

وكانت خطوتنا الأولى هي استقصاء النسخ الخطية للطوالع، والبحث عن

اكبر عدد من هذه النسخ ، لدراستها واختيار الأفضل من بينها للمقابلة واستخراج النص المحقق . وفيا يلي نقدم ثبتاً للنسخ التي وجدناها :

أ ــ دار الكتب المصرية .

(١) نسخة برقم ٢٧٧ علم الكلام / طلعت ــ ميكرو فيلم ٧٩٩٨ ، وهي بخط (محمود بن محمد ...) كتبها سنة ٨٨٩ هجرية .
وقد اعتمدنا على هذه النسخة في التحقيق[١] .

(٢) نسخة برقم ٣٢٧ علم الكلام / طلعت ــ ميكرو فيلم ٨٠٤٨ ، كتبت هذه النسخة سنة ٩٦٢ هجرية ، وهي ضمن نسخ التحقيق .

(٣) نسخة برقم ١١٨٦ / رصيد عام ، ومعها شرح الأصفهاني على الطوالع ، وحاشية عل الشرح ، والمتن والشرح والحاشية في مجلد واحد .

(٤) نسخة برقم ١٠٨ / علم الكلام ، عدد أوراقها ١٠٤ ورقة ، بدون تاريخ .

(٥) نسخة برقم ١٨٦٠ / علم الكلام ، تقع في ٤٤ ورقة (قطع كبير) كتبت سنة ١٢٨٩ هـ .

(٦) نسخة برقم ١٨٧٥ / علم الكلام ، عدد أوراقها ١١٢ ورقة ، كتبت سنة ١٢٩٠ هـ (يبدو أنها منقولة من السابقة) .

(٧) نسخة برقم ٣٣٩ / عقائد ــ تيمور ، عدد أوراقها ١٦٢ ورقة ، بدون تاريخ .

(٨) نسخة برقم ٢٧٧ / علم الكلام ــ طلعت ، عدد أوراقها ٧٣ ورقة ، كتبت سنة ٨٨٩ (حالتها سيئة) .

(٩) نسخة برقم ٢٧٦ / علم الكلام ــ طلعت ، عدد أوراقها ٦٣ ورقة ، كتبت سنة ١١١٣هـ .

---

(١) أنظر وصفنا لهذه النسخ التي اعتمدنا عليها في التحقيق فيا يلي .

(١٠) نسخة برقم ٣٢٦ / علم الكلام، طلعت، عدد أوراقها ٣٦ ورقة (ناقصة من آخرها) كتبت سنة ٩٤١ هـ.

(١١) نسخة برقم ٥٧٦ / علم الكلام ــ طلعت، عدد أوراقها ٥٤ ورقة، بدون تاريخ.

(١٢) نسخة برقم ٣٢٧ / علم الكلام ــ طلعت، عدد أوراقها ٩٥ ورقة، وتاريخ نسخها ــ كما ذكرت الفهارس ــ هو سنة ٦٧٢ هـ[١].

(١٣) نسخة برقم ١٠٩ / علم الكلام ــ ق، عدد أوراقها ٩٥ ورقة، كتبت سنة ٩٧٦ هـ.

(١٤) نسخة برقم ٤٣ / علم الكلام ــ م، عدد أوراقها ٧٢ ورقة، بفون تاريخ.

(١٥) نسخة برقم ١٧٦ / أصول ــ تيمور، ومعها شرح منهاج البيضاوي، عدد أوراقها ٣٦٦، كتبت سنة ٨٥٧ هـ.

ب ــ مكتبة الأزهر.

(١٦) نسخة برقم ٤٨٤٤٢ عام (٣٧٠٨،الامبابي) وهي نسخة بقلم معتاد كتبت سنة ٧٧٧ هجرية، وحالتها سيئة جداً.

(١٧) نسخة برقم ٣٣٣٩١ عام (٢٧٩٠، حليم) كتبها أحمد بن عمر المشرقي المالكي سنة ٨٩٩ هـ.وقد اعتمدنا عليها في التحقيق.

(١٨) نسخة برقم ٢٣٥٥٢ عام (٢٣٨٨، خاص) مكتوبة بقلم معتاد، بخط مصطفى الباجوري، سنة ١٢٦٢ هـ. وتقع هذه النسخة في ٥٠ ورقة.

ج ــ المكتبات الأخرى.

(١٩) مخطوط المكتبة المركزية العامة ــ جامعة الإسكندرية ــ رقم ٩٧٤ / خ، وقد اعتمدنا على هذه النسخة في التحقيق.

---

(١) يبدو أن التاريخ المذكور في الفهارس خطأ، حيث اننا وجدنا تاريخ نسخها ٩٧٢ هـ.

(٢٠) مخطوط مكتبة آقاي أغا ـــ طهران، رقم ١١٦٧. كتبها علي بن محمد بن الحسن البسطامي سنة ٧٦١ هـ[١].

(٢١) مخطوط بالمكتبة الوطنية ـــ باريس. ذكره البارون كارا دي فو بعنوان «توالي الأنوار»[٢].

طبعات الطوالع:

بالإضافة الى هذا القدر من المخطوطات التي وجدناها لطوالع الأنوار[٣]. هناك بعض الطبعات التي أخرجتها المطابع في النصف الاول من القرن الثالث عشر الهجري، وهذه الطبعات بالطبع، بدون تحقيق.

وقد وجدنا من طبعات الطوالع ما يلي:

(١) طبعة أخرجتها مطبعة المؤيد ـــ القاهرة سنة ١١٢٣ هـ.

(٢) طبعة المطبعة الخيرية ـــ القاهرة، سنة ١٣٣٩ هـ[٤].

الشروح والحواشي:

نظراً لطابع الإيجاز الذي تميز به الطوالع، فقد نال الكتاب عناية خاصة من قبل الشُراح، حتى بعد وفاة مؤلفه بسنوات قليلة، وقد تتبعنا هذه الشروح في خزانات المخطوطات، فكان هذا القدر الذي وقعنا عليه:

---

(١) أنظر: نوادر المخطوطات للدكتور صلاح المنجد، ص ٧٠.

(٢) يبدو أن كلمة (توالي) ترجمة خاطئة من الناقل الى العربية. راجع، كارادي فو: الغزالي، نقله الى العربية عادل زعيتر (دار احياء الكتب العربية، ص١٠٦، ١٠٧).

(٣) أشار بروكلمان الى عدة نسخ للطوالع، ليبزج ١٣٢، ١٢٥٥/٦، ٦٦٧٢ بريل ٥١١، الاسكوريال ١٢٩٣/٢، ١٥٧٣، داماد ازادة ٣٢١، القاهرة ٣٣/٢، ١٩٥/١، الجزائر ٦٢٠/١، تونس ٥٢/٣، رامبور ٣١٤/١.
Brockelmann: Giescheichte der arabischen litteratur, 2742.

(٤) توجد من هذه الطبعات عدة نسخ محفوظة بدار الكتب ومكتبة الأزهر.

أ ـ شرح الاصفهاني :

وهو شمس الدين أبو الثناء محمود بن الرحمن بن أبي القاسم بن محمد ، المعروف بالأصفهاني الشافعي ، ولد بأصبهان سنة ٦٧٤ هـ وتوفي بمصر سنة ٧٤٩ هـ . وشرح الأصفهاني بعنوان « مطالع الأنظار على طوالع الأنوار » وهو أهم شروح الطوالع وأكثرها انتشاراً وتداولاً[١] . وتوجد له هذه النسخ الخطية :

(١) نسخة بالازهر الشريف رقم ٢٤٩٤ عمومية .
(٢) نسخة أخرى برقم ٦٣٨٠ (٤٧٣ ــ أباظه) .
(٣) نسخة أخرى برقم ٦٣٨٢ (٤٧٥ ــ أباظه) .
(٤) نسخة أخرى برقم ٧٣٦٠ عمومية .
(٥) نسخة أخرى برقم ٢٨٥٩١ عمومية (٢٦٢٢ ــ السقا) .
(٦) نسخة أخرى برقم ٣٣٣٧٨ عمومية (٢٧٧٧ ــ حليم) .
(٧) نسخة أخرى برقم ٤٤٧٦٨ عمومية (٣٤٩٦ ــ بخيت) .
(٨) نسخةأخرى برقم ٤٨٤٤٢ عمومية (٣٧٠٨ ــ الامبابي) .
(٩) نسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، تحت رقم ١١١٨ عام .
(١٠) نسخة أخرى برقم ١١٨٦ .
(١١) نسخة أخرى برقم ١٩٤ .
(١٢) نسخة بالمسجد الأحمدي بطنطا تحت رقم ٣٢خ / ٦٣١د .
(١٣) نسخة بمكتبة بلدية الإسكندرية تحت رقم ٢٤٧٧ / د .
(١٤) نسخة أخرى برقم ٣٠٥٠ / خ .
(١٥) نسخة أخرى برقم ٣٨٠٦ / خ .
(١٦) نسخة أخرى برقم ١٩٥٥ / د .

---

(١) طاش كبرى : مفتاح السعادة . جـ٢ / ١٧٨ ـــ ١٧٩ .

وبالإضافة الى هذه النسخ الخطية فهناك الطبعات التالية لشرح الاصفهاني على الطوالع :

ـــ طبعة الآستانة، سنة ١٣٠٥ هجرية، بهامشها حاشية السيد الشريف الجرجاني، وبآخرها.

ـــ طبعة المطبعة الخيرية بالقاهرة، سنة ١٣٣٢ هجرية بأولها فهرس[١].

ب ــ شرح العبري الفرغاني.

وهو القاضي برهان الدين عبيد الله بن محمد العبيدلي الشريف الفرغاني، قاضي تبريز المعروف بالعبري، توفي ٧٤٣ هـ. وقد وجدنا هذا الشرح في نسخه الخطية بدون عنوان، فقد اكتفى الشارح على ما يبدو بعنوان (شرح الطوالع). وتوجد له النسخ التالية :

(١) نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٨٧٨ / علم الكلام.
(٢) نسخة أخرى برقم ١٦٦ ــ عقائد / تيمور.
(٣) نسخة أخرى برقم ١٠٠ / علم الكلام.
(٤) نسخة بمكتبة بلدية الاسكندرية، برقم ١٧٧٩ / د.
(٥) نسخة أخرى بعنوان (شرح في التوحيد) برقم ١٩٥١ / د.
(٦) نسخة بالمسجد الاحمدي بطنطا، برقم ٦٧٠ / د.

ج ــ شرح الدوّاني :

وهو جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدوّاني، قاضٍ وباحث وفقيه ومتكلم ومنطقي ولد في دوّان من بلاد كازرون، وسكن شيراز، وكانت وفاته سنة ٩٢٨ هجرية.

---

(١) توجد لهذه الطبعات عدة نسخ بمكتبة الأزهر الشريف.

وأهم مؤلفات الدوّاني :
ـ أنموذج العلوم .
ـ تعريف العلم .
ـ إثبات العقائد العضدية[1] .

هذا بالإضافة الى عدة شروح وضعها الدوّاني ، منها هياكل النور للسهروردي . وقد اكتفى الدوّاني فيما يتعلق بالطوالع ، على شرح خطبة الكتاب . وتوجد له هذه النسخ :

(١) نسخة بدار الكتب المصرية ، بعنوان (شرح خطبة الطوالع) برقم ١٥٢ ـ م / مجاميع .
(٢) نسخة أخرى بعنوان (حاشية على خطبة الطوالع) برقم ٩٥ م / مجاميع .

د ـ شرح التستري .

وهو محمد بن أسعد اليمني ، الملقب ببدر الدين التستري . والشرح « كاشف الأسرار عن معاني طوالع الانوار » وتوجد له نسخة خطية بمكتبة كوبرلي زادة ، برقم ٨٣١ .

هـ ـ شرح البروسوي .

وهو المولى مصلح الدين مصطفى بن يوسف البروسوي (نسبة الى بروسه) المعروف بخواجه زادة . وقد بلغ هذا الرجل في عصره من العلم والشهرة مبلغاً عظيماً ، وألف العديد من المؤلفات منها :

---

(١) معجم المؤلفين ، جـ٦/٤٧ .

ـ التهافت
ـ حواشي على شرح المواقف .
ـ حواشي على شرح الهداية .
ـ حواشي على التلويح[1] .

وتوجد من شرح خواجه زادة على الطوالع نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٥٧٨ / علم الكلام ـ طلعت .

و ـ شرح الميبذي .

وهو حسين بن معين الدين الميبذي ، المتوفى ٨٧٠ هجرية . وتوجد من هذا الشرح نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٣٨٣ / علم الكلام .

ز ـ شرح الأنصاري الشافعي .

وهو أبو يحيى زكريا بن محمد الانصاري الشافعي ، الفقيه المعروف . وهذا الشرح بعنوان « لوامع الأفكار في شرح طوالع الانوار» وتوجد له نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٤٦ / رصيد عام .

ح ـ شرح باجقلي زاده .

وهو الشيخ محمد المرعشي ، المعروف باسم باجقلي زادة . والشرح بعنوان « نشر الطوالع » وتوجد له نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٥٠ / م ، وقد رجعنا الى هذه النسخة فوجدناها بمثابة اختصار لكتاب الطوالع .

---

(١) أنظر ترجمة مفصلة لخواجة زادة في :
طاش كبرى زادة : الشقائق النعمانية (بيروت ١٩٧٥) ص ٧٦ .
حاجي خليفة : كشف الظنون ، ص ٥١٣ .

نسخ التحقيق :

اثناء البحث عن النسخ الخطية للطوالع ، وقبل اختيار النسخ التي عليها في التحقيق ، كنا نأمل في التوصل الى نسخة يكون البيضاوي قد كتبها يده ، أو يكون ناسخ من تلامذته قد كتبها وقرأها على البيضاوي ، حتى نجعل هذه النسخة أساساً للتحقيق ، ونعتبرها (المخطوطة الأم)[1] ولكن بعد أن عملية البحث وراء النسخ ، لم نستطع أن نحدد هذه المخطوطة الأم ، ولم نجد و من النسخ بخط المؤلف .

ولكن هذا العدد الكبير من النسخ الخطية للطوالع ، أتاح لنا فرصة في أفضل النسخ للتحقيق . وقد راعينا في هذا الاختيار عوامل عديدة من بينها :

أ ــ النسخ الأقدم عهداً ، والأقرب الى عصر البيضاوي .
ب ــ النسخ السليمة الخالية من النقص والتآكل والرطوبة .
ج ــ النسخ الواضحة الكلمات التي لا تستلزم تأويلاً من المحقق .

ومن خلال هذه العوامل ، وقع اختيارنا على أربع نسخ خطية لكتاب الط لاستخراج النص المحقق له .

وقد اعتبرنا هذه النسخ على درجة واحدة من حيث القيمة التاريخية لها ، لأقتراب هذه النسخ الأربع ــ نسبياً ــ من عصر البيضاوي ، ونظراً لدقة الـ الذين قاموا بالنسخ في كل مخطوطة منها ، ولتقارب درجة الوضوح فيها جميعاً .

وسوف نتحدث بالتفصيل عن هذه النسخ التي تمت بينها المقابلة فيما يأتي :

---

(١) قارن عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٥م ، ص ٢٩ .

وصف نسخ التحقيق :

١ ــ مخطوطة «أ»

وهي النسخة المحفوظة بالمكتبة المركزية العامة / جامعة الاسكندرية ، تحت رقم ٩٧٤ / خ . وهي نسخة في مجلد ، على الورقة الأولى منها عنوان الكتاب : « طوالع الأنوار من مطالع الانظار لناصر الأئمة البيضاوي قدس الله سره وجُعل مع الانبياء بعثه وحشره » . وتحمل الورقة عدة أختام باهتة ، وبعض الأبيات الشعرية وفقرة من خطبة الطوالع .

والصفحة الاولى من الكتاب ، كتبت داخل إطار مذهب تعلوه البسملة . ويبدو أن الناسخ كان قد توقع أن توضع شروح وحواشٍ على نسخته ولذلك نجده قد ترك فراغاً بين سطور الصفحات ، فجعل مسطرة الصفحة ٦ سطور (السطر الواحد ٨ كلمات تقريباً) وقد وضع أحدهم بالفعل شروحاً وحواشياً عديدة بين السطور وفي هامش الصفحات .

وفي الصفحة الأخيرة من المخطوطة ، كتب الناسخ اسمه (محمد علي بن محمد) وتاريخ النسخ (شوال سنة سبع وخمسين وثمانمئة) كما كتب الناسخ ما يفيد بأنه نقل نسخته عن نسخة كتبها : محمد بن شريف الحسيني ، في أوائل ربيع الأول سنة ثلاثين وثمانمائة هجرية .

والنسخة حالتها جيدة تماماً ، وإن كانت لا تخلو من بعض آثار للرطوبة ، لكنها آثار لم تطمس كلمات المتن بقدر ما طمست في بعض المواضع الشروح والحواشي على هامش الصفحات .

٢ ــ مخطوطة «ب»

وهي النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٧٧/علم

الكلام ـــ طلعت (ميكرو فيلم ٧٩٩٨) وقد كتبت هذه النسخة بقلم سميك أسود ، وحالتها لا بأس بها ، برغم وجود بعض الكلمات المطموسة والمشطوبة بها .

والصفحة الاولى من المخطوطة تحمل عنوان المخطوطة وبعض الكلمات والأشعار (بالتركية) بالاضافة الى بعض التملكات ، وتظهر على ورقة العنوان هذه آثار الزمن ، وقد كتب الناسخ بخط سميك (طوالع الانوار من مطالع الأنظار ، للاصفهاني ؟) .

وتقع هذه النسخة في ٧٣ ورقة (الورقة صفحتان) وقلم النسخ عادي ، ومسطرة الصفحة الواحدة ١٥ سطراً تقريباً ، السطر حوالي سبع كلمات أما المسطرة الأخيرة ـــ ففيها تاريخ النسخ : «وقت ظهر السبت في شهر رمضان المبارك في سنة تسع وثمانين وثمانمائة» والناسخ ـــ كما ورد اسمه في نهاية المخطوطة هو : الفقير الضعيف المحتاج الى رحمة ربه اللطيف ، محمود بن محمد غفر الله له (انظر الصورة) .

وأوراق المخطوطة غير مرقة ، وعلى هامش الصفحات تعليقات كثيرة ، تكفي لأن تكون مؤلفاً مستقلاً . وتظهر على الصفحات بقع سوداء في مواضع كثيرة ، وقد كتب الناسخ العناوين الرئيسية بنفس القلم ولكن بحبر أحمر خفيف .

٣ ـــ مخطوطة «ج»

وهي النسخة الموجودة بمكتبة حليم بالأزهر الشريف ، والمحفوظة تحت رقم ٣٣٣٩١ عمومية ـــ ٢٧٩٠ خصوصية ، كتبت هذه النسخة بقلم معتاد قديم ، وكلماتها مقروءة تماماً وعليها تشكيل خفيف . وعلى الورقة الأولى كتب : «كتاب الطوالع ! كتاب الطوالع ، تصنيف الشيخ الإمام حجة الاسلام وقدوة الأعلام ، ناصر الملة والدين ، إمام الإسلام والمسلمين ، قاضي القضاة والحكام ، أسوة أفاضل

الأنام، عبدالله[1] بن عمر البيضاوي تغمده الله بغفرانه وأسكنه فراديس جناته بمنه وكرمه.

وعلى هذه الورقة تملكات لمحمد الخفاجي الحنبلي المدرس المشرف بالأشراقية، وأحمد بن عثمان المفتي بقها، والدنوشوي.. وغيرهم (انظر الصور).

وعدد أوراق المخطوطة ٥٥ ورقة (الورقة صفحتان من القطع المتوسط) مسطرة الصفحة ١٩ سطراً، يحتوي السطر على ١٠ كلمات تقريباً. وفي نهاية النسخة كتب الناسخ: تمت بحمد الله على يد.. عبدالله بن أحمد بن عمر المشرقي المالكي.. يوم الأحد المبارك ثامن عشر صفر الخير سنة ٨٩٩[2]، أحسن الله عاقبتها.

ويبدو أن الناسخ قد قابل هذه النسخة على نسخ أقدم منها، وقد ظهر ذلك مما أثبته الناسخ من مقابلات على هوامش الصفحات.

٤ ــ مخطوطة «د»

وهي النسخة الخطية الموجودة بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٣٢٧ علم الكلام ــ طلعت (ميكرو فيلم ٨٠٤٨) وقد كتبت هذه النسخة بقلم سميك أسود، وحالتها لا بأس بها، وإن كانت لا تخلو من كلمات غير واضحة وشطب في بعض المواضع.

والصفحة الأولى من المخطوطة تحمل عنوان الكتاب (طوالع الانوار؟) ويبدو أن الناسخ لم يكن متأكداً من اسم المؤلف! فكتب: صاحبه بن يوسف بن محمد، هذا كتاب اصفهاني، محيى الدين، يعني محمد بن..!

(١) كتب الناسخ: عبدالله بن أبي القاسم علي..، ثم شطب على الاسم بقلم خفيف.
(٢) كتب هذا التاريخ بالأرقام الافرنجية!

وعلى الورقة الأولى كتب الناسخ بقلم خفيف أحمر، عناوين أبواب ومباحث لطوالع، كما كتب أيضاً «الشهور العربية» وما ينظر اليه في كل شهر من هذه لشهور (انظر الصورة).

وتقع المخطوطة في ٩٥ ورقة من الحجم الكبير، الورقة صفحتان مقاس ٢٠×٣٠ سم[١]، وقد ترك الناسخ هوامش عريضة في الصفحات، ومسطرة الصفحة ١٣ سطراً، السطر حوالي ٨ كلمات. وعلى الهوامش توجد تعليقات بقلم مُخالف لقلم النسخ... وصفحات المخطوطة مرقة بأرقامٍ كبيرة في الهامش الأعلى. وكتبت هذه النسخة سنة «اثنين وستين وتسعمائة» ولم يذكر اسم الناسخ في أي موضع منها. ويوجد على الورقة الاولى رقم النسخة بدار الكتب، وقد كتب الناسخ على هذه الصفحة دعاء نسبه الى النبي عليه الصلاة والسلام، يقول:

اللهم أخرجني من ظلمات الوهم، واكرمني بنور الفهم.

اللهم افتح علينا أبواب رحمتك، وانشر علينا خزائن رحمتك برحمتك يا أرحم الراحمين[٢].

المقابلة بين النسخ:

لاستخراج نص الطوالع محققاً، أجرينا مقابلة بين هذه النسخ الخطية التي وصفناها آنفا. والمقابلة عمل لا بد وأن يكون بعد فهم النص[٣]، حتى نتلافى ما

---

(١) النماذج المصورة من هذه النسخة، مصغرة من الحجم الطبيعي للنسخة.

(٢) لم نجد لهذا (الحديث) تخريجاً أو اسناداً في كتب الحديث النبوي.

(٣) أنظر: بيرجستراسر. أصول نقد النصوص ونشر الكتب (مجموعة محاضرات القيت بجامعة فاروق الاول سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ م) أعده وقدم له د. محمد حمدي البكري. القاهرة ١٩٦٩ م، ص ٩٤.

يمكن أن يقع فيه النساخ من أخطاء[1]، خاصة وان هذه النسخ لم تنسخ واحدة منها من الأخرى، وبالتالي فإن الخطأ الواحد لا يتكرر في نسختين إلا في حالات قليلة نادرة.

ومنهج المقابلة هنا يقوم على اعتبار النسخ جميعاً على درجة واحدة من الأهمية، ولذلك فلم نعمد الى نسخ منها ونجعلها أساساً نصلح الاخطاء الواردة فيه بالاستعانة ببقية النسخ، وانما كانت غايتنا استخراج النص المحقق من النسخ الاربع، وذلك نظراً لعدم وجود (المخطوطة الأم) كما سبق أن ذكرنا فيما مضى.

والحقيقة أن هذه النسخ كانت كافية تماماً للهدف الذي توخيناه، حيث انها واضحة في معظم المواضع، وقريبة نسبياً من عصر المؤلف، وخالية من الاخطاء المتعمدة من النساخ.

الإضافات وهوامش التحقيق:

لعل الإضافات التي قمنا بها أثناء تحقيق الطوالع لا تخرج في جملتها عما هو متبع في تحقيق المخطوطات عموماً، ويمكن لنا أن نلخص هذه الإضافات فيما يلي:

---

(١) ومن اخطاء النسخ التي ينبغي الالتفات اليها: التصحيف، والتحريف، والسقط، والزيادة، والتكرار، والتقديم، والتأخير، والتبديل، والخطأ الاملائي، والخطأ النحوي. ولمعرفة ذلك يراجع:

- أصول نقد النصوص ونشر الكتب. برجستراسر. أعده وقدم له د. محمد حمدي البكري. القاهرة ١٩٦٩م. ص٧٤ وما بعدها.
- تحقيق النصوص ونشرها. عبد السلام محمد هارون. ط ٢ — القاهرة ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م. ص ٦٠ وما بعدها.
- منهج تحقيق النصوص ونشرها. د. فوري حمودي القيسي، د. سامي مكي العاني. بغداد ١٩٧٥م. ص٩٤ — ١٠١.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ومحمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي. ط ٣. القاهرة. جـ١/٨٧ وما بعدها.

أولا : القيام بعمل الفواصل والنقط بين العبارات حتى تسهل القراءة، واستبدال (الياء) بالهمزة كما هو متبع في قواعد الاملاء الآن، نظراً لأن النساخ في أغلب المواضع كانوا يكتبون الهمزة (ياءً) كما كان متبعاً في عصرهم.

ثانيا : تبويب الطوالع ووضع عناوين كتبه وأبوابه في صفحات مستقلة، كي نُضفي على العمل نوعاً من التنظيم، مع الإشارة الى أن هذه العناوين هي نفسها الواردة في نسخ التحقيق مع بقية الكلمات، ولكن بقلم أكثر سمكاً.

ثالثا : اصلاح الخلل الذي وقع فيه النساخ فيما يتعلق بالآيات القرآنية الكريمة، وما عدا ذلك فقد اثبتناه كما هو في النسخ الاربع.

أما الهوامش فتحتوي على نوعين من الاشارات، الاولى هي الارقام، وتشير الى اختلاف نسخ التحقيق. والثانية هي الشكل (*) ويشير الى تعليقاتنا على بعض المواضع، والى تراجم الاعلام التي وضعناها في الهامش وأيضا الى الاحاديث النبوية الشريفة التي تم تخريجها.

ملاحظات التحقيق

أثناء التحقيق، ظهرت لنا بعض الملاحظات التي يجدر الإشارة اليها هنا، وتتلخص هذه الملاحظات فيما يلي:

(١) إن اشتهار شرح الأصفهاني على الطوالع، جعل بعض الناس ينسبون الطوالع للأصفهاني. ويبدو ذلك من نسخة دار الكتب رقم ٢٧٧ علم الكلام / طلعت (مخطوطة ب) والتي نسب ناسخها الكتاب للأصفهاني.

(٢) إن معظم النسخ التي رأيناها لطوالع الأنوار، لا تخلو من الشروح والحواشي

على هوامش صفحاتها. وذلك يعني أن الكتاب لقي اهتماماً في المرحلة التالية لعصر البيضاوي، بل ويمكن القول أيضاً ان موضوعات علم الكلام كانت حتى هذا الوقت المتأخر تستحوذ على اهتمام المسلمين.

(٣) إن نساخ الطوالع لم يعمدوا الى تعديل في متن الكتاب كما نجد في بعض مخطوطات العقائد. وربما كان ذلك الأمر راجعاً في المقام الاول الى أن هؤلاء النساخ ليسوا من أصحاب البدع الغالية، إذ اشتهر هؤلاء بإقحام ما يرونه صواباً في متن المؤلفات التي ينسخونها[١]. وانما كانت أغلب أخطاء نساخ المخطوطات التي اعتمدنا عليها ناتجة عن السهو.

(٤) إن ما يستلفت النظر في نسخة الأزهر (مخطوطة ج) ان نجد تاريخ النسخ بالارقام الافرنجية، وهو أمر يعد في حاجة الى تفسير. خاصة وان هذه الارقام كتبت بنفس قلم النسخ، وليست من الإضافات التي يلحقها بعضهم في وقت متأخر.

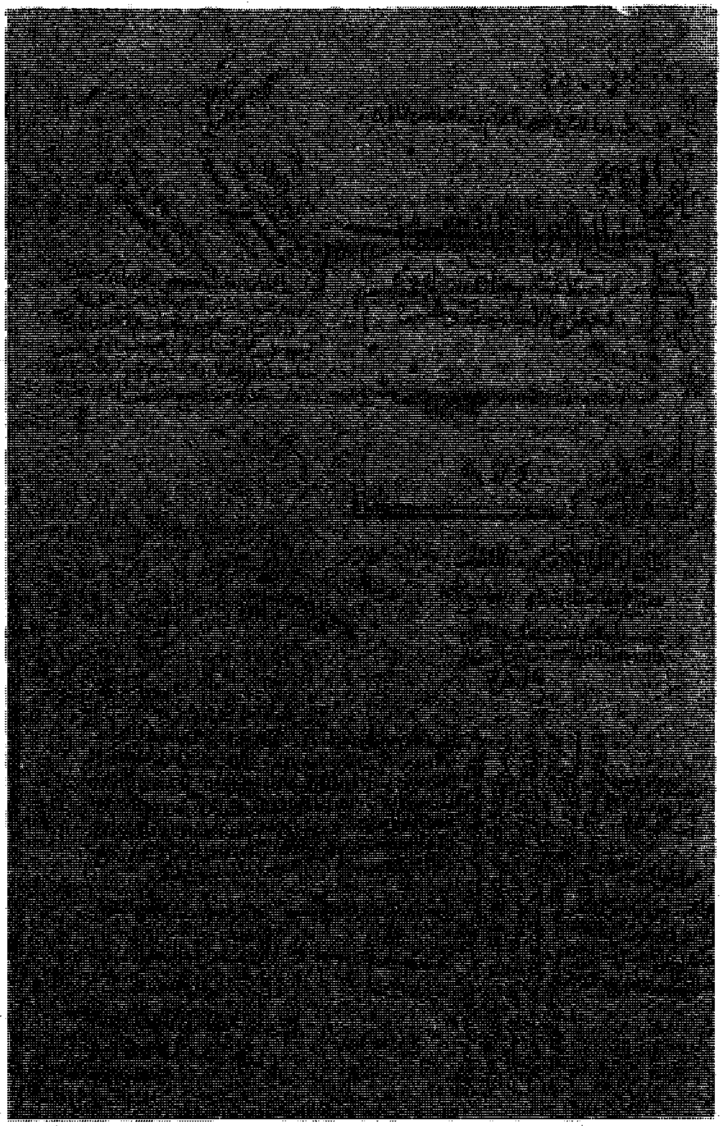
نماذج المخطوطات:

على الصفحات التالية، نقدم نماذج من المخطوطات التي اعتمدنا عليها في التحقيق وقد اخترنا من كل نسخة ثلاث صور فوتوغرافية، الاولى للورقة التي عليها العنوان، والثانية للصفحة الاولى من المخطوطة، ثم الصفحة الأخيرة من النسخة. حتى يمكن من خلال هذه النماذج تكوين فكرة صحيحة عن نسخ التحقيق، ثم أردفنا ذلك بالرموز المستعملة في التحقيق حتى يسهل ذلك الرجوع اليها والتعرف على هذه الرموز في هامش الصفحات.

---

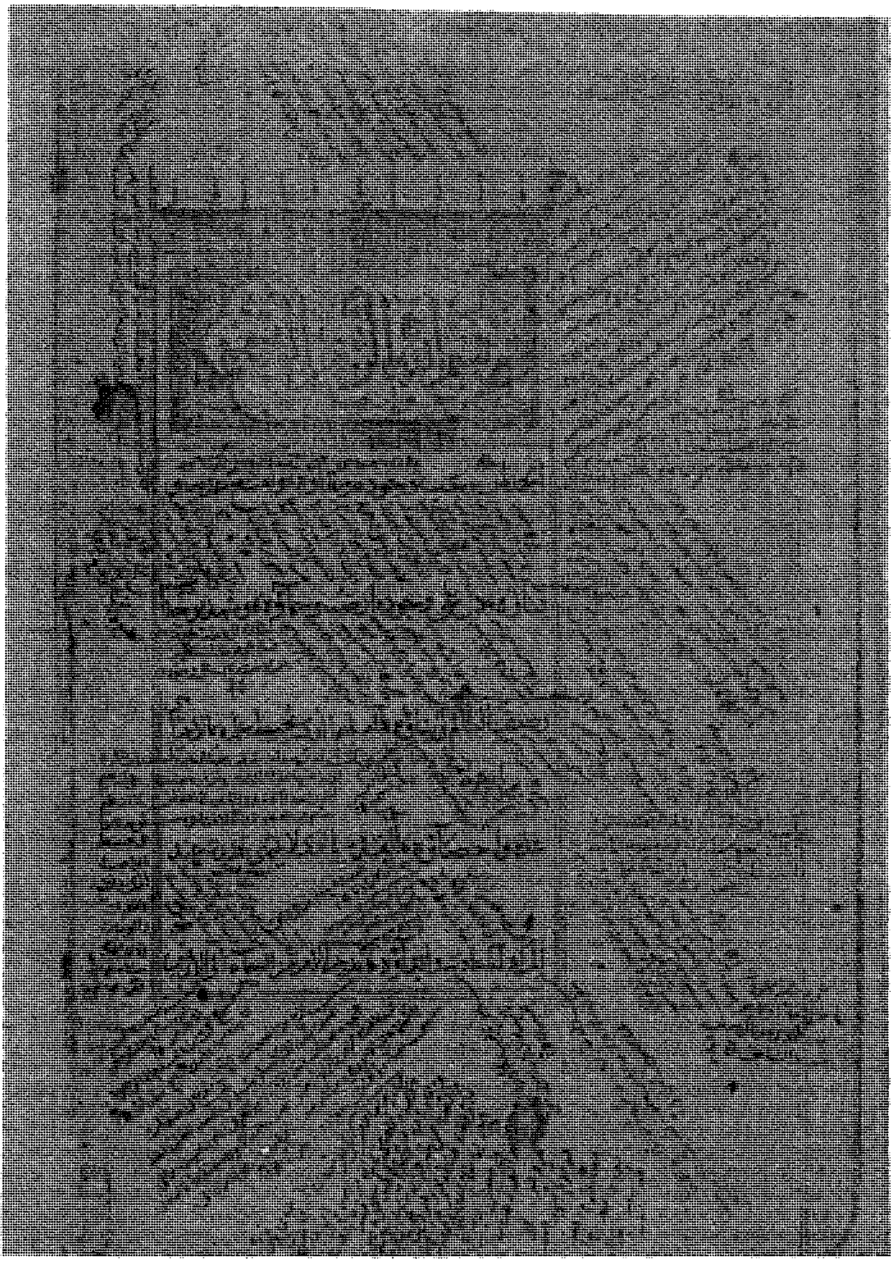
(١) أنظر العديد من الامثلة على هذه التحريفات فيا أورده صاحب التحفة الاثني عشرية في معرض كلامه عن فكر الشيعة (الألوسي: مختصر التحفة.. الاثني عشرية. مكتبة ايشيق، استانبول، ١٩٨٠م. ص٣٩ وما بعدها).

صور من مخطوطات الكتاب



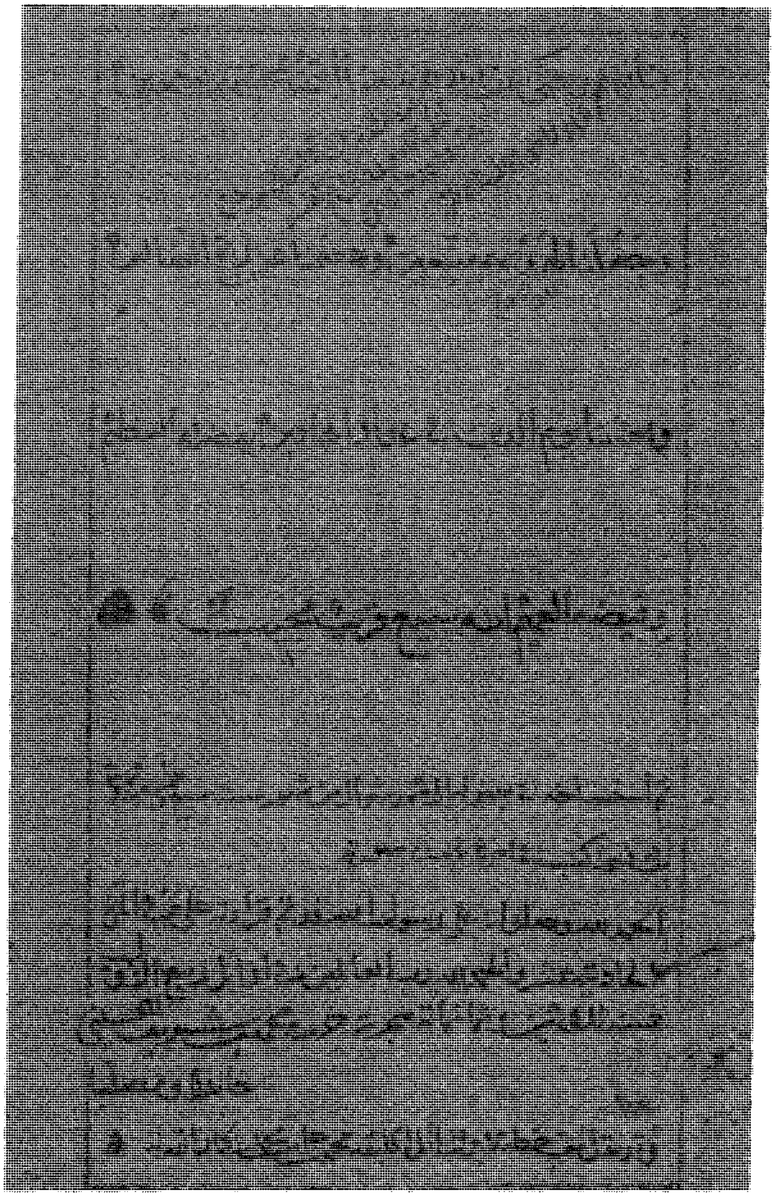
مخطوطة «أ»

مخطوطة المكتبة المركزية العامة / جامعة الاسكندرية ، رقم ٩٧٤
الورقة الأولى من المجلد



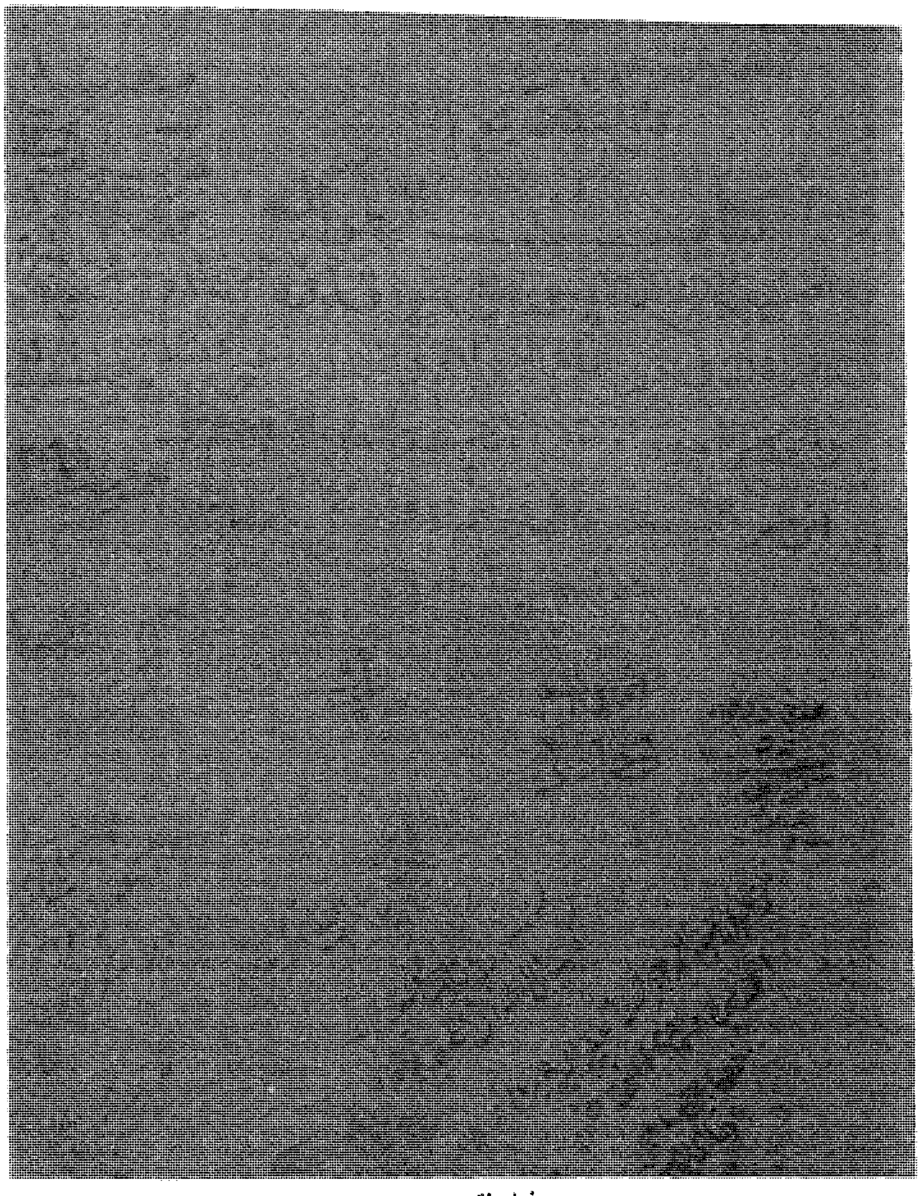
مخطوطة «أ»

الصفحة الأولى من المخطوطة



مخطوطة «أ»

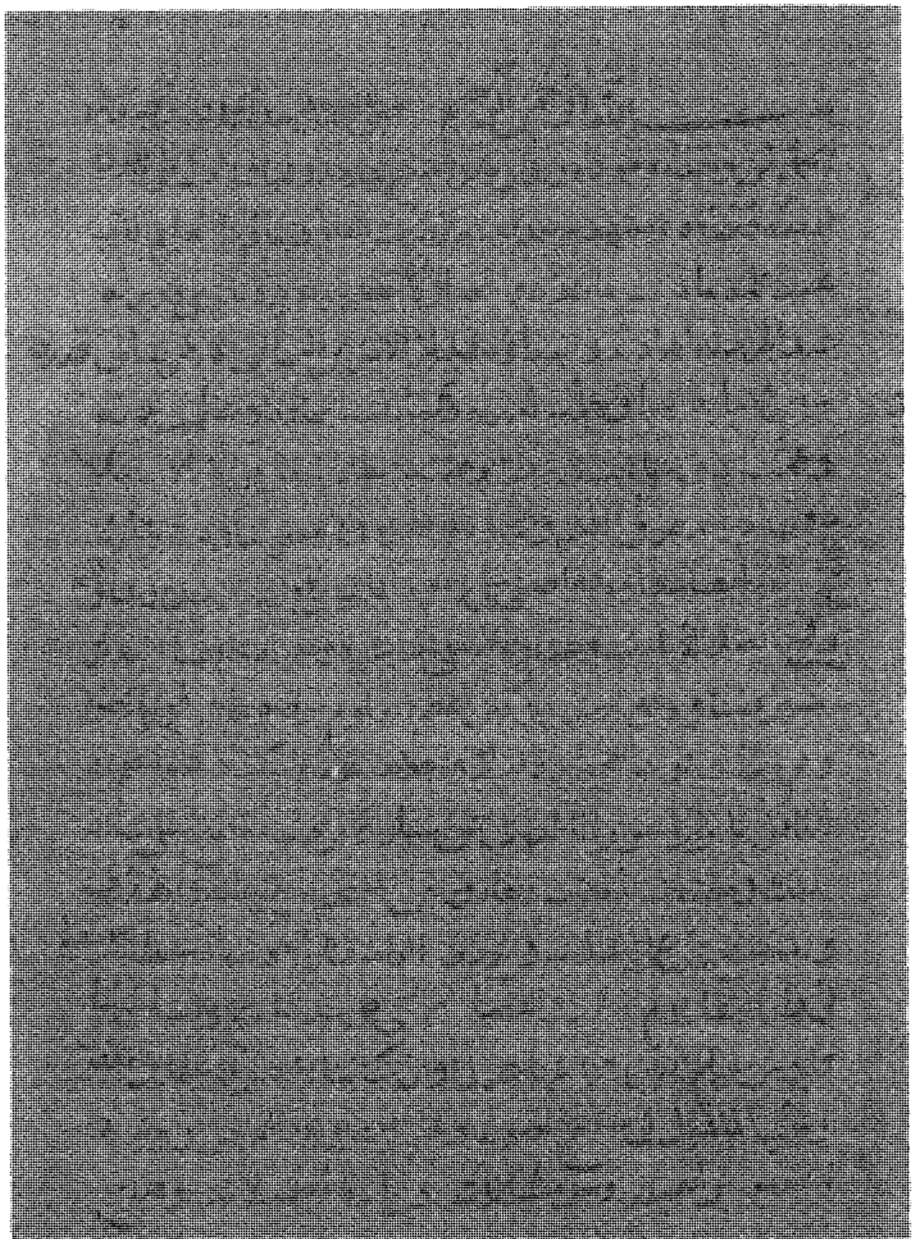
الصفحة الأخيرة من المخطوطة



مخطوطة «ب»

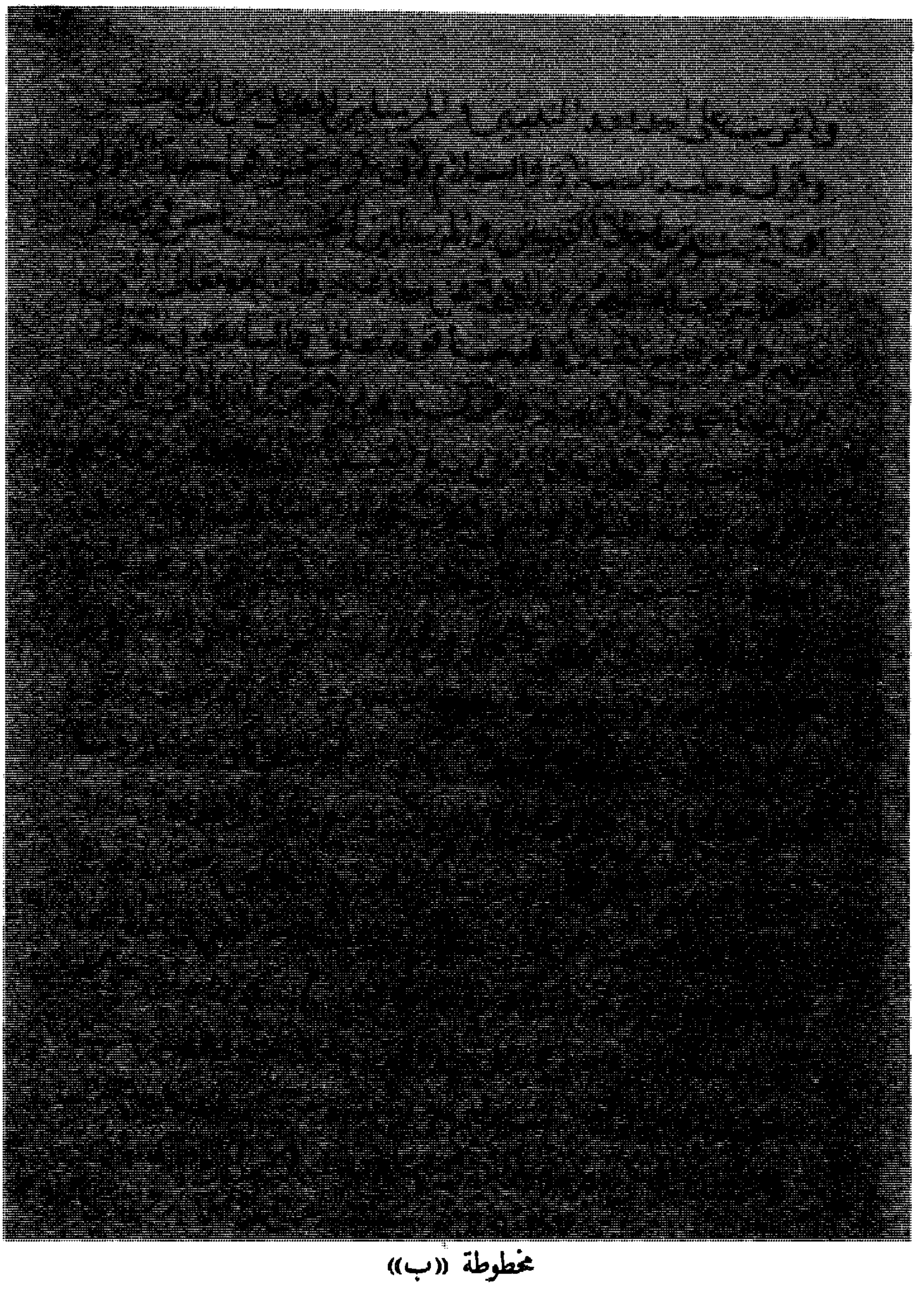
مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٢٧٧ علم الكلام / طلعت

الورقة الأولى



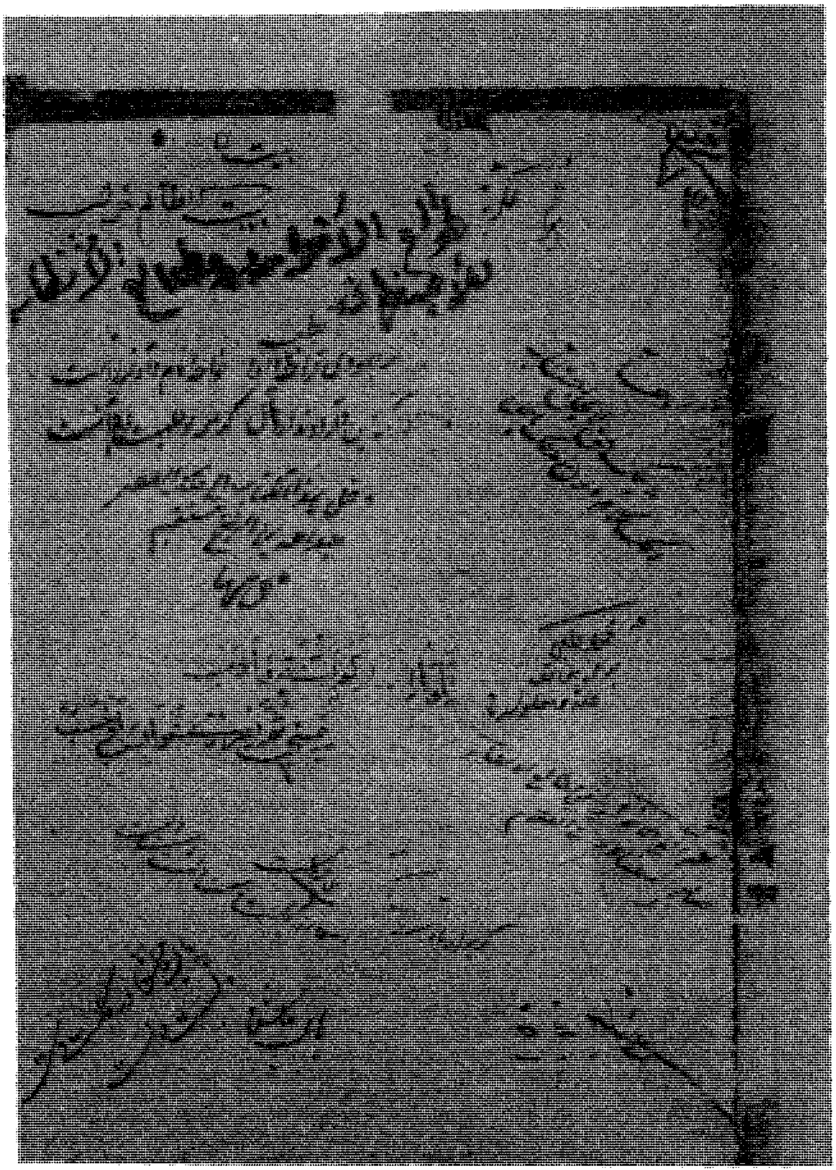
مخطوطة «ب»

الصفحة الاولى من المخطوطة



مخطوطة «ب»

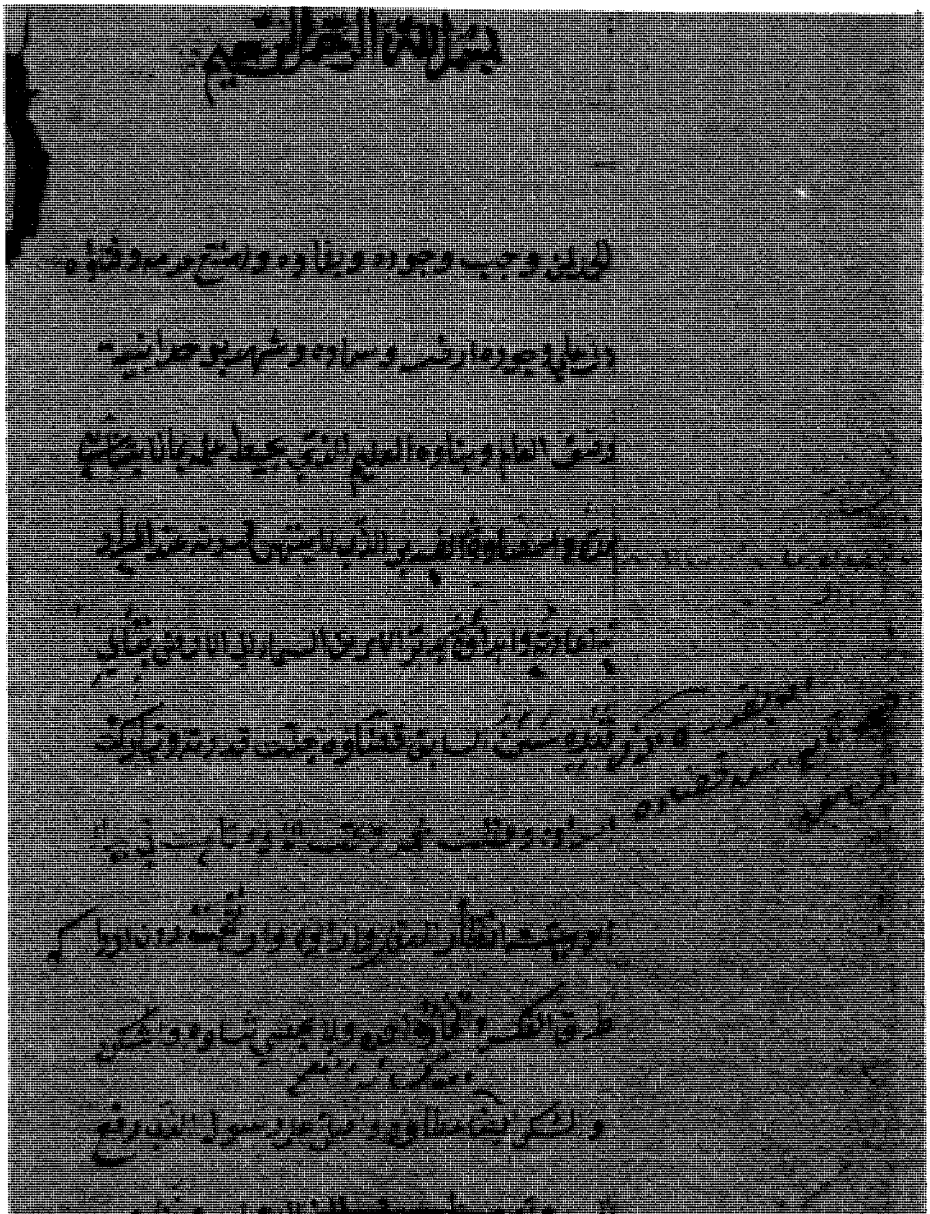
الصفحة الاخيرة



مخطوطة «ج»

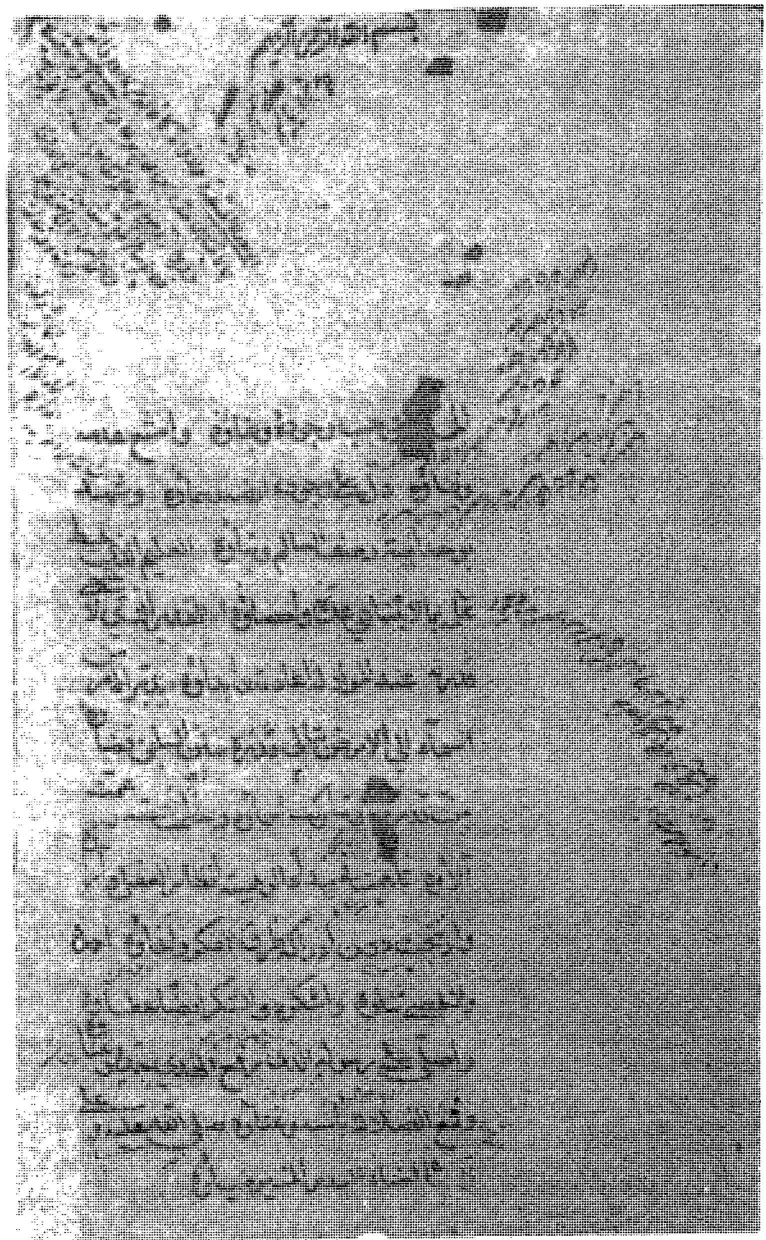
مخطوطة الأزهر رقم ٣٣٣٩١ عمومية ٢٧٩٠٠ خصوصة

الورقة الاولى من المجلد


بسم الله الرحمن الرحيم

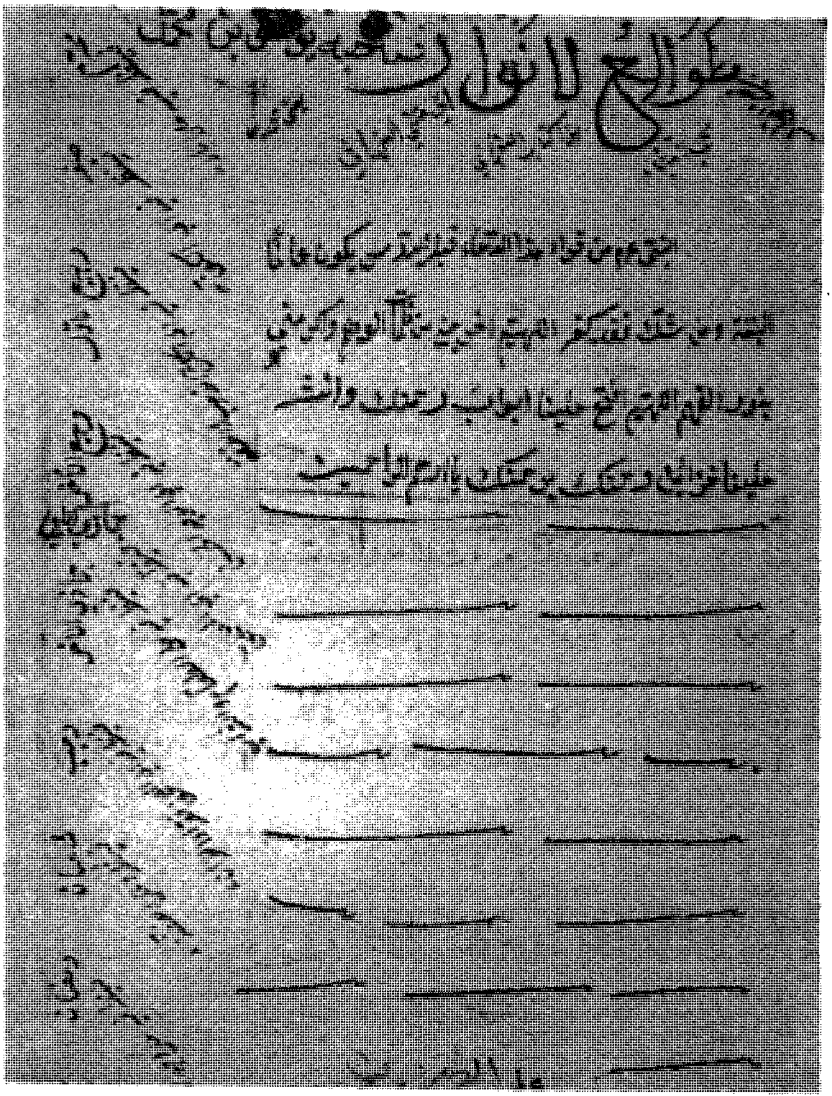
مخطوطة «ج»

الصفحة الاولى



مخطوطة «ج»

الصفحة الاخيرة

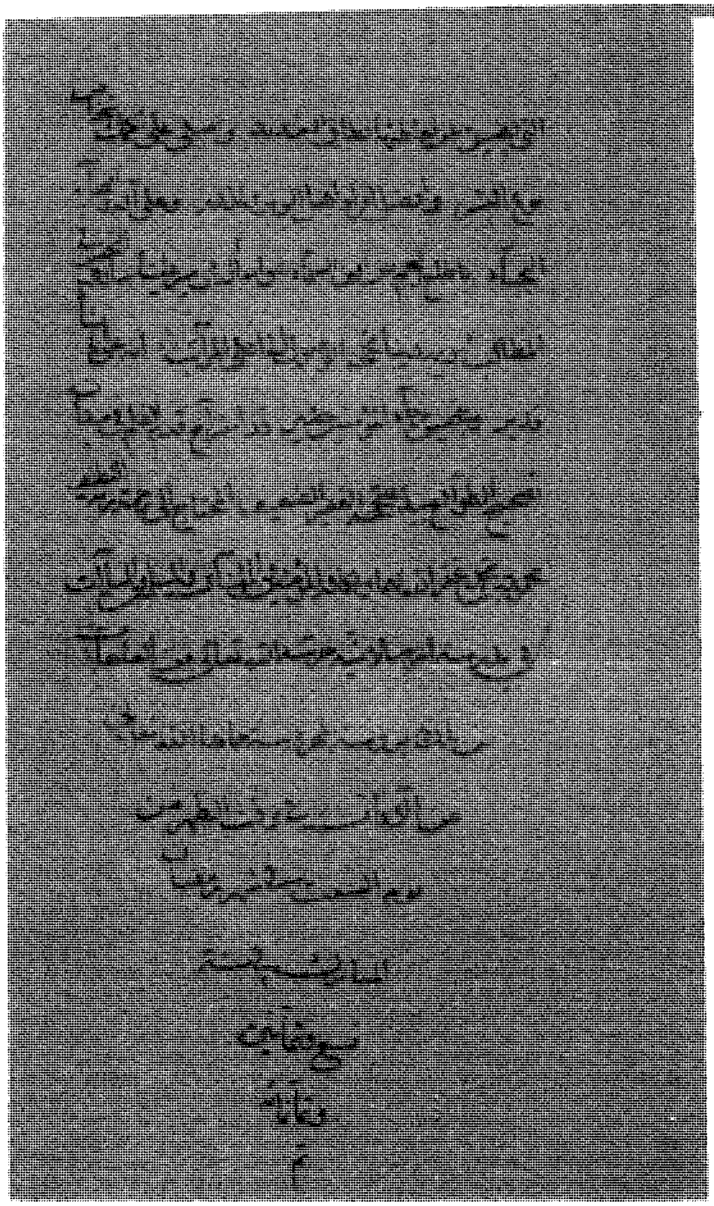


مخطوطة «د»

مخطوطة دار الكتب ، رقم ٣٢٧ / علم الكلام / طلعت

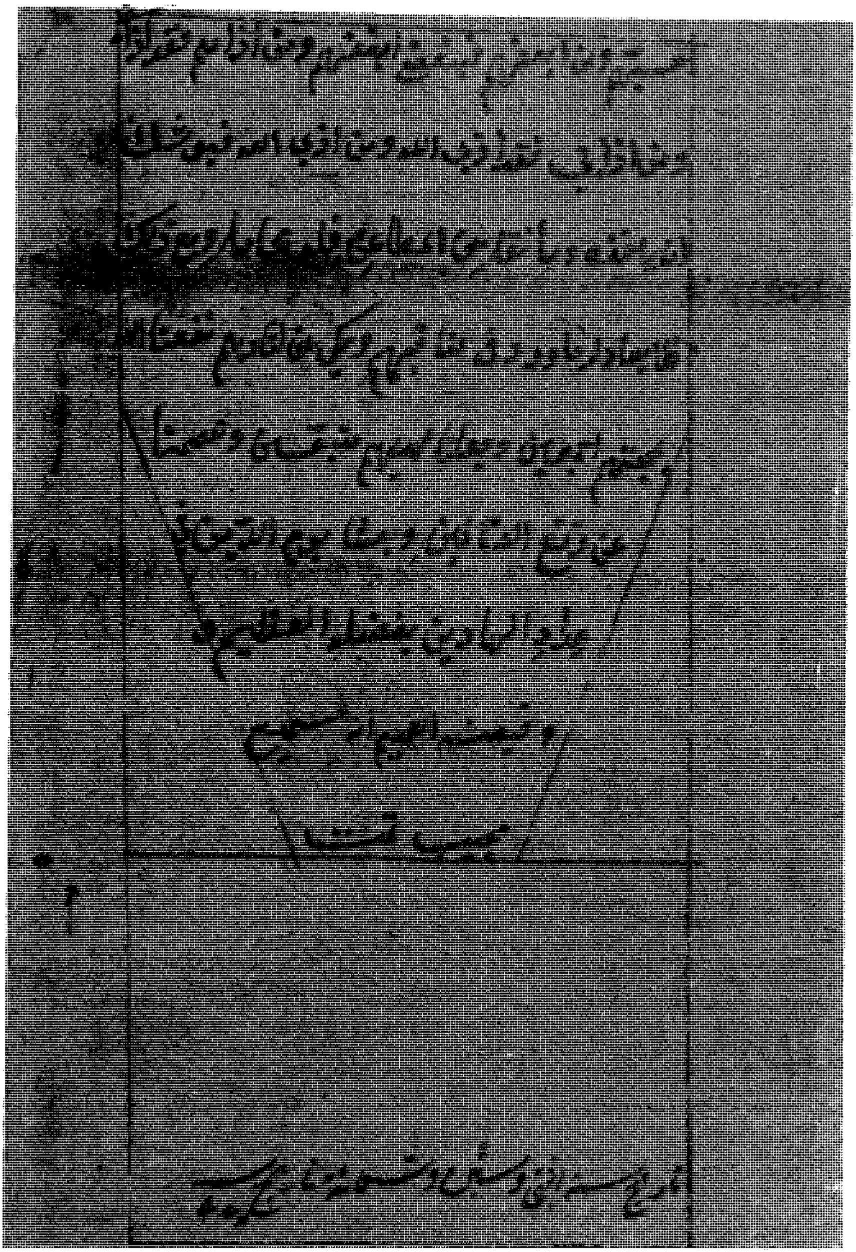
الورقة الاولى من المجلد

(مصغرة)



مخطوطة «د»

الصفحة الاولى من المخطوطة



مخطوطة «د»

الصفحة الاخيرة

رموز التحقيق

أ   مخطوطة المكتبة المركزية العامة لجامعة الإسكندرية رقم ٩٧٤ / خ .

ب   مخطوطة دار الكتب المصرية ، رقم ٢٧٧ علم الكلام / طلعت .

ج   مخطوطة الأزهر رقم ٣٣٣٩١ عمومية ــ ٢٧٩٠ حليم .

د   مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٣٢٧ علم الكلام / طلعت .

( )   الارقام الواردة في اختلاف النسخ .

(*)   التعليقات وترجمة الأعلام .

ــ   كلمة ساقطة .

[ ]   عبارة ساقطة .

∴   اتفاق النسخ الخطية .

+   كلمة في الهامش .

نص كتاب
طوالع الأنوار من مطالع الأنظار
للبيضاوي

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الحمد لمن[2] وجب وجوده وبقاؤه، وامتنع عدمه وفناؤه، دلّ على وجوده أرضه وسماؤه، وشهد بوحدانيته رصف العالم وبناؤه. العليم الذي يحيط علمه بما لا يتناهى[3] عدُّه واحصاؤه، القدير الذي لا تنتهي[4] قدرته، عند المراد له اعادته وابداؤه[5]. يدبر الأمر من السماء الى الأرض بتالي قدرة[6] سنن السابق قضاؤه[7] جلت قدرته[8] وتباركت أسماؤه وعظمت نعمته، وعمت آلاؤه. تاهت في بيداء الوهيته أنظار العقل وآراؤه، وارتجت[9] دون ادراكه طرق الفكر وأنحاؤه.

احمده، ولا يحصى ثناؤه، واشكره، والشكر[10] أيضاً عطاؤه، واصلي على رسوله الذي رفع الهدى جده وعناؤه، وقمع الضلالة بأسه وغناؤه، صلى الله عليه وعلى ما أضاء البدر المنير ضياؤه.

وبعد فان أعظم العلوم موضوعاً، وأقومها أصولاً وفروعاً، وأقواها حجةً ودليلاً وأجلاها محجةً وسبيلاً، هو العلم الكافل بإبراز أسرار اللاهوت، عن أستار الجبروت المُطّلع على مشاهداتِ المُلكِ ومُغيباتِ الملكوت، الفاروق[11] بين

---

(١) في ج: صلى الله علي سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.
(٢) مطموسة في ب.
(٣) مطموسة في ج.
(٤) أ، ب، د: ينتهي.
(٥) ج: وابتداؤه.
(٦) ج، + ج: بتالي قدرته.
(٧) ج: قضائن السابق.
(٨) غير واضحة في ب.
(٩) غير واضحة في ج. الرتج في اللغة: الباب العظيم، ارتج: أغلق اغلاقاً وثيقاً (لسان العرب / ١/١١١٨).
(١٠) مطموسة في ج.
(١١) ج: الفارق.

المُنتخبين للرسالة والهدى ، والمنطبعين على الضلالة والردى ، الكاشف عن أحوال السعداء والاشقياء في دار البقاء يوم العدل[1] والقضاء ، مبنى قواعد الشرع وأساسها ، ورئيس معالم الدين ورأسها .

هـذا ، وان كتـابنا يشتمـل عـلى عقائل[2] المعقول ، ونُخب المنقول ، في تنقيح أصوله وتخريج[3] فصوله وتلخيص قوانينه ، وتحقيق براهينه ، وحل مشكلاته وإبانة[4] معضلاته . وهو مع وجازة لفظه ، وسهولة حفظه ، يحتوي عل معانٍ كثيرة الشعوب ، متدانية الجنوب ، مسومة المبادىء والمطالع ، مقومة العوالي والمقاطع .

وسميته (طوالع الانوار من مطالع الأنظار)[5] والله سبحانه[6] أسأل[7] ، أن يعصمني من[8] الأباطيل ، ويهديني[9] سواء السبيل ، ويغفر لي خطيئتي يوم الدين ، ويبوئني في أعلى[10] عليين[11] مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين .

... وبعد ، فمقصود هذا[12] الكتاب مرتب على مقدمة وثلاثة[13] كتب :

---

(١) غير واضحة في ج .

(٢) عقائل : جمع عقيلة وهي الكريمة مع كل شيء ، أي يشتمل على نفائس المسائل العقلية ، وخيار المباحث النقلية (شرح الطوالع للاصفهاني ص٣) .

(٣) مطموسة في ج ، وتوجد في + ب .

(٤) ج : ابابه ، د : ابنان !

(٥) غير واضحة في ج .

(٦) ــ ج ، وتوجد في + أ : بصحانه .

(٧) د : أسئلة .

(٨) أ : عن .

(٩) ج : يهديني الى ما هو .

(١٠) د : ويبوئني من أعلى .

(١١) د : ومكان المقربين .

(١٢) ــ ب ، ج ، د .

(١٣) أ ، ب : ثلثه ، ج : ثلاث ، د : ثلث .

المقدمة
في مباحث تتعلق بالنظر

أمّا[1] المقدمة، ففي[2] مباحث تتعلق[3] بالنظر، وفيها فصول:

---

(١) د: وأما.
(٢) د: فيها.
(٣) ب: يتعلق.

الفصل[1] الأول :

في المبادىء

اعلم أن تعقل[2] الشيء وحدَه[3]، من غير حكم عليه بنفي أو اثبات، يسمى تصوراً ومع الحكم بأحدهما يسمى[4] تصديقاً، وكلاهما ينقسم[5] الى، بديهي: لا يتوقف حصولهُ على[6] نظر وفكر، كتصور الوجود والعدم، والحكم بأن النفي والاثبات[7] لا يجتمعان ولا يرتفعان[8]. وكسبي: يحتاج اليه، كتصور الملك والجن والعلم بحدوث العالم وقدم الصانع، اذ[9] لو كانت التصورات والتصديقات بأسرها ضرورية أو مكتسبة[10]، لما فقدنا شيئا، أو لما تحصلنا على شيء لأن — النظري انما يكتسب من معارف أخرى سابقة، فلوكانت بأسرها مكتسبة، لزم اسناد كلٍ منها الى غيره، في موضوعات متناهية أو غير متناهية[11]، فيلزم[12] الدور والتسلسل المحالان.

والنظر، ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي الى استعلام ما ليس بمعلوم. وتلك الأمور المرتبة ان كانت موصلة[13] الى تصور تسمى[14]: مُعرِّفاً وقولاً شارحاً، وان كانت موصلة الى تصديق تسمى[15]: حجةً ودليلاً.

---

(١) — ج، أ.
(٢) مطموسة في د.
(٣) مطموسة في ج.
(٤) مطموسة في ج.
(٥) أ، ب، د: ينقسمان.
(٦) مطموسة في ج.
(٧) غير واضحة في ج.
(٨) د: ويرتفعان!
(٩) د: زه!!
(١٠) أ: كسبيه.
(١١) — ب.
(١٢) أ: فلزم.
(١٣) مطموسة في ب.
(١٤) ب: يسمى، د: سميت.
(١٥) ب: يسمى: ج: سمي، د: سميت.

الفصل الثاني :
في الاقوال[1] الشارحة[2]

وفيه مباحث :

المبحث الأول :

في شرائط المعرف، معرف الشيء (ما يستلزم معرفته، فيكون العلم به سابقاً على العلم بالمُعرَّف، فلا يعرف الشيء[3])[4] بالمساوي له في الجلاء والخفاء، كما لو[5] قيل: الزوج عدد ليس بفرد، وبنفسه، مثل: الحركة نقلة، والانسان حيوان بشر[6]. وبالاخفى منه سواء توقف عليه معرفته بمرتبة[7] واحدة: كتعريف الشمس، بأنها[8] كوكبٌ نهاري، والنهارُ، بأنه زمانُ طلوعها. أو بمراتبَ: كتعريف الاثنين بأنه زوجٌ أول، ثم تعريف الزوج بأنه المنقسم بمتساويين، ثم تعريفُ المتساويين بالشيئين[9]، ثم تعريفهما[10] بالاثنين أو لم يتوقف[11]، مثل: النارُ ركنٌ شبيهٌ بالنفس.

وينبغي أن يقدم[12] الأعم لشهرته وظهوره، ويجتنب عن الألفاظ الغريبة، والمجازية، والتكرار، مثلُ: ان يقال[13]: العددُ كثرةٌ مجتمعةٌ[14] من الوحدات، والانسان حيوان جسماني[15] ناطق. (اللهم إلا اذا دعت اليه ضرورة[16]، وذلك في

---

(١) د : أقوال.
(٢) د : الشارح.
(٣) مطموسة في ج.
(٤) ـــ د.
(٥) أ : كما اذا، ب، د: كما قيل.
(٦) ـــ د.
(٧) د : لمرتبه.
(٨) ب، ج، د : بأنه.
(٩) ب : اللذين لا يفضل أحدهما على الآخر.
(١٠) ب، د : تعريفه.
(١١) د : من.
(١٢) د : تقدم.
(١٣) ج : يقول.
(١٤) ب، د : عن.
(١٥) ج : جسمان ـــ د.
(١٦) ـــ د.

تعريف المتضايفين[1] مثل : الأبُ حيوان[2]) يتولد من نطفتِه شخصٌ آخر من نوعه ، من حيثُ هو كذلك ، أو حاجة كما في قولهم[3] : الانفُ الأفطس .

المبحث الثاني :

في أقسام المُعرِّفِ ، لا بد وأن يساويه في العموم والخصوص ، ليشمل جميع[4] افراده ، ويميزُها[5] عن غيرها[6] ، فلا يخلو[7] من أن يكون داخلاً فيه[8] ، أو خارجاً عنه[9] ، أو مركَّباً منهما .

والاول : اما أن يكون جميع اجزائه ، وهو الحدُّ التامُّ ، أو لم يكن ، وهو الحدُّ الناقصُ .

والثاني : هو الرسمُ الناقص ؛ والثالث : ان كان المميزُ داخلاً ، سُمِّيَ حداً ناقصاً أيضاً[10] ، وان كان بالعكس[11] ، كما إذا[12] تركَّبَ من الجنس والخاصةِ[13] ، سمِّيَ رسماً تاماً .

---

(١) ـــ التضايف : المتضايفان ، هما اللذان لا يتصور أحدهما ولا يوجد بدون الآخر ؛ أو كما يقول صاحب البصائر « المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره » ولا وجود له سوى ما به يضاف ، أي لا يتصور وجوده إلا بتصور وجود شيء آخر مثل : الأبوة والبنوة .. (راجع المنطق الصوري والرياضي ص٦٦ / المعجم الفلسفي ص٤٦) .

(٢) ـــ د .

(٣) د : أو حاجة كقولهم .

(٤) أ : جملة .

(٥) د : يميزه .

(٦) د : غيره .

(٧) أ ؛ ب ، د : يخ .

(٨) أ ، ب ، د : فيها .

(٩) أ ، د : عنها .

(١٠) ـــ ب .

(١١) د : العكس .

(١٢) د : كمان !

(١٣) الجنس : هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع (المعجم الفلسفي ص٦٣) وهو أعم من النوع مثل الحي فانه أعم من الانسان والفرس (مفاتيح العلوم ص ٨٥) .
الخاصة : ما ينتمي الى نوع واحد واليه وحده في زمان معين (المعجم الفلسفي ص ٧٩) وهو كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة قولا عرضياً التعريفات ص١٢٨ ، ومن الجنس والخاصة يؤخذ رسم الشيء ، كقولك الانسان حيوان ضاحك (مفاتيح العلوم ص ٨٦) .

واعترض عليه أولاً[1] : بأن مجموع أجزاء الشيء ، عينُه والجزء[2] انما يعرف[3] اذا عُرِّف شيء من أجزائه، وذلك الجزء أما أن يكون هو، (فيلزم تعريف الشيء بنفسه[4]) . أو ما هو خارجٌ عنه ، والخارج إنَّما يعرّف إذا علِم اختصاصُه به ، وذلك يتوقف[5] على معرفته ، ومعرفةِ ما يغايره من الأمور المتناهيةِ .. وذلك محال[6] . وثانيا[7] : بان المطلوب[8] ان كان مشعوراً به ، امتنع تحصيلُه ؛ وان لم يكن مشعوراً به ، امتنع طلبُه .

وأجيب عن الأول : بأن الجزء متقدمٌ[9] على الكل بالطبع ، والاشياء التي كلُّ واحدٍ منها[10] متقدمٌ[11] على شيء ، يمتنع أن يكون نفسه ومعرفاً به ، ومعرِّفُ الشيء ليس بواجب أن يعرف شيئاً من أجزائه أصلاً ، لجواز استغنائها بأسرها وتعريفُ الموصوفِ متوقفٌ على كون الوصف المعرفِ ، بحيثُ يلزم من تصوُّره تصوّره بعينه ، وذلك[12] انما يتوقف على اختصاصه به وشموله في نفس الأمر لا على العلم بها[13] . وهو ضعيف لأن تَقدّم كلِّ واحدٍ[14] لا يقتضي تقدمُ الكل من حيثُ هو محلٌ ومجموع ليدلَّ على المغايرة ، ولو كانت الاجزاء بأسرها حتى الصوري[15] معلومة ، كانت الماهية معلومة وإلا لم يفد التحديد . ولو استلزم الخارجي تصوره[16] فان كان متصوراً كان الملزوم متصوراً ، فاستغنى عن التعريف ، وان لم يكن متصوراً امتنع التعريفُ به[17] . بل الجوابُ : ان الأجزاء على انفرادِها[18] معلومة ، والتحديد[19] استحضارُها مجموعة ، بحيثُ تحصل في الذهنِ صورةٌ مطابقةٌ

---

(١) في + أ ، ــ ج .
(٢) في + ج .
(٣) د : يعرف الكل .
(٤) في + أ ــ د .
(٥) د : توقف .
(٦) أ : مح .
(٧) ــ ج .
(٨) ب : المط .
(٩) ب : مقدم .
(١٠) ب ، د : منها .
(١١) ب : مقدم .
(١٢) د : يتوقف على .
(١٣) أ ، ب ، د : بها .
(١٤) ب : منها .
(١٥) د : صوري .
(١٦) أ : تصوره تصوره .
(١٧) ــ د .
(١٨) ب : الاجزاء بانفرادها ، د : افرادها .
(١٩) د : يفيد .

للمحدود، وكذا الرسم إذا كان مركباً، واما المفردُ فلا[1] يفيد.

وعن الثاني: بأن توجّه الطلب نحو الشيء المشعور به ببعض اعتباراته، فلا استحالة.

المبحث الثالث:

في بيان ما يعرف ويعرف[2] به. الحقائق اما أن تكون بسيطةً أو مركبةً، وكلٌّ منهما اما أن يتركبَ عنه غيرهُ، أو لا يتركب. فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيرهُ لا يُحَدُّ ولا يُحَدُّ به، كالواجب، والذي يتركب عنه غيرهُ يحُدُّ به ولا يحُدُّ كالجوهر. والمركبُ الذي لا يتركب عنه غيره يحدّ ولا يُحدُّ به، كالانسان. والذي يتركب عنه غيره يحدُّ ويحدُّ به، كالحيوان، فالحدُّ للمركب، وكذا الرسمُ التامُ.

واما الرسمُ[3] الناقصُ فيشملهما.

(١) د: ولا.
(٢) مطموسة في ب.
(٣) ـ أ.

الفصل[1] الثالث[2] :
في[3] الحجج

وفيه مباحث :

المبحث الأول[4] :

في أنواع الحجج[5] . الدليلُ ما يُلْزِمُ من العلم به العلمُ بوجودُ المدلول ، فاما أن يستدلّ بالكلّي على الجزئي ، أو بأحد المتساويين على الآخر ويسمى[6] قياساً ، أو بعكسه[7] ، ويسمى[8] استقراءً تاماً ، إن كان بجميع جزئياته ، وناقصاً إن لم يكن ، أو بجزئي[9] على جزئي[10] آخر[11] ، ويسمى تمثيلاً وقياساً في عرف الفقهاء[12] .

والجزئيُّ الأولُ أصلاً ، والثاني فرعاً[13] ، والمشتركُ جامعاً ، وتأثيرُه يعرف تارة بالدوران ، وأخرى بالسبر[14] أو بغيرهما . وقد استقصينا الكلام فيه في : « منهاج الوصول الى علم الاصول »[15] .

---

(١) مطموسة في ب .
(٢) مطموسة في ب .
(٣) مطموسة في ب .
(٤) مطموسة في ب .
(٥) د : الحجة .
(٦) د : وسمي .
(٧) د : بعكس .
(٨) د : وسمي .
(٩) ب ، د : الجزئي .
(١٠) د : الجزئي .
(١١) ب : بمشاركتها في كلي مؤثر في الحكم .
(١٢) د : الفقا .
(١٣) د : عرفا .
(١٤) الدوران : هو في اصطلاح الاصوليين ان يوجد الحكم بوجود شيء وينعدم بانعدام هذا الشيء ، كما في : التحريم مع السُكر حتى في العصير — (نظرية القياس الاصولي ص ١٦٩) .
السبر : استخراج كنه الشيء ، ونظر مقداره (لسان العرب ٢ / ٨٥) .
(١٥) راجع ما ذكرناه عن هذا الكتاب ضمن مؤلفات البيضاوي فيا سبق .

المبحث الثاني :

في القياس وأصنافِه . القياسُ : قولٌ مؤلف من أقوالٍ متى سلمت[1] لزم عنه لذاته قولٌ آخر ، وهو اما أن يشمل النتيجة ، أو نقيضُها بالفعل ويسمى استثنائياً ، أو لا ويسمى اقترانياً .

والاول : هو أن يُسْتَدَلّ بوجود الملزوم على وجود اللازم ، أو بعدمه على عدم الملزوم ، أو بوجود أحدِ[2] المتعاندين على عدم[3] الآخَرِ ، أو بعدمه على وجوده ، فيكون مشتملاً على مقدمة حاكمه بالتلازم[4] بينها ، وتسمى شرطيةً متصلة ، أو بالمعاندة وتسمى شرطية منفصلة .. حقيقيةً إن تعاندا مطلقاً ، ومانعة جمعٍ إن تعاندا صَدْقاً ، ومانعة خلوٍ إن تعاندا كذباً فقط ، وأخرى تدلُّ على وضع الملزوم ، أو المعاند مطلقاً ، أو صدقاً ، أو رفع اللازمِ أو المعاند مطلقاً ، أو كذباً وتسمى[5] استثنائية[6] .

والثاني[7] : على أربعة أوجه لأنه[8] لابد له من أمر يناسب طرفي المطلوب[9] ويسمى أوسط ، والمحكومُ عليه في المطلوب[10] أصغر ، والمحكومُ به أكبر والمقدمةُ التي فيها الاصغرُ: الصغرى ، والتي فيها الاكبر: الكبرى[11] . فالاوسط : اما ان يكون محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى ، أو محمولاً فيها ، أو موضوعاً فيها ، أو موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى .

والأول : أن يُسْتَدَلّ بصدق الاوسط على كل الاصغر ، أو بعضه ، وصدق

---

(١) غير واضحة في ب .
(٢) — د .
(٣) — د .
(٤) ب ، د : بالملازمة .
(٥) أ : ويسمى .
(٦) غير واضحة في ج .
(٧) مطموسة في ب .
(٨) — ب .
(٩) ب : المط .
(١٠) ب : المط .
(١١) د : بالكبرى .

الأكبر على كل ما صَدَقَ عليه الأوسطُ ، أو سَلْبَه عنه على صدق الأكبر على كلِّ الأصغر[1] ، أو بعضه أو سلبه عن كله ، أو بعضه[2] .

والثاني[3] : أن يُسْتَدَلّ بصدق الأوسط (على كل الأصغر وسلبه عن كل الأكبر ، أو بعكسه على سلب الأكبر عن كل الأصغر ، أو بصدق الأوسط على بعضه وسلبه عن كل الأكبر ، أو سلبه[4] عن بعض الأصغر ، وصدقه على[5] كل الأكبر على سلب الأكبر عن بعض الأصغر ، وذلك بشرط[6] أن يتحد[7] زمانُ[8] السَّلْب والإيجاب ، أو يكون أحدَهُما دائماً[9] .

الثالث[10] : أن يُسْتَدَلّ بصدق الطرفين[11] على كلِّ الأوسط ، أو احدُهما عليه ، والآخرُ على بعضه على صدق الأكبر على بعض الاصغر ، أو بصدق الأصغر على كله ، وسلب الأكبر عن كله ، أو بعضه ، أو بصدقه على بعضه ، وسلب الأكبر عن كلّه على سَلْب الأكبر عن بعض الأصغر .

الرابع[12] : أن يُسْتَدَلّ بصدق الأصغر على كلِّ الأوسط ، وصدقه على كل الأكبر ، أو بعضه على صدق الأكبر على بعض الاصغر ، أو بصدقه على كله أو بعضه ، وسلب الأوسط على كلِّ الأكبر على سلب الأكبر عن بعض الأصغر أو (بسلب الأصغر عن كلِّ الأوسط ، وصدقه على كلِّ الأكبر على)[13] سلب الأكبر

---

(1) د : الاصغرى .
(2) غير واضحة في د .
(3) أ : والثاني ، ــ ب .
(4) د : أو بسلبه .
(5) مطموسة في ج .
(6) د : شرط .
(7) ب ، ج ، د : يتخذ .
(8) مطموسة في ج .
(9) د : دائماً .
(10) أ : والثالث .
(11) د : طرفين .
(12) أ ، ب : والرابع .
(13) عبارة ساقطة من ج .

عن كل الأصغر. فالقرائنُ القياسيةُ المنتجةُ ثلاثةٌ وعشرون[1]، اربعٌ استثنائيةٌ وتسع عشرة[2] اقترانية. والكلام[3] المستقصى فيها[4]، في الكتب المنطقية[5].

المبحث الثالث:

في مواد[6] الحجج.. الحجةُ: اما أن تكون[7] عقليةً أو نقليةً.
والاولى[8]: اما أن تكون[9] مقدماتُها قطعية وتسمى برهاناً ودليلاً[10]. أو ظنيةً، أو مشهورةً وتسمى[11] خطابةً وامارة. أو مشبهةً باحداهما[12] وتسمى[13] مغالطةً.

والمبادىء اليقينيةُ ما يجزم به العقلُ بمجرد تصوُّر طرفيه وتسمى أوليات وبديهات، أو بواسطة يتصورها[14] الذهن عند تصورها، مثل: الأربعة زوج، وتسمى[15] قضايا قياساتُها معها، أو الحس وتسمى[16] مشاهدات* وحسيات*، أو كلاهما معاً. والحسُّ هو حسٌّ[17] السمع، مثل أن يخبر عن محسوس يمكن وقوعه. جمعٌ كثير يجزم العقل بامتناع تواطئهم على الكذب وتسمى متواترات، أو غيره مثل[18] أن يشاهد[19] ترتيبُ شيء على غيره مراراً كثيرة، بحيثُ يحكم[20] العقل بانه

---

(١) ∴ : ثلثه.
(٢) ب : تسعة عشر.
(٣) د : كلام.
(٤) د : في.
(٥) د : المنطقة.
(٦) د : المواد.
(٧) ب، د : يكون.
(٨) ب : الاولى.
(٩) د : يكون.
(١٠) في + أ.
(١١) ب : ويسمى.
(١٢) ب : احديها، ج: احدئهما، د: احدهما.
(١٣) ب، د، ويسمى.
(١٤) ب: تصورها.
(١٥) ب، د: ويسمى.
(١٦) — د.
(١٧) في + أ.
(١٨) د : مثله أن فاعل يخبر.
(١٩) د : نشاهد.
(٢٠) د: الحكم.

ليس على سبيل الاتفاق، وإلا لما كان دائماً، ولا أكثريا[1] كترتُّب الإسهال على شرب السقمونيا[2] وتسمى تجريبات..

وقد تكفي[3] المشاهدة مرة أو مرتين لانضمام قرائن اليها، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس وتسمى[4] حدسيات. وأما الظنيات، فمقدماتٌ يحكم العقل بها مع تحويز نقيضها تحويزاً مرجوحاً. واما المشهورات، فما اعترف به[5] الجمهور لمصلحة عامة أو بسبب[6] رقة أو حمية، مثل: العدل حسنٌ، والظلمُ قبيحٌ[7] وكشف العورة مذمومٌ، ومواساة الفقراء محمودةٌ.

وأما مقدمات المغالطات، فقضاء[8] الوهم في أمرٍ غير[9] محسوس قياساً على المحسوس، كما قيل: كلُّ موجود فانه جسم، أو حال في جسم، وقد تستعمل[10] فيها المخيّلات، وهي قضايا تُذْكر لترغيب النفس في شيء أو تنفيرها عنه[11]، وقد تكون صادقة، واكثر ما تستعمل[12]، (فانما تستعمل في[13]) القياسات الشعرية.

والثانية[14]: ما صح[15] نقلُه ممن عرف صدقه عقلاً، وهمُ الانبياء عليهم الصلاة[16] والسلام، وهو انما يفيد لنا اليقين إذا تواتر عندنا، وعلمنا عصمةُ رواة العربية، وعدم الاشتراك، والمجازُ والاضمار، والتخصيص، والنقل[17]، والنسخ والمعارض العقليُّ الذي لو كان لرجح، اذ العقل أصل النقل، وتكذيب الاصل لتصديق الفرع محالٌ[18] لاستلزامه تكذيبه أيضاً.

---

(١) د: أكثيريا.

(٢) السقمونيا: دواء مسهل، وهو عشب ينبت بالجبال له ورق كاللبلاب (تذكرة أولى الألباب، ص ١٩٢).

(٣) أ، د: يكفي، ب: تكتفي.

(٤) أ: ويسمى، د: سمي.

(٥) ــ ب.

(٦) ب: سبب.

(٧) في + ب.

(٨) د: فوضا.

(٩) د: أمور.

(١٠) د: يستعمل.

(١١) د: أو تغيره عنه.

(١٢) د: يستعمل.

(١٣) ــ ج.

(١٤) د: الثانية.

(١٥) أ: ما يصح.

(١٦) أ: الصلوة ــ ب، د.

(١٧) ــ ب.

(١٨) ب: مح.

الفصل الرابع :
في أحكام النظر

وفيه مباحثُ

المبحث الاول :

ان النَّظر الصحيح يفيد العلمَ، والسمنية[١] انكروه[٢] مطلقاً، والمهندسون في الإلهيات.

لنا : إنا نعلم بالضرورة أن من علم لزوم شيء[٣] لشيء، وعلم معه وجودَ الملزمِ أو عدم اللازمِ علمَ من الأول وجود اللازم[٤]، ومن الثاني عدمَ الملزوم. وأيضاً فمن علم أن العالمَ ممكن، وأن كل ممكن فله سببٌ، عَلِمَ قطعاً أن[٥] له سبباً[٦].

احتجت السمنية بوجوه[٧]، الاول : إن العلمَ الحاصل عقيبُ النظر إن[٨] كان ضرورياً لما بان خلافُه، وإن كان نظرياً عاد الكلامُ في لازم النظر الثاني، ولَزِم التسلسلُ[٩].

الثاني : ان المطلوب[١٠] إن كان معلوماً فلا طلب، وان لم يكن معلوماً، فإذا حصلَ، كيف نعرفه ؟..

---

(١) هم أصحاب سمن، وهم عبدة أوثان يقولون بقدم الدهر وبتناسخ الأرواح وأن ــ الأرض تهوي سفلاً (مفاتيح ص ٢٥).

(٢) د : أنكره.

(٣) د : الشيء.

(٤) ــ ب، ج، د.

(٥) د : بأن العالم.

(٦) د : سبب.

(٧) د : بوجود.

(٨) د : الحق ان.

(٩) ب : التس.

(١٠) ب : المط.

الثالث : إن الذهن لا يقوى على استحضار مقدمتين معاً ، لإنا نجد من انفسنا إنـا إذا[1] توجهنا الى مقدمة تعذَّرَ علينا في تلك الحالة التوجه الى اخرى ، والمقدمةُ الواحـدة[2] لا تنتج[3] .

وأجيب عن الأول : بأن العلم به وباستلزامِ المقدمتينِ معاً[4] على الترتيب الخاص له ، ضروري . وظهور الخطأ بعد النظر الصحيح ممنوع[5] .

وعن الثاني : أن طرفين معلومان والنسبة مبهمة والمطلوب[6] تعينُها ، فاذا حصل تميز عن غيره بطرفين .

وعن الثالث : إن الذهن يستحضرهما كما يستحضر طرفي الشرطية ويحكم[7] ــ بالملازمة أو المعاندة بينهما .

واحتج المهندسون بوجهين ، الأول : إن التصديق موقوف على التصور وذات الله تعالى غير معلومة[8] ولا جائزة التعقل ، سنذكره في الكتاب الثاني فلا يكون محكوماً عليه .

والثاني : أن أقرب الأمور الى الانسان هويته التي يشير إليها بقوله : « أنا » و « أنت » ترى في مباحث النفس اختلافات كثيرة في انها ما هي[9] ــ وكيف هي[10] ، فما ظنك[11] بابعدها عن الأوهام والعقول[12] .

واجيب عن الأول : بأن التصديق يتوقفُ على تَـصَـوّرِ الطرفين باعتبار ، وذاتُ الله تعالى كذلك .

---

(1) أ : متى ، د: مع .
(2) د : الوجود .
(3) ب : لا ينتج .
(4) ــ د .
(5) ب : ممر .
(6) ب : المط .
(7) د : والحكم .
(8) أ ، ب ، د: معقولة .
(9) ــ د .
(10) ــ د .
(11) د : يظنك .
(12) د : العقل .

وعن الثاني: بأنه [1] دليلٌ على عُسْرَةٍ، ولا شك فيه إذ الوهمُ يلابس العقل في مأخذه، والباطل يشاكل الحقَّ في مباحثه، ولذلك تخالفت فيه [2] الآراء وتصادمت فيه [3] الأهواء، والسلف منعوا عنه [4] إلا الأفراد من الأذكياء، بل الكلام في الامتناع فروع:

الأول: النظر الصحيح يعد الذهن، والنتيجةُ تفيضُ عليه عقيبه عادةً عند الشيخ أبي الحسن الاشعري [5]، ووجوباً عند الحكماء. وقالت المعتزلة: النظرُ يُولِّدها في الذهن، ومعنى التوليد: أن يوجب [6] وجود [7] شيء [8] وجود آخر، كحركة اليد والمفتاح، وتبيـن [9] فساده ببيان استناد جميع الممكنات الى الله تعالى ابتداءً.

الثاني: انه [10] لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين [11] لهما، وإلا لما تفاوتت [12] الأشكال في جلاء [13] الانتاج وخفائه.

الثالث: المشهور أن النظر الفاسد لا يستلزم الجهلَ، وقيل: بخلافه. والحق [14] أن الفساد إن كان مقصوراً على المادة استلزم، وإلاّ فلا.

---

(١) أ : إنه.

(٢) — د.

(٣) — ب، ج، د.

(٤) أ : منه.

(٥) هو ابن الحسن علي بن اسماعيل بن اسحاق .. بن أبي موسى الأشعري كان أبوه من أهل السنة والجماعة، ولد بالبصرة ٢٦٠ هـ، وكان في بدايته تلميذاً للجبائي، ثم انفصل عنه في مسألة (الصلاح والأصلح) واستطاع أن يتغلب على المعتزلة وغيرهم من المتكلمين (راجع، دائرة المعارف الإسلامية ص ٤٣٢ — وما بعدها).

(٦) — د.

(٧) د : يوجد.

(٨) د : الشيء.

(٩) ب، ج، د: بين.

(١٠) أ : الأشبه، ب، د: الأثية أنه.

(١١) أ : العارضتين.

(١٢) أ، ج: تفاوت.

(١٣) في + ج.

(١٤) د : فالحق.

المبحث الثاني:

في انه كاف في معرفة الله تعالى؛ ولا حاجة الى المعلم، ويدل عليه ما ذكرناه[1].

احتجت[2] الاسماعيلية[3] بأن الخلاف والمراء مستمرٌ بين العقلاء في ذلك، ولو كفى العقل لما كان كذلك، وأيضا، فإن الانسان لا يستقل[4] بتحصيل أضعف العلوم، فكيف بأصعبها.

وأجيبُ عن الأول: بانهم لو اتوا بالنظر الصحيح لما وقع لهم ذلك. وعن الثاني: بأن العسر مسلم، ولا شك انه لو كان معلم يعلم المبادىء، والحجج، ويزيح الشكوكَ والشبه كان أوفق، وانما[5] النزاع في الامتناع.

المبحث الثالث:

في وجوبه النظر في معرفة الله تعالى واجبٌ[6]. اما عندنا فلقوله تعالى: ﴿ **قُلِ انظرُوا ماذا[7] في السموات والارض** ﴾ [8]، ونحوه[9]. وأما عند المعتزلة، فلان المعرفة واجبةٌ عقلاً. وهي[10] لا تحصل إلا بالنظر وما لا يتم[11] الواجب المطلق[12] إلا به[13]، فهو واجبٌ.

---

(١) ب، جـ، د: ما ذكرنا.

(٢) ج: واحتجت.

(٣) الاسماعيلية: فرقة من الشيعة أثبتت الإمامة لاسماعيل بن جعفر الصادق وأشهر القابهم (الباطنية) وقد لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكل ظاهر باطناً.. (الملل والنحل ص١٩٨ — وما بعدها).

(٤) د: لا يشتغل.

(٥) د: انما.

(٦) د: واجيب.

(٧) ب، ج، د: ما.

(٨) سورة يونس، آية ١٠١.

(٩) ج: قل أنظروا .. ونحوه.

(١٠) — ب، ج، د.

(١١) د: ما يتم.

(١٢) — ج.

(١٣) أ: به وكان مقدوراً للمكلف.

واعترض عليه بأن مبناه على حكم العقل، وسيأتي الكلام فيه، وامتناع العرفان بغيرة[1]، واستحالة التكليف بالمحال[2]، وكلاهما ممنوع[3]. وبأن قوله تعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعثَ رسولا﴾[4]، نفى الوجوبَ[5] قبل البعثة لنفي[6] لازمة، فدلّ على أن الوجوب ليس إلا من الشرع.

(قيل: لو وجب من الشرع[7]) لزم إفحامُ الأنبياء. فإن المكلفَّ لا ينظر ما لم يعلمْ وجوبه، ولا يعلم ما لم ينظر.

قلنا: لو وجب عقلاً لأفحم أيضاً، لأن وجوبَ النظر غيرُ ضروريٍّ، إذ هو متوقفٌ على مقدمات تفتقرُ الى أنظار دقيقة.

---

(١) — د.
(٢) أ: بالمح، ب: بالمحح.
(٣) ب: ممر.
(٤) سورة الاسراء، آية ١٥.
(٥) ب، ج، د: الوجود.
(٦) ب، ينفى، د: لانفا.
(٧) في + ب، — د.

الكتاب الأول
في الممكنات

الباب الاول :

في الأمور الكلية .. وفيه فصول

الفصل الاول :
في تقسيم المعلومات

المعلوم: إما أن يكون متحققاً في الخارج وهو الموجود، أو لا وهو المعدوم. ومنا من ثلث القسمة، وقال : المتحققُ إن تَحققَ باعتبار نفسه فهو الموجودُ، وإن تحقق باعتبار غيره فهو الحال؛ كالاجناس والفصول، وحدّ[1] الحال بأنه[2] : صفةٌ غيرُ موجودة ولا معدومة [3] في نفسها قائمة [4] بموجود.

وقال اكثر المعتزلة: المعلوم إن تحقق في نفسه فهو الشيء والثابتُ، وإن لم يتحقق كالممتنع فهو المنفي، والثابت إن كان له كون في الاعيان فهو الموجود، وإلا فهو المعدوم. وهم يطلقون المعدوم على المنفي أيضاً، فالثابت[4] أعمُّ من الموجود، والمعدوم من المنفي.

وزادُ مثْبِتو الحال منهم (قسما آخر)[5]، فقالوا[6]: الكائن إن استقلّ بالكائنية، فهو الذات الموجودة، وإن لم يستقل فهو الحالُ.

وقال الحكماء: كلُّ ما[7] يصح أن يُعْلَمَ[8] إن كان له تَحَقّقٌ ما، فهو الموجود، وإن لم يكن له ذلك فهو المعدوم. وقسموا الموجود الى ذهنيٍّ وخارجي، والخارجيّ الى ما لا يقبل العدم لذاته وهو الواجبُ، والى ما يقبلُه وهو الممكن. والممكن الى

---

(١) أ، ب، د : وحدو.
(٢) ج : بأنها.
(٣) — ج.
(٤) د : والثابت.
(٥) — ب، د.
(٦) ب: فقال، د: وقال.
(٧) ج : كلما.
(٨) ب : يعلم بوجه ما.

ما يكون في موضوع، أي محلّ يقوم ما حلّ فيه وهو العَرَضُ، وإلى ما لا يكون كذلك وهو الجَوهرُ.

والمتكلمون قسّموه[1] الى ما لا أولَّ لوجوده وهو القديم، وإلى ما له أول وهو المحدث. والمحدثُ الى متحيز وهو الجوهر، أو حال فيه وهو العرض، والى ما يقابلهما، ثم استحالوه لأنه لو كان لشاركه الباري تعالى[2] فيه، وخالفه في غيره، فيلزم التركيب. ومنع بأن الاشتراك في العوارض لا سيما في السلب، لا يستلزم[3] التركيب.

---

(١) ج : قسموا.
(٢) — أ، ب.
(٣) د : تستلزم.

الفصل الثاني :
في الوجود والعدم

وفيه مباحث :

المبحث الأول :

في تَصوّر الوجود . وهو بديهيّ لوجوه[1] :

الأول : إنه[2] جزء من وجودي المتصور بديهةً .

الثاني : التصديق البديهي بأن النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ، مسبوق بتصوّر الوجود والعدم ، ومغايرتها التي هي الاثنينية المتوقِّفُ تصورها على تصوّر الوحدة ، والسابق على البديهي أولى أن يكون بديهياً ، فتصورات هذه الأمور بديهية .

قيل : هذا التصديق إن كان بديهياً مطلقاً لم يَحْتَج[3] الى دليل ، وإلاَّ لَمْ يُفِد .

قلنا : بداهةُ التصديق مطلقاً ، متوقفة على بداهة العلم بالجزء ، لا على حصول العلم ببداهته .

ولقائل أن يقول : التصديق موقوف على تَصَوّرِ الجزء باعتبار ، لا على تصور حقيقته[4] ، فلا[5] يلزم من تصوره بداهته .

الثالث : الوجود بسيط لامتناع تركبه عن الموصوف به ، أو بنقيضه[6] ، فلا

(١) د : لوجود.
(٢) — د.
(٣) د : تحتج.
(٤) ب، ج، د: حقيقة.
(٥) أ : ولا.
(٦) ج : نقيضه.

يُحدّ[1] ولا يُرْسم، إذ لا شيء أعرَفُ منه، وإن كان، فالرسمُ لا يعرف كنه الحقيقة.

المبحث الثاني:

في كونه مشتركاً، مفهوم الوجود، وصفٌ مشترك عند الجمهور، وخالفهم الشيخ[2].

لنا: انا نَجْزِم بوجود الشيء ونتردد في كونه واجباً، وجوهراً، وعرضاً. ونقسمُ[3] الموجود[4] اليها[5]،، ومورد القسمة مشترك. وأستدلّ بأن مفهوم السلب واحد، فلو لم يتحد مقابله بطل الحَصْر العقليّ، ومنع بأن كلّ إيجاب[6] له سلبٌ يقابله.

المبحث الثالث:

في كونه زائداً، خلافاً للشيخ مطلقاً، والحكماء في الواجب. أما في الممكنات، فلأنا نتصورها[7] ونشك في وجودها الخارجي والذهنيّ حتى يقوم عليهما البرهان، ولأن الحقائق الممكنة تَقْبَل الوجود والعدم، ووجوداتُها ليست كذلك، وايضاً فالماهيات[8] متخالفة والوجود مشترك فلا يكون نفسها ولا جزءاً منها، وإلا لكانت لها فصول تشاركها[9] في مفهوم الوجود، وتكون[10] لها فصول أُخَرُ ويتسلسل.

---

(١) أ : فلا يحدو.
(٢) يريد: شيخ الاشاعرة، الامام أبو الحسن الأشعري — (أنظر ترجمته فيا بعد).
(٣) ج : ويقسم.
(٤) ب، ج، د: الموجود.
(٥) أ : اليها.
(٦) — ب، ج، د.
(٧) ب، ج، د: نتصور.
(٨) أ : فالمهيات.
(٩) د : يشاركها.
(١٠) د : ويكون.

واحتج الشيخ بأنه لو زاد لقام، بالمعدوم. قلنا: بالماهية[1] من حيث هي هي، واما في الواجب[2]، فلوجوه:

الأول: إنه لو تجرد، لتجرد لغيره، وإلاّ لتنافت[3] لوازمُه فيكون ممكناً. قيل: تجردُه لعدم الموجب لعروضه. قلنا: فيحتاج الى عدمه. قيل: الوجود مشكك. قلنا: إن سلم فلا يمنع المساواة[4] في تمام الحقيقة، وإلا يَلْزِمُ تَرَكُّب الوجود، أو المباينة الكلية بين الوجودين.

وقد بان فسادُهما، وأيضا فالواقع على أشياء بالتشكيك لا بد وأن يكون من عوارضها، فالمعروضات إن تماثلت، أو تجانست[5] لَزِمَ (المحالان المذكوران[6])، وإن تباينت[7] كان كلٌّ منهما مخالفاً للآخر بالذات، ومشاركاً له[9] في مفهوم هذا العارض، وهو عين المدعي.

الثاني: مبدأ الممكنات. لو كان[10] الوجود وحده لشاركه كل وجود، وإلا لكان[11] السلب جزءاً منه.

قيل: التجردُ شرط تأثيره. قلنا: فيكون كل وجود سبباً، إلا إن كان الأثر تخلف عنه لفقد شرطه الممكن حصوله.

الثالث: إن وجوده معلوم (وذاتُه غير معلومة)[12]، فوجوده غير ذاته[13].

احتج الحكماء بأن وجوده لو زاد لاحتاج الى معروضه، فاحتاج الى سببٍ[14]

---

(١) أ : فالمهية.
(٢) أ : الواجب تعالى.
(٣) د : تنافت.
(٤) د : المساوات.
(٥) ب، د: تجانست باعتبا آخر.
(٦) في + أ.
(٧) غير واضحة في أ.
(٨) ب، د: كل واحد.
(٩) في + ج.
(١٠) في + ج.
(١١) ج : كان.
(١٢) في + ج.
(١٣) في + ب.
(١٤) د : سلب.

مقارن (في عروضه له)[1]، فتقدم ذاته بالوجود على وجوده، ويَلْزَمُ التسلسل[2]. أو مباين، فيكون[3] ممكناً.

وأجيب بأن العلّة المقارنة لا يجب تَقَدُّمُها بالوجود، فإن ماهية الممكنات علةٌ قابلةٌ لوجوداتها، وأجزاء الماهية[4] علةٌ لقوامها مع أن تَقَدُّمها ليس بالوجود.

فرع: اتصاف الشيء بالوجود ليس لأجل صفةٌ قائمةٌ به، فإن قيام الصفة به فرع على[5] كونه موجوداً، فلو تعلّل في[6] كونه موجوداً بها[7]، لزم الدور.

المبحث الرابع:

في أن المعدوم ليس بثابت[8]، لأن[9] المعدوم إن كان مساوياً للمنفي وأخصُّ منه، وكل منفي ليس بثابت[10]، فالمعدوم ليس بثابت[11]، وإن كان أعم منه لم يكن نفياً صرفاً، وإلاّ لما بقي فرقٌ بين العام والخاص. فكان[12] ثابتاً، وهو مقولٌ[13] على المنفي، فالمنفيُّ ثابت[14] هذا خلف[15].

احتجت المعتزلة: بأن المعدوم متميزٌ لكونه معلوماً، ومقدوراً، ومراداً بعضه دون بعض، وكل متميز ثابت، فالمعدوم ثابتٌ. وبأن الامتناع نفي لأنه صفة[16] الممتنع المنفي. والإمكانُ[17] ثابتٌ، فالمعدوم الموصوفُ به ثابتٌ.

---

(1) ـــ أ، ب، د.

(2) ب : التس.

(3) في + ب : أن يكون.

(4) أ : المهية.

(5) د : عليه.

(6) ـــ أ، ب، د.

(7) أ، ب: به، د: أنه.

(8) د : في بت أن.

(9) ـــ أ، ب.

(10) د : ثابت.

(11) د : ثابت.

(12) د : وكان.

(13) د : منقول.

(14) في + ب.

(15) أ، ب: هف. الخلف: يقصد برهان الخلف، وهو نوع من البرهنة أساسها اثبات صحة المطلوب بإبطال نقيضه أو فساد المطلوب باثبات نقيضه (المعجم الفلسفي ص٣٣).

(16) في + ج.

(17) ب : والامكان.

وأجيب بأن الأول: منقوض بالممتنعات، والخياليّات، والمركبات، ونفي الوجود. وعن الثاني: بأن الإمكان والامتناع[1] من الأمور[2] العقلية على ما سنبينه[3].

الخامس: في الحال[4]. اتفق الجمهور على نفيه، وقال به القاضي[5] ابو بكر منا، وأبو هاشم[6] من المعتزلة، وامامُ الحرمين[7] أولا[8]، واحتجوا على ذلك بأن الوجود وصفٌ مشترك ليس بموجود، وإلا لساوى غيره في الوجود، فيزيد وجوده، ويلزم التسلسل[9]، ولا معدوم لأنه لا يتصف بمنافيه، وبأن السواد يشارك[10] البياض في اللونية، ويخالفه في السوادية. فإن وجدا، كان أحدهما قائماً بالآخر، وإلا لاستغنى كل[11] منهما عن الآخر، فلا يلتئم منهما حقيقة واحدة. وإذا كان

---

(١) أ: الامتناع والامكان.

(٢) أ: الاعتبارات.

(٣) في ب: إن شاء الله تعالى.

(٤) الحال في اللغة: ما عليه الشيء. وعند المتكمين. قال أبو هاشم الجبائي بأن العلم والقدرة والإرادة الإلهية (أحوال) والحال عنده، لا هي موجودة ولا هي معدومة، لا هي معلومة ولا هي مجهولة، لا هي قديمة ولا هي حديثة وانما هي مجرد اعتبارات ذهنية. وقد قال بها أيضاً الباقلاني والجويني من أئمة الأشاعرة (المعجم الفلسفي ص٦٦).

(٥) هو القاضي أبو بكر الباقلاني، من أئمة الاشاعرة. قرأ على أبي العباس بن مجاهد البصري تلميذ أبي الحسن الأشعري، وكانت وفاته ببغداد سنة ٤٠٣ هـ (دائرة المعارف الاسلامية، المجلد السادس ص١٠٥، ١٠٦).

(٦) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي، من كبار شيوخ المعتزلة، توفي ببغداد سنة ٣٢١ هجرية (طبقات المفسرين للسيوطي ص١٠٣).

(٧) هو إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، من أشهر أئمة الاشاعرة، كان استاذاً لأبي حامد الغزالي، توفي ٤٧٨ هجرية (الجويني للدكتورة / فوقية حسين ص٥٦ وما بعدها).

(٨) في + ج. في هامش نسخة أ كتب الناسخ (المقصود بأولا) في أول الأمر ثم رجع ــ إمام الحرمين ــ عن ذلك.

(٩) ب: التس.

(١٠) ــ د.

(١١) د: كل واحد.

كذلك لزم قيام العرض بالعرض وهو محال[1] لما[2] سنذكره، وإن عُدِما[3] أو أحدهما، لزم تركب[4] الموجود[5] عن المعدوم، وهو ظاهر[6] الامتناع.

والجواب عن الأول: إن الوجود موجود ووجوده ذاته، وتميزه عن سائر الموجودات بقيد سلبي، فلا يتسلسل.

وعن الثاني: بأن اللونية والسوادية موجودتان قائمتان بالجسم، إلا أن قيام إحداهما[7] موقوف على قيام الأخرى[8]، أو احداهما[9] قائمة بالجسم والأخرى بها، والامتناع ممنوع[10]، والتركيب[11] في العقل لا في الخارج، وفيه نظر.

---

(١) أ، ب: مح.
(٢) أ: على ما، ب: كما.
(٣) مطموسة في د.
(٤) د: تركيب.
(٥) د: الوجود.
(٦) ب: ط.
(٧) أ، ب: احديها.
(٨) ج: الآخر.
(٩) أ: أحديها.
(١٠) أ: ع، ب: مم.
(١١) أ، ب، د: أو التركيب.

الفصل الثالث:
في الماهية[1]

وفيه مباحث:

المبحث الأول:

إن لكل شيء حقيقة هو بها هو، وهي مغايرة لما عداها، فالانسانية من حيث هي، لا واحدة ولا كثيرة، وإن لم تخل عن احديها، وتسمى المطلق. والماهية[2] بلا شرط شيء[3]، فإن اخذت مع المشخصات واللواحق[4] تسمى[5] مخلوطة[6]؛ والماهية[7] بشرط شيء وهو موجودٌ في الخارج، وكذا الأول لكونه جزءاً منه، وإن أخذت بشرط العراء عنها تسمى[8] مجردة[9]. والماهية[10] بشرط لا شيء[11]، وذلك المجرد[12] إنما يكون في العقل، وإن كان كونه فيه من اللواحق، إلا أن المراد تجريده عن اللواحق الخارجية، فالمجرد والمخلوط[13] يتباينان تباين أخصين تحت أعم، وهو المطلق، وبه ظهر ضعف ما زعم أفلاطون وهو أن لكل نوع شخصا مجرداً خارجياً، لانه الجزء المشترك بين المخلوطات الخارجية.

---

(١) أ: المهية.
(٢) أ: المهية.
(٣) ــ ب.
(٤) أ: واللواحق بها.
(٥) أ؛ ب: تسمىٰ.
(٦) ب، ج، د: مخلوقاً.
(٧) أ: المهية.
(٨) أ، ب: تسمى.
(٩) ب، ج، د: مجرداً.
(١٠) أ: المهية.
(١١) ب، د. في هامش أ كتب الناسخ: المقصود بشرط ان لا يصاحبها شيء من المتخصات واللواحق.
(١٢) ــ ب، د.
(١٣) أ: والمخلوطة، د: المخلوط.

المبحث الثاني :

في اقسامها . الماهيـة[١] : إما أن تكون بسيطةً أو مركبةً ؛ خارجية ، أي ملتئمة[٢] عن أجزاء متميزة في الخارج : كالانسان المركب عن[٣] البدن والروح ، والمثلث المركب عن[٤] الخطوط ، أو عقلية لا تتميز بأجزائها[٥] في الخارج : كالمفارقات إن جعلنا الجوهر جنساً لها[٦] ، وكالاسوداد[٧] المركب من اللونية والسوادية[٨] . والأجزاء : إما أن تكون[٩] متداخلة : كالاجناس والفصول[١٠] أو متباينة متشابهة ، كوحدات العشرة ، أو متخالفة عقلية[١١] : كالهيولى[١٢] والصورة[١٣] ، أو خارجية[١٤] محسوسة : كأعضاء البدن . وأيضاً : فإما أن تكون وجودية بأسرها حقيقية[١٥] ، كما سبق ، أو اضافية : كأجزاء الاقرب ، أو ممتزجة منهما[١٦] : كسرير الملك[١٧] وإما أن يكون[١٨] بعضُها وجودياً ، وبعضُها عدمياً : كأجزاء الأ ول .

فروع : الأ ول : قيل : البسائط غيرُ مجعولة اذ المُحْوِّج[١٩] الى السبب هو

---

(١) أ : المهية .
(٢) ب ، ج ، د : ملتيئمة .
(٣) ب : من .
(٤) ب : من .
(٥) . . بأجزاؤها .
(٦) ــ أ ، ب ، د .
(٧) ب ، ج ، د : والسواد .
(٨) د : السواد .
(٩) ب ، د : يكون .
(١٠) د : الفصو .
(١١) د : معقولة .
(١٢) الهيـولى : كلمة يونانية الأصل ، ويراد بها المادة الاولى ، وهو كل ما يقابل الصورة ، وترجع هذه الكلمة الى أرسطو (المعجم الفلسفي ص٢٠٨) .
الصورة : هي ما يقابل المادة ، وقد عني أرسطو بهذا التقابل وبنى عليه فلسفته كلها وطبقه في الطبيعة وعلم النفس والمنطق (المعجم الفلسفي ص١٠٧) .
(١٣) د : الصورت .
(١٤) في + أ ، ــ ب ، د .
(١٥) د : حقيقة .
(١٦) د .
(١٧) ــ ج ، د .
(١٨) د : تكون .
(١٩) د : المجوج .

الإمكان، وهو إضافة، فلا يعرض[1] لها. قلنا: اعتبارٌ عقليٌّ يعرض لها بالنسبة الى وجودها.

الثاني: المركب إن قاسم بنفسه، استقل أحدُ[2] أجزائه وقام الباقي به، وإن قام بغيره، قام بـه[3] جميع أجزائه أو بعضه به، والآخر بالقائم به.

الثالث: قيل: يجب أن يكون الفصل علة لوجود الجنس، وإلا: فإما أن يكـون[4] الجنس علة له، فيلزمه (وجود الفصل كلما وجد الجنس)[5]، أو لا يكون فيستغني[6] كل[7] منهما عن الآخر، فيمتنع التركيب منهما[8].

قلنا: إن أردتم بالعلة ما يتوقف الشيء عليه في الجملة، فلا يلزم من عليّة الجنس استلزامه للفصل. وإن أردتم بها[9] ما يوجبه، فلا يلزم من عدم عليّة أحدهما للآخر[10] الاستغناء مطلقاً، لجواز أن يكون[11] الفصل أمرا حالاً في الجنس.

المبحث الثالث:

في التعين. الماهية[12] من حيثُ هي لا تأبى الشركة (والشخص يأباها، فاذاً[13] فيه زائد)[14] وهو التشخص[15]، ويدل على وجوده أمران:

الاول: انه جزء من الشخص الموجود، فيكون موجوداً.

---

(١) د: تعرض.
(٢) — د.
(٣) — د.
(٤) د: تكون.
(٥) — أ، ب، د.
(٦) د: يحيسني.
(٧) أ، د: كل واحد.
(٨) أ: عنهما، + أ: بينهما.
(٩) ب: به.
(١٠) في + أ، — د.
(١١) د: تكون.
(١٢) أ: الملهية.
(١٣) أ: فاذن.
(١٤) — ج.
(١٥) ب، ج، د: الشخص.

الثاني : لو كان التعين عدمياً ، لكان عدماً لتعين آخر ، فيكون أحدُهما ثبوتاً وهو مماثل للآخر ، فيكونان ثبوتيين .

ولقائل : أن يمنع[1] التماثل إذ لو تماثلت لم يتحصل[2] الشخصُ من انضمام التعين الى الماهية[3] ، لأن ضم الكلي الى الكلي[4] لا يفيد الجزئية .

وانكره المتكلمون لوجوه[5] : الاول : انه لو زاد لتشاركت[6] أفرادُه فيه ، وتمايزت بتعين آخر ، ولزم التسلسل[7] .

(وأجيب بأنه مقولٌ على افراده قولاً عرضياً ، كالماهية[8] ، وانها متخالفة بالذات)[9] ، فلا حاجةَ لها[10] الى تعينات أخر .

الثاني : اختصاصُ هذا التعين بهذه الخاصة يستدعي تميزها ، فيلزم الدور ، ونوقض باختصاصِ الفصول بخصص[11] الاجناس .

وأجيب بأنه يقتضي تميزها معه لا قبله .

الثالث : انضيافُ التشخص[12] الى الماهية[13] يستدعي وجودُها ، لامتناع انضمام الموجود الى المعدوم ، فوجودها : إما أن[14] يقتضي تعيناً آخر ويلزم التسلسل[15]، أو لا وهو المطلوب[16] . وأجيب بأن الوجود معه فرع . قال الحكماء : الماهية[17] إن

---

(١) د : يمتنع .
(٢) في + أ ، د : لما يتحصل .
(٣) أ : المهية .
(٤) — د .
(٥) أ : بوجوه .
(٦) د : لشاركت .
(٧) ب ، د : التس .
(٨) أ : كالمهية .
(٩) — ج .
(١٠) — ج .
(١١) هكذا في الأصل .
(١٢) ب ، ج ، د : الشخص .
(١٣) أ : المهية .
(١٤) — د .
(١٥) ب : التس .
(١٦) أ ، ب : المط .
(١٧) أ : المهية .

اقتضت التشخص[1] لذاتها انحصر نوعها في[2] شخصها، لامتناع المخالفة بين لوازم الطبيعة الواحدة، والا فيتعلل[3] تشخُصُها[4] بتشخص موادها، واعراض تكتنف[5] بها، فيتعدد[6] بتعددها.

قيل: عليّة[7] تشخص المواد وعوارضها إن تعلل بحقائقها لم يتعدد[8]، وإلا لتسلسلت[9] المواد، والحق إحالة ذلك الى إرادة الفاعل المختار.

---

(١) ب، د: الشخص.
(٢) — ب، ج، د.
(٣) أ: فيعلل، د: فتعلل.
(٤) ج: شخصها.
(٥) د: تكيف.
(٦) ب: فيعدد، د: فتعدد.
(٧) — ج.
(٨) في + د: تعدد.
(٩) أ: والا لتسلسل.

الفصل الرابع :
في الوجوب والامكان والقدم والحدوث .

وفيه مباحث .

المبحث الأول :

في أنها أمورٌ عقلية لا وجود لها في الخارج . أما الوجوب[١] والامكان فلانهما لو وجدا لكان نسبة الوجود الى الوجوب بالوجوب والى الامكان بالامكان ، وإلا لأمكن الواجب ووجب الممكن وهو محال[٢] ، فيلزم التسلسل[٣] . ولأن اقتضاء الوجود ولا اقتضاؤه[٤] المحوجُ الى الايجاد السابق على وجود الممكن ، مقدمان بالذات على وجود الواجب والممكن ، فلو وجد ألزم تقدم الصفة على الموصوف .

قيل : يناقضان الامتناع العدمي[٥] ، فيكونان وجوديين . قلنا : نقيض ما يكون عدماً لموجود خارجي يكون[٦] موجوداً لا نقيض[٧] الاعتبارات العقلية . وأما القدم والحدوث (فلانهما لو وجدا)[٨] ، لقدم القدم وحدث الحدوث ولزم التسلسلُ[٩] .

المبحث الثاني :

في أحكام الوجوب[١٠] لذاته . الأول : انه ينافي الوجوب لغيره ، وإلا لارتفع بارتفاعه ، فلا يكون واجباً لذاته .

---

(١) د : الوجود .
(٢) أ : مح .
(٣) أ ، ب : التس .
(٤) أ : اقتضائه .
(٥) ــ د .
(٦) د : تكون .
(٧) د : يقض .
(٨) ــ د .
(٩) أ ، ب : التس .
(١٠) ب ، ج ، د : الوجود .

الثاني : انه ينافي التركيب لاحتياجه الى[1] الأجزاء المغايرة للمركب .

الثالث : انه لو قدر كونه ثبوتياً لما زاد على الذات ، وإلا لاحتاج اليه وأمكن . وما قيل : انه نسبةٌ بينه وبين الوجود فيتأخر ، فيزيدُ تنافي[2] الفرض المذكور .

الرابع : انه لا يكون مشتركاً بين اثنين ، وسنذكره . فالواجبُ إذا اتصف بصفات ، فالوجوب[3] الذاتي للذات وحدة ، والصفات[4] واجبة به .

المبحث الثالث :

في أحكام الإمكان . الاول : انه مُحْوَجٌ الى السبب لأن الممكن لما استوى اليه طرفاه ، امتنع وجوده . إلا لمُرَجِّح ، والعلم به بديهي والفرق بينه وبين قولنا : الواحد نصفٌ ، ونحوه[5] ، الالف[6] .

قيل : الحاجة ليست ثبوتية ، وإلا لكانت ممكنة ، لانها صفة الممكن ، فيكون لها حاجة أخرى ويتسلسل[7] ، ولكانت (متقدمة على موصوفها المنسوبة هي اليه لتقدمها على التأثير المتقدم على وجود)[8] ، الأثر ، وهو محال[9] ، ولا المؤثرية لأنها لو وجدت لأمكنت ، لأنها صفة المؤثر ونسبة بينه وبين الأثر ، فيستدعي مؤثراً له مؤثرات أخرى ويتسلسل ؛ وأيضاً فالتأثير[10] حال الوجود وتحصيل الحاصل ، وحال العدم جمع بين النقيضين ؛ وأيضاً لو احتاج الوجود لإمكانه[11] الى مُرَجِّح ، لاحتاج العدمُ أيضاً لكنه نفيٌ محض ، فلا يكون أثراً .

---

(١) — ب .
(٢) ج : ما في .
(٣) ب ، ج ، د : فالوجود .
(٤) د : الصافات .
(٥) د : ونحود .
(٦) أ ، ب ، د : للألف .
(٧) أ : يتس .
(٨) — ج .
(٩) أ ، ب : مح .
(١٠) أ : التأثير .
(١١) ج : في إمكانه .

واجيب عن الثلاث[1] . الأول : بانه لا يلزم من عدمية[2] الحاجة المؤثرية[3] أن لا تكونُ[4] الذاتُ محتاجة[5] ومؤثراً فيها[6] ، كما أن القول بأن العدم ليس أمراً ثبوتياً لا يستلزم أن لا يكون معدوماً . والمراد من التأثير أن وجود المؤثر يستتبع وجودَ الأثر ، وأيضاً العلمُ بأن شيئا ما يؤثر في شيء أو يحتاج الى شيء آخر[7] ، أمرٌ بديهي لا يقبل التشكيك .

وعن الرابع : بأن القدم إن لم يوصف[8] بالامكان[9] ، فلا إشكال ، وإن وصِفَ به جاز كونُه أثراً ، ويكون المؤثر فيه على ما سبق[10] من التفسير ، عدمُ علة الوجود . ولصعوبة هذا الإشكال ، قيل : علةُ الحاجة هو[11] الحدوث أو الإمكان معه ، وليس كذلك لانه صفةُ الوجود المتأخر عن التأثير المتأخر عن الحاجة ، فلا يكون علةً لها ولا جزءاً منها ولا شرطاً لتأثير علتها .

الثاني : لا يكون أحدُ طرفيه أولى به لذاته لأنه[12] إن أمكن طريان الطرف الآخر ، فاما أن يطرأ لسبب ، فتفتقر[13] الأولوية الى عدمه أولا لسبب فيلزم ترجيحُ المرجوح بلا مرجح وهو محال[14] ، وان لم يكن[15] كان الاول[16] واجباً .

الثالث : الممكن ما لم يتعين صدورُه عن مؤثر لم يوجد ، وذلك التعين يسمى

---

(١) أ، ب، د: الثلث.
(٢) أ : عدم.
(٣) أ: والمؤثرية.
(٤) أ، د: يكون.
(٥) أ، ب، د : محتاجاً.
(٦) — أ، ب، د.
(٧) — ب، ج، د.
(٨) د : يتصف.
(٩) في + أ: الامكان، أ: بالرجان، د: بالرجان.
(١٠) أ: على قد سبق.
(١١) د : في.
(١٢) ب، ج، د : لأنه ح!
(١٣) ب : فيفتقر، د : منعمت.
(١٤) أ، ب : مح.
(١٥) ج : يمكن.
(١٦) أ : الاولى، ج: الاولا.

الوجوب السابق، واذا[1] وجد فحالُ وجوده لا يقبل[2] العدم، وهو الوجوب اللاحق، فالوجوبان عرضا للممكن لا من ذاته.

الرابع: الممكن يستصحب الاحتياج حالة البقاء[3]، لبقاء الإمكان الموجب له، فإن الامكان للممكن ضروري، وإلا لجاز أن ينقلب الممكن واجباً أو ممتنعاً، وإلا[4] لاحتاج[5] في إمكانه الى سبب.

قيل: تأثير المؤثر. اما في حاصل وهو محال[1]، أو متجدد، فالحاجة له دون الباقي. قلنا: المعنى بالتأثير دوام الأثر بدوام مؤثِّره.

المبحث الرابع:

في القِدَمِ، وهو ينافي تأثير المختار، لأنه مسبوق[6] بقصد[7] المقارن لعدم الأثر، فإن القصد الى إيجاد الموجود محالٌ[8]. والحكماء انما أسندوا العالم مع اعتقاد قِدَمِه الى الصانع، لاعتقادهم انه موجبٌ بالذات[9]. ثم المتكلمون اتفقوا على نفيه عما سوى ذات الله تعالى[10] وصفاته. والمعتزلةُ وإن أنكروا قِدمَ الصفات، لكنهم[11] قالوا به في المعنى لانهم اثبتوا احوالاً خمسة لا أولَ لها[12]، وهي الوجودية[13]، والحيية[14]، والعالميةُ، والقادريةُ، والالوهيةُ، وهي حالةٌ خامسة[15] اثبتها أبو هاشم علة للاربع[16] مميزةً للذات.

---

(١) ج : فاذا.
(٢) د : يقبل.
(٣) ــ د.
(٤) ــ أ، ب، د.
(٥) ج : احتاج.
(٦) أ، ب: مح.
(٧) أ: بقصده.
(٨) أ، ب : مح.
(٩) ــ أ.
(١٠) ــ ب، د.
(١١) ــ ب، ج، د.
(١٢) في + د.
(١٣) د : موجودية.
(١٤) ــ ب، ج : الحيثية، د: الحسية.
(١٥) ــ أ، ج، د.
(١٦) ب، ج، د : الأربع.

المبحث الخامس :

في الحدوث ، وهو كون الوجود مسبوقاً بالعدم ، وقد يُعبر عنه بالحاجة الى الغير ، ويسمى حدوثاً ذاتياً . قال الحكماء : الحدوثُ بالمعنى الاول يستدعي تقدم مادة ومدة ، اما الأول : فلأن إمكان المحدث موجود قبله[1] ، فيكون له محل غير المحدث وهو المادة .

واما الثاني : فلأن عدمه قبل وجوده ، وهذه[2] القبلية ليست بالعلية ، والذات ، والشرف[3] والمكان ، فهي بالزمان .

وأجيب عن الأول : بأن الامكان عدمي ؛ وعن الثاني : بأن القبلية قد تكون بغير[4] ذلك ، كقبلية اليوم على الغد .

---

(١) ـــ ب .

(٢) ج : فهذه .

(٣) في + د .

(٤) د : لغير .

الفصل الخامس :
في الوحدة والكثرة

وفيه مباحث :

المبحث الأول :

في حقيقتها . الوحدة كون الشيء ، بحيثُ لا ينقسم الى أمور متشاركة في الماهية[١] ، والكثرة ما يقابلها ، ثم الوحدة مغايرة للوجود والماهية[٢] ، فإن الكثير من حيث هو كثير موجود وانسان[٣] وليس بواحد ، وكذا الكثرة ، وثابتة في الخارج لانها[٤] جزء من الواحد[٥] الموجود ، ولانها[٦] لو كانت عدماً[٧] لكانت عدم الكثرة ، والكثرة مجموع الوحدات العدمية ، فيكون (النقيضان[٨] عدميين ، وهو محال[٩] ، فالوحدة)[١٠] وجودية ، (والكثرة مجموع الوحدات ، فتكون وجودية ايضاً)[١١] وعورض بان الوحدات لو وجدت[١٢] لكانت متشاركة في كونها وحدات متميزة[١٣] بخصوصيات ، فتكون لها وحدات أخرٌ ، ويلزم التسلسل[١٤] .

والحق أن الوحدة والكثرة من الاعتبارات العقلية .

فرع : الوحدة لا تقابل الكثرة لذاتها ، إذ ليست احداهما عدم الأخرى ولا

---

(١) أ : المهية .
(٢) أ : المهية .
(٣) + أ : أي ماهية ..
(٤) أ : لأنه .
(٥) في + د .
(٦) د : ولأنه .
(٧) د : عدمية .
(٨) د : القيضا .
(٩) ب : مح .
(١٠) في + أ .
(١١) ــ أ .
(١٢) د : وجد .
(١٣) ج ، د : ومتميزة .
(١٤) أ : التس .

ضداً لها ، ولا مضايفة لتقوم الكثرة (بها ، بل لكونها مكيال الكثرة)[١] وهي[٢] إضافة عرضت[٣] لها .

المبحث الثاني :

في أقسام الوحدات . الواحد ان ، منع[٤] نفس مفهومه عن الحمل على كثيرين ، فهو الواحد بالشخص ، وان لم يمنع فهو واحد من وجه ، كثير[٥] من وجه . فجهة الوحدة إن كانت نفس الماهية[٦] ، فهو الواحد بالنوع وإن كان[٧] جزءاً منها[٨] ، فهو الواحدُ بالجنس ، أو بالفصل ، وإن كان[٩] خارجاً[١٠] عنها فهو الواحد بالعرض . أما المحمول كاتحاد القطن والثلج في البياض ، أو بالموضوع كاتحاد الكاتب والضاحك (في الانسان)[١١] ، والواحدِ بالشخص ان لم يقبل القسمة أصلاً ، فإن لم يكن له مفهوم سواه فهو الوحدة[١٢] . وإن كان (له مفهومٌ سواه)[١٣] ، فاما ان يكون ذات وضع ، وهو النقطة ، أو لا يكون وهو المفارق ، وان قبلها وتشابهت[١٤] أجزاؤه فهو الواحد بالاتصال ، وإلا فبالاجتماع . وقد يقال[١٥] الواحد بالاتصال لمقدارين[١٦] يتلاقيان عند حد مشترك ، كضلعي[١٧] الزاوية ، أو يتلازم طرفاهما[١٨] بحيث يلزم من حركة أحدهما حركة الآخر . وأيضاً ، فالواحد إن حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد التام ، وإن لم يحصل فهو الواحد الغير التام .

---

(١) في + أ.
(٢) أ، ب، د : وهو.
(٣) د : وعرض.
(٤) — ب، ج، د.
(٥) د : وكثير.
(٦) أ : المهية.
(٧) ب، د : كانت.
(٨) ج : لها.
(٩) د : كانت.
(١٠) ب : خارجة.
(١١) في + أ، — د.
(١٢) د : الواحدة.
(١٣) في + أ، — ج، د.
(١٤) د : شبابهت.
(١٥) ج : ويقال.
(١٦) ج : للمقدارين.
(١٧) ب، د: كضلع.
(١٨) ب : طرفاها.

والتام إما طبيعي، أو وضعي[1]، أو صناعي؛ كزيدٍ، ودرهم، وبيت، ثم الاتحاد بالنوع يسمى مماثلة، وبالجنس مجانسة، وبالعرض ان كان في الكم[2] يسمى مساواة، وان كان في الكيف يسمى مشابهة، وان كان في المضاف يسمى[3] مناسبة، وان كان في الشكل يسمى[4] مشاكلة، وان كان في الوضع[5] يسمى موازاة، وان كان في الأطراف يسمى مطابقة.

المبحث الثالث:

في أقسام الكثير. كل شيئين هما متغايران، وقال مشايخنا: الشيئان ان استقل كل واحد منها بالذات والحقيقة، بحيث يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر، فهما غيران، وإلا صفة وموصوف، أو كل وجزء، ولهذا قالوا الصفة مع الذات لا هو ولا غيره، وعلى الاصطلاح الاول، فالغيران إن اشتركا في تمام الماهية[6]، فمثلان، وإلا فمختلفان متلاقيان إن اشتركا في موضوع، كالسواد والحركة، فانهما يعرضان[7] للجسم[8] متساويان إن صدق كل واحد[9] على كل[10] ما يصدق عليه الآخر، ومتداخلان إن صدق أحدهما على بعض ما صدق عليه الآخر، فإن صدق الآخر على جميع أفراده، فهو الأعم مطلقاً وإلا فكل[11] منهما أعم من الآخر من وجه، وأخص من وجه، ومتباينان إن لم يشتركا (في الموضوع)[12]، ومتقابلان ان امتنع اجتماعهما في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد وان[13] كانا وجوديين

(١) — ب.
(٢) أ: بالكم.
(٣) ب، ج، د: سمي.
(٤) ب، ج، د: سمي.
(٥) د: وضع.
(٦) أ: المهية.
(٧) د: معرضان.
(٨) أ، ب، د: الجسم.
(٩) أ، د: واحد منها.
(١٠) — ب، ج، د.
(١١) أ: كل.
(١٢) في + أ، — ج، د: في موضوع.
(١٣) ب، د: فإن.

امكن تَـعَـقُّـلُ أحدهما بالذهول عن الآخر، فضدان كالسواد والبياض، وإن لم يكن[١]، فضافان كالابوة والبنـوة[٢]، وان كان احدهما وجودياً والآخر عدمياً، فان اعتبر كون الموضوع مستعداً للاتصاف بالوجودي بحسب شخصه، أو نوعه، أو جنسه كالبصر والعمى، فعدم وملكة حقيقيان[٣]، وان اعتبر فيه[٤] وجود الموضوع في وقت يمكن اتصافه به، فملكة وعدم مشهوران، وان لم يعتبر[٥]، فسلب وايجاب.

قيل: السواد من حيث هو[٦] ضد البياض مضاف[٧]. قلنا: المضاف[٨] حيثيةُ السواد لا هو. قيل: التقابلُ[٩] تحت المضاف، فكيف يكون المضافُ تحته. قلنا: المضاف تحت ما صدق عليه التقابل[١٠]، وهو أعم لصدقه على الضد، والايجابُ، والسلبُ، وتحته التقابل[١١] أو كلاهما[١٢]، (أو الذات معه)[١٣]، لا الذات وحدُها[١٤].

فروع: الأول: المثلان لا يجتمعان، وإلا لاتحدا[١٥] بَحَسَبِ العوارض أيضا، فيكونان هو هو، لا مثلين.

الثاني: التقابل بالذات بين السلب والايجاب لان كل واحد من المضافين، والضدين انما يقابل الآخر لاستلزامه عدمه، وإلا فهما كسائر المتباينات.

الثالث[١٦]: السلب والايجاب لا يصدقان ولا يكذبان، واما المضافان

---

(١) أ، ج: يمكن.
(٢) د: البيوه.
(٣) ب، ج، د: حقيقتان.
(٤) — ج.
(٥) د: تعتر.
(٦) ج: انه.
(٧) في + أ.
(٨) — ب، د.
(٩) أ، ب، د: المقابل.
(١٠) ب: المقابل.
(١١) د: المقابل.
(١٢) — ب.
(١٣) — ب، د: والذات معه.
(١٤) أ، ب، د: وحده.
(١٥) ب: لتحدا.
(١٦) غير واضحة في ب، د: ج أ

فيكذبان لخلو المحل عنهما ، والضدان لعدم[1] المحل ، أو اتصافه بالوسط ، كالفاتر ، واللاعادل[2] ، واللاجائر[3] ، وخلوه عن الجميع ، كالشفاف ، والعدم ، والملكة لعدم الموضوع ، أو عدم[4] استعداده لها .

الرابع[5] : المضافان يتلازمان طرداً وعكساً ، والضدان قد يلزمان المحل على البدل[6] : فيتعاقبان[7] كالصحة والمرض ، أو لا يتعاقبان كالحركة من الوسط واليه ، فانه لا بد وأن[8] يتوسطها سكون في المشهور ، وقد يلزم أحدهما كبياض الثلج .

الخامس[9] : الاستقراء دَلّ على أن التضاد لا يكون إلا بين نوعين آخرين داخلين تحت جنس واحد ، وأن المتباينين لا يضادهما شيء واحد .

---

(١) د : بعدم .
(٢) ج : الاعادل .
(٣) ج : الاجاير .
(٤) أ ، د : وعدم .
(٥) غير واضحة في ب ، — د .
(٦) د : البدن .
(٧) د : فيقاقبان .
(٨) د : لابدان .
(٩) د : ه .. !

الفصل السادس:
في العلة والمعلول

وفيه مباحث:

المبحث الأول:

في أقسام العلة، وهي أربعةٌ، لأن ما يحتاج اليه الشيء، اما أن يكون جزءاً منه، أو لا يكون، والاول[1]: اما ان يكون الشيء به[2] بالفعل وهو الصورة، أو بالقوة وهو المادة، ويسمى[3] العنصر والقابل أيضاً.

والثاني: اما أن يكون مؤثراً في وجوده، وهو الفاعل، أو في مؤثريته وهو[4] الداعي والغاية.

المبحث الثاني:

في تعدّد العلل والمعلولات. المعلولُ الواحدُ بالشخص لا تجتمع[5] عليه عللٌ[6] مستقلة، وإلا لاستغنى بكل واحد عن كل واحد، فيكون (مستغنياً عنهما ومحتاجاً إليهما معاً)[7] وهو محال[8]. والمتماثلان يجوز تعليلُهما بمختلفين، كالتضاد والمركب، قد تتعدد[9] آثارُهُ[10]. وكذا البسيط إن تعددت الآلات أو المواد[11]، وان لم

(١) ب: الاول.
(٢) — ج.
(٣) ب: تسمى.
(٤) — د.
(٥) أ: يجتمع.
(٦) د: عله.
(٧) أ، ب، د: مستغنياً ومحتاجاً عنها واليها معاً.
(٨) أ، ب: مح.
(٩) أ، ب، د: يتعدد.
(١٠) د: وآثاره.
(١١) د: والمواد.

تتعدد[١]، فمنعه جمهورُ الحكماء وتمسكوا بأن مصدرية هذا غير مصدرية ذاك، فإن دَخَلا أو احدهما في ذاته لزم التركيب، وإن خرجا كانا معلولين فيعود الكلامُ ويلزم التسلسل[٢].

وأجيب بأن المصدرية من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها في الخارج، وعورض بأن الجسمية تقتضي[٣] (التحيز وقبول)[٤] الاعراض الوجودية عندكم مع بساطتها.

المبحث الثالث:

في الفرق بين جزء المؤثر وشرطه. الجزء ما يتوقف عليه ذات المؤثر، والشرط ما يتوقف عليه تأثيرُه، لا تحقق ذاته، كاليبوسة للنار[٥].

المبحث الرابع:

قيل: الشيء الواحد لا يكون فاعلاً وقابلاً[٦] معاً، لأن القابل من حيث هو قابل لا يستلزم[٧] المقبول، والفاعلُ من حيث هو فاعلٌ يستلزمه[٨]، ولأن القبول غير الفعل، فلا يكون مصدر أحدهما مصدراً للآخر[٩].

قلنا: عدم استلزام الشيء (باعتبار لا ينافي استلزامه)[١٠] باعتبار آخر، ولهذا قيل: نسبة[١١] القابل ال المقبول بالامكان العام[١٢]، والقول[١٣] في أن البسيط لا تتعدد آثارهُ، قد سبق.

---

(١) ب، د : يتعدد.
(٢) ب : التس.
(٣) د : يقتضي.
(٤) في + أ.
(٥) ب : النار، د : كالنار.
(٦) أ : قابلاً وفاعلا.
(٧) د : يستلم.
(٨) ب : يستلزم المقبول.
(٩) ب، ج، د : مصدر الآخر.
(١٠) في + م، — د.
(١١) د : سته.
(١٢) د : العالم.
(١٣) د : والقبول.

الباب الثاني
في الاعراض

الفصل الاول :
في المباحث الكلية

المبحث الاول :

في تعدّد اجناسها[2]. المشهور انحصار الاعراض في المقولات التسع، وهي الكم : وهو ما يقبلُ القسمة لذاته، كالاعداد، والمقادير. والكيف : وهو ما لا يقبل القسمة لذاته، ولا يتوقف تصوُّرُه على تصوّر[3] غيره، كالالوان. والاين : وهوحصول الشيء في المكان. والمتى[4] : وهو حصول الشيء في الزمان، ككون الكسوف في وقت كذا. والوضع : وهو الهيئة الحاصلة[5] للشيء، بسبب نسبة بعض أجزائه الى بعض، والى الأمور الخارجة عنه، كالقيام، والاستلقاء. والاضافة : وهي النسبةُ العارضةُ للشيء، بالقياس الى نسبة أخرى، كالأ بوة والبنوة. والملكُ : وهو هيئةُ الشيء الحاصلة، بسبب ما يحيط به، وينتقلُ بانتقاله، كالتعمم، والتقمص. وان يفعل : وهو كون الشيء مؤثراً في غيره[6]، كالقاطع ما دام قاطعاً. وان ينفعل[7] : وهو كون الشيء متأثراً عن غيره، كالمتقطع ما دام متقطعاً.

واعلم : أن الوحدةَ والنقطة خارجتان عنها، وان[8] جنسيتها غيرُ معلومةٍ لاحتمال أن يكون كلٌّ واحد منها، أو بعضُها مقولاً على ما تحتها[9] قولاً عرضياً، وان العرض ليس جنساً لها، لان عرضيتها مفتقرة الى البيان.

المبحث الثاني :

في امتناع الانتقال عليها. أجمع عليه جمهور العقلاء، واحتجوا بأن تشخصّ

---

(١) — ب، ج، د.
(٢) أ : الاجناس، + : أجناسها.
(٣) د : تصوره.
(٤) أ : ومتى، د : متى.
(٥) ج : الحاصل.
(٦) ج : مؤثراً عن غيرة، د : مؤثراً.
(٧) د : يفعل.
(٨) د : فان.
(٩) أ : تحته.

أفرادها ليس لنفسها، ولا للوازمها، وإلا لانحصرت[1] أنواعُها في أشخاصها، ولا لعوارضها الحالة فيها لتوقف حلولها[2] على تعينها، فهو لِمُحَالِها، فلا تنتقل[3] عنها بخلاف[4] الجسم، فانه غيرُ محتاج في تشخصه الى الحيز، بل في تحيزه، وهو حاصلٌ باعتبار الحيزين[5].

المبحث الثالث:

في قيام العرض بالعرض. منعهُ المتكلمون متمسكين، بأن المعنى بالقيام، حصوله في الحيز تبعاً لحصول محله. وذلك المتبوع لا يكون إلا جوهراً، وهو ضعيفٌ، إذ القيام هو الاختصاص الناعت، فان صفات الله تعالى قائمةٌ بذاته مع امتناع تحيزه، وان سلم فَلِمَ لا يجوز أن يكون تحيز محله تبعاً لتحيز محل آخر وهو الجوهر.

واحتج الحكماء بأن السرعة[6] والبطء[7] عرضان قائمان بالحركة، فانها المنعوتة بهما دون الجسم.

المبحث الرابع:

في بقاء الأعراض. منعه الشيخُ وتمسك بأن البقاء عرض فلا يقوم[8] بالعرض وبأنه لو بقي لامتنع زواله، لانه لا يزولُ لنفسه، لاستحالة أن ينقلب[9] الممكن ممتنعاً، ولا لمؤثر وجوديّ كطريان ضد، فان وجوده مشروطٌ بعدم الضد الآخر، ولا عدمي كزوال شرطٍ فانه الجوهرُ، فيعود الكلام اليه ويلزم الدور، ولا فاعلٌ اذ لا بدَّ له[10] من أثر، فيكون موجداً لا معدماً[11].

---

(١) أ، ب، د : انحصرت.
(٢) ب : حاولها، د : جلولها.
(٣) ب : ينتقل، د : تقل.
(٤) د : بخلا.
(٥) أ : المحلين، أ : الحيزين.
(٦) د : الشرعة.
(٧) .·. البطؤ.
(٨) ب : تقوم.
(٩) د : تقلب.
(١٠) — د.
(١١) ب، د : معدوماً.

وأجيب عن الاول : بمنع المقدمتين . وعن الثاني : بأن عدمه تقتضيه[1] ذاته بعد أزمنة ، وإلا لزامٌ مشترك ، أو مؤثر مباين عن محله ، أو انتفاء[2] شرط ، وهو عرض لا يستمر أو فاعل . ولا نسلم أن أثره لا يكون عدماً متجدداً ، وقد تمسك به النَّظَّامُ[3] في امتناع بقاء الأجسام .

المبحث الخامس :

في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين ، اذ لو جاز ، لجاز حصول الجسم الواحد في مكانين ، ولامتنع الجزم بأن السواد المحسوس في هذا المحل غير المحسوس في ذلك[4] ، وللزم[5] اجتماع علتين على شخص واحد . وزعم جمعٌ من الاوائل أن الإضافات ، كالجوار[6] والقرب تعرض[7] لأمرين ، وقال أبو هاشم : التأليف يقوم بجوهرين ، وإلا لما امتنعا عن الانفكاك ، كالمتجاورين[8] ولا بأكثر ، وإلا لعدم بعدم الثالث ، فلا يبقى الباقيان مؤلفين .

وأجيب بأن احالة عسر الانفكاك الى احتياج التأليف اليهما ، ليس[9] أولى من احالته الى احتياج أحدهما الى الآخر ، أو إلصاق ذلك الفاعل المختار (وهو أولى)[10] .

---

(١) ب : نقيضين ، د : نقيضه .
(٢) د : وانتقا .
(٣) هو ابراهيم بن هاني البصري ، المعروف بالنظام ، من كبار أئمة المعتزلة . سمي النظام لأنه كان يشتغل في شبابه بنظم الخرز ، ويعده مؤرخو الفرق أعظم رجال المعتزلة جميعاً (د/ أحمد صبحي : في علم الكلام ١ / ٢١٩) وتوفي النظام ٢٢١ هـ (د/ أبو ريدة : النظام وآراؤه الكلامية الفلسفية ص ٢ وما بعدها) .
(٤) ب : ذاك .
(٥) د : ولزم .
(٦) د : كالجواز .
(٧) ب ، ج ، د : يعرض .
(٨) ب : كالمجاورين ، د : كالمتجاوزين .
(٩) أ ، ب : ليست .
(١٠) ــ أ ، ب ، د .

الفصل الثاني:
في مباحثِ الكم

المبحث الاول:

في اقسامه. الكمُّ: اما أن ينقسم الى أجزاء ولا يشترك في حد واحد وهو المنفصلُ (ويسمى العدد، أو الى أجزاء تشترك هو المتصلُ)[1]، فان لم يكن قار[2] الذات[3] فهو الزمانُ، وان كان فهو المقدارُ، فان انقسم في جهة واحدة، فهو الخط[4] وبه ينتهي السطح كما هو ينتهي بالنقطة، وان انقسم في جهتين، فهو السطح والبسيط وبه ينتهي الجسم، وان انقسم في الجهات الثلاث[5]، فهو الجسم التعليميُّ[6] والثخين[7]، والثِخِن ما بين السطوح، فان اعتبرته نزولاً فعمق، وان اعتبرته صعوداً فسمكٌ.

وقد يطلق العمق على البُعد المقاطع[8] للطول، وهو البعد المفروضُ أولا.

---

(١) في + أ.

(٢) د: فار.

(٣) في شرح الاصفهاني: قار الذات، أي ثابت الاجزاء المفروضة.. وفي + أ: لم يكن قار الذات، أي لا تجتمع أجزاؤه في الوجود.

(٤) في + أ.

(٥) أ، ب، د: الثلث.

(٦) يقول الخوارزمي: الجسم الطبيعي هو المتمكن المانع المقاوم والقائم بالفعل في وقته، أما الجسم التعليمي فهو: المتوهم الذي يقام في الوهم ويتصور تصوراً فقط. (مفاتيح العلوم ص ٨٣).

(٧) ج: الثخن.

(٨) ب: القاطع.

وقيل : اطول الامتدادين المتقاطعين في السطح ، والاخذ من رأس الانسان الى قدمه ، ومن ظهر ذوات الأربع الى أسفله[١] ، والعرض هو المفروضُ ثانياً . والامتدادُ[٢] الأقصر . والاخذُ من يمين[٣] الانسان[٤] الى يساره (ومن[٥] رأس الحيوان الى ذنبه)[٦] ، والطول[٧] ، والعرض ، والعمق كمياتٌ مأخوذة* مع اضافات .

المبحث الثاني :

في الكمّ بالذات وبالعرض . الكمّ بالذات ، ما يكون كما في نفسه ، والكم بالعرض ما يكون حالًا في كمٍّ كالزمان ، فانه وإن كان متصلاً بالذات ، فانه متصلٌ بالعرض لقيامه بالحركة المنطبقة على المسافة ، ومنفصلٌ إذا قُسِّمَ بالساعات ، أو محلا له كالجسم والمعدود ، أو حالاً في محلّه كما يقال هذا الابلق بياضُه اكثر ، أو متعلقاً به كالقوة المتناهية ، (والغير[٨] المتناهية)[٩] بحسب تناهي آثارها ، أو لا تناهيها[١٠] عدداً أو زماناً .

المبحث الثالث :

في عرضية هذه الكميات . قال المتكلمون العدد مركبٌ عن الوحدات التي هي اعتبارات عقلية لا وجود لها في الخارج كما سبق . واما المقادير فهي الجسمية ، أو جزؤها بناء على أن الاجسام مركبة من أجزاء لا تتجزأ[١١] ، وليست هي أمراً زائداً عليها ، وإلا لانقسمت[١٢] بانقسام الجسم الذي هو محلها ، فينقسم الخط عرضاً ، والسطح (عمقاً ، هذا خلف .

---

(١) ج : سفله ، د : ذنبه .
(٢) أ : أو الامتداد .
(٣) د : بين .
(٤) — د .
(٥) — ب ، ج ، د .
(٦) — د .
(٧) أ ، د : فالطول .
(٨) أ ، ب : أو الغير .
(٩) — د .
(١٠) د : ولا تنايها .
(١١) أ : لا تتجزى ، ب ، د : تتجزى .
(١٢) د : انقسمت .

قيل: ليست هي من الاعراض السارية، فلا يلزم انقسامها. واجيب بأن السطح)[1] مثلاً ان لم يكن في شيء من الأجزاء المفروضة للجسم، فلا يكون حالاً فيه، وان كان: فإما أن يوجد بتمامه في كلِ واحدٍ[2]، فيقوم[3] الواحدُ بالكثير، أولا بتمامه فيلزم القسمة.

احتج الحكماء بأن الجسْم الواحد قد تتواردُ[4] عليه المقادير المختلفة مع بقاء الجسمية[5] المعينة بحالها، وبأن الخطوط والسطوح صفات الجسم التعليمّي المتخلخل تارةً، والمتكاثف اخرى، فلا يكون جوهراً.

وأجيب عن الاول: بأن المتغير هو الشكل وأوضاع[6] (أجزاء الجسم)[7]. وعن الثاني بمنع المقدمات..

المبحث الرابع:

في الزمان. من الناس من أنكر وجوده لانه لو كان قارَّ الذات، اجتمع الحاضر والماضي، فيكون الحادث اليوم حادثاً[8] يوم الطوفان، ولو لم يكن لزم تقدُّم بعض أجزائه على بعض تقدماً لا يتحقق إلا مع الزمان، ويتسلسل[9].

وأجيب بأن تقدُّمَ الماضي بِذاته لا بزمان آخر، والمثبتون تمسكوا بوجهين: الاول: اذا فرضنا حركةً في مسافة معينة بقدر من السرعة، وأخرى مثلها، وابتدأتا

---

(١) ـــ د.
(٢) في أ يضيف الناسخ: فقط، فيكون هو ذا مقدار.
(٣) د: فنقوم لا عم أو في كل.
(٤) أ: يتوارد، د: بتوارد.
(٥) ب: جسمية.
(٦) ج: أو اوضاع.
(٧) في + أ.
(٨) د: حادث.
(٩) أ: وتسلسل.

معاً قطعتا المسافة معاً ، وان[1] تأخرت الثانية في الابتداء ووافقت في الوقوف[2] قطعت أقل ، وكذا إن وافقتها[3] أخذاً وتركاً وكانت أبطأ ، فبين أخذ الأولى وتركها ، إمكان قطع مسافة معينة وأقل منها ببطيء[4] معين ، وبين أخذ الثانية وتركها إمكان أقل بين ذلك بتلك السرعة المعينة ، وهو جزء من الإمكان الأول ، فيكون قابلاً للزيادة والنقصان ، ولا شيء من العدم كذلك .

الثاني : كون الأب قبل الابن ضروريٌّ ، فتلك القبلية ليست وجود الأب ولا عدم الابن[5] لتعلقهما[6] مع الغفلة عنها ، ولا أمراً عدمياً لانها نقيض اللاقبلية[7] ، فهي أذن[8] أمرٌ[9] زائدٌ ثبوتي .

وأجيب[10] بأن هذه الإمكانات أمورٌ اعتبارية عقلية لا وجود لها في الخارج ، وكذا القبلية ، ثم اختلفوا ، فقيل : انه جوهرٌ مجرد لا يقبل العدم ، وإلا لكان عدمه بعد وجوده ، بعدية لا تتحقق[11] إلا مع الزمان ، فيلزم وجوده حالٌ وهو محالٌ[12] .

وردَّ بأن المحال[13] انما لزم من فرض عدمه (بعد وجوده ، لا من فَرَض عدمه)[14] مطلقاً . وقيل : هو الفلكُ الأعظم لانه[15] محيط[16] بجميع الاجسام وخلله ظاهر .

وقيل : حركته لانه غير قارّ الذات . ومنع بأن الحركة هي ، اما سريعةٌ أو بطيئةٌ ، والزمانُ ليس كذلك .

---

(١) ب : فان .
(٢) د : الوقت .
(٣) ج : وافقها .
(٤) أ ، ب ، د : ببطؤ .
(٥) العبارة مكررة في ج .
(٦) ب ، ج ، د : لتعلقها .
(٧) ج : الا قبلية .
(٨) ج : اذاً .
(٩) ـــ أ ، ج ، د .
(١٠) د : واحيوا .
(١١) ب ، د : لا يتحقق .
(١٢) ب : مح .
(١٣) ب : المح .
(١٤) ـــ د .
(١٥) ب : المح .
(١٦) ب : المحيط .

وقيل : مقدارها ، وهو قول أرسطو ومتابعيه . واحتجوا بأن الدليل دل على انه يقبل[1] المساواة[2] والمفارقة ، وما كان كذلك فهو كمّ . فالزمان كمّ ولا يكون كماً[3] منفصلاً ، وإلا لانقسم[4] الى ما لا ينقسم ، فهو متصلٌ غير قارٍ لأن أجزاءه لا تجتمع[5] ، وله مادة لا تكون[6] المسافة ولا المتحرك ولا شيئاً من هيئاته[7] القارة ، فتكون غير قارة ، وهي الحركةُ . وتلك الحركةُ تكون مستديرة ، لان المستقيمة تنقطع ، والزمان لا ينقطع ويكون[8] أسرع الحركات ، لان الزمان تقدّر[9] به سائر الحركات ، وهي[10] الحركة اليومية .

واعلم : أن مدار هذه الحجة على أن قبول المساواة يقتضي الكمية ، وذلك إنما تثبت[11] لو ثبت[12] قبولُها لذاته ، وأن الجوهر الفرد[13] ممتنع الوجود لذاته ، وأن كونه[14] (كما متصلاً)[15] غير قار الذات[16] يستلزم[17] أن يكون له محلٌّ ، اما لعرضيته أو لحدوثه المحوج الى المادة .

---

(١) د : تقبل .
(٢) د : المساوات .
(٣) ــ ب ، ج ، د .
(٤) ج : لانقسمت .
(٥) د : يجتمع .
(٦) د : لا يكون .
(٧) ب : هيئة .
(٨) ج : فيكون ، د : وتكون .
(٩) ب : يتقدر ، د : يتعذر .
(١٠) ب ، د : وهو .
(١١) ب ، د : يثبت .
(١٢) ب : ان لو ثبت .
(١٣) الجوهر الفرد : عبارة عن جوهر لا يقبل التجزئة لا بالقوة ولا بالفعل (المبين في شرح معاني الفاظ الحكماء والمتكلمين ، للآمدي ص ١١٠) والمتكلمون يخصصون اسم الجوهر باسم الجوهر الفرد المتحيز الذي لا ينقسم ويسمون المنقسم جسماً لا جوهراً وبحكم ذلك يمتنعون عن اطلاق اسم الجوهر على المبدأ الاول (المعجم الفلسفي ص ١٥٧) .
(١٤) ب : كون .
(١٥) ــ ب .
(١٦) ــ ب ، ج ، د .
(١٧) ج : مستلزم .

المبحث الخامس:

في المكان. المكان أمرٌ موجودٌ لان بديهية العقل تشهد بأن المتحرك ينتقل من مكان الى آخر. والانتقال من العدم (الى العدم)[١] محالٌ، وخارجٌ عن المتمكن لأن الجزء ينتقل بانتقاله بخلاف المكان، وهو السطح الباطن للحاوي المماس للسطح[٢] الظاهر من[٣] المحوي الموجود[٤] عند أرسطو[٥]. والبعد المجردُ الموجود[٦] الذي ينفذ فيه الجسم عند شيخه. والمفروض عند المتكلمين دليل الاول: أن المكان هو السطح أو الخلاء؛ والثاني: باطلٌ لوجوه:

الاول: انه لا يكون عدمياً، وإلا لما قبل الزيادة والنقصان، ولا وجودياً لوجوه: الاول: انه لو حصل جسم في بعد مجرّدٍ، لزم تداخل البعدين واتحادهما، وتجويز ذلك يفضي[٧] الى تجويز تداخل العالم في حيز خردلة، وهو محال[٨].

الثاني: إن تجرده لا يكون لنفسه[٩] ولا للوازمه، وإلا لكان[١٠] كلٌّ بعد كذلك[١١]. ولا لعوارضه، وإلا لكان المفتقر الى المحلّ مستغنياً عنه لعارض، وهو محالٌ[١٢].

الثالث: البعد إن كان مما يتحرك كان له حيزٌ، فكان هناك أبعاد متداخلة الى غير نهاية (وهو محال)[١٣]. وإن سلم كان لها من حيث انها بإسرها قابلة

---

(١) ـــ د.
(٢) ـــ أ، د.
(٣) ـــ أ، ب، د.
(٤) ـــ أ، ب، د.
(٥) ج: ارسطاطاليس.
(٦) ـــ ب، ج، د.
(٧) د: يقتضي.
(٨) ب: مح.
(٩) د: نقسمه.
(١٠) ب، ج، د: كان.
(١١) د: مجرداً.
(١٢) ب: مح.
(١٣) ـــ أ، ب، د.

للحركة، مكان. وذلك لا يكون بُعداً، وان لم يكن فالمانع عنها إن كان هو[1] الذات أو ما يلازمها[2]، لم تتحرك[3] الاجسام لما فيها من الأبعاد، وإن كان مما يعرض لها فطبيعتها من حيثُ هي فاعلة[4] قابلة للحركة[5]، ويعود الإلزام.

الثاني: انه لو كان خلاء، فزمانُ وقوع الحركة في فرسخ خلاءٍ مثلاً (لو كان)[6] ساعة، وفي فرسخ ملاء عشرِ ساعات، وفي ملاء آخر قوامُه عشر[7] قوام الأول ساعة، فزمانُ ذي المعاوق[8] كزمانِ عديمِ المعاوق، هذا خلفٌ.

الثالث: لو كان خلاءً، سواء كان عَدماً أو بُعداً متشابهاً، لم يكن حصولُ الجسم في بعضِ جوانبِه أولى[9]، فلا يسكن[10] فيه ولا يميل اليه.

وأجيب عن الأول: بأن الزيادة والنقصان باعتبار الفرض وعدمِ الإحساس بها معاً[11] لا يستلزِم التداخل والاتحاد، وان ذات البعد من حيثُ هي لا يقتضي الغنى ولا الحاجة ولا يقبل الحركة مجرداً، وذلك لا يوجب امتناع حركته مادياً.

وعن الثاني: بأن[12] الحركةَ لذاتها تقتضي زماناً، وإلا لكانت الحركةُ في الخلاء لا في زمان كيف، وكلُّ نقلةٍ فهي على مسافةٍ منقسمةٍ ومتجزئةٍ بانقسامها الى أجزاءَ بعضُها قبل، وبعضها بعد. وهو ساعةٌ بحسب هذا العرض[13]، فيكون زمانُ الملاء الدقيق ساعة، وعشر تسع ساعات.

---

(١) + ب.
(٢) د: لوازمها.
(٣) أ، د: يتحرك.
(٤) ــ أ.
(٥) ــ ج.
(٦) ــ د.
(٧) د: في قوام عشر قوامه عشر ساعات.
(٨) د: معاوق.
(٩) ــ د.
(١٠) ب: يمكن.
(١١) ــ أ.
(١٢) ب، ج، د: ان.
(١٣) أ: الفرض.

وعن الثالث : بأن الخلاء بعدُ متشابه مساوٍ لمقدارِ العالمِ ، وحصول بعض الاجسامِ في بعضِ الجوانبِ لما بينها[1] من الملائمة[2] والمنافرة . واقتضاءُ القرب والبعد[3] ، وعورض بأن القول[4] بالسطح باطلٌ[5] ، وإلا لتسلسلت الاجسامُ الى غيرِ النهايةِ . لأن كلَّ جسمٍ فله حيزٌ لا محالةَ ، ولما كانَ الحجرُ عند جريان الماء عليه ساكناً ، لا يقال سكونه بقاء نسبته مع الساكنات لان بقاء النسبة ، معلل[6] بسكونه ، وللزم ازديادُ المكان ونقصه ، والمتمكن[8] بحالهِ كما اذا تكعبت شمعةٌ مدورةٌ وبالعكس ، والدليلُ على إمكان الخلاء انه لو رُفعت[9] صفحةٌ ملساءُ عن مثلها رفعة[10] لخلاء الاوسط[11] أول زمان الارتفاع ، ولو لم يكن خلاء للزمَ من حركة بعوضةٍ[12] تدافع جملة العالم . لا يقالُ يتخلخلُ ما وراءه ويتكاثف ما[13] قدامهُ ، لان زوال مقدار ، وحصول آخر ، فرع على وجود الهيولى وعرضية المقدارِ ، وكلاهما ممنوع[14] .

---

(١) ب ، ج ، د : بينها .
(٢) د : الملازمة .
(٣) ج : البعد والقرب .
(٤) د : القو .
(٥) أ ، ب : بط ، د : ياط .
(٦) ب ، ج ، د : معلله .
(٧) د : ويلزم .
(٨) ج : التمكن .
(٩) أ ، ب ، د : رفع .
(١٠) ــ د .
(١١) ب ، د : الوسط .
(١٢) أ ، ب ، د : بقة .
(١٣) ــ أ ، ب ، د .
(١٤) ب : ممر .

الفصل الثالث:
في الكيف

الاستقراءُ دلَّ على انحصار هذه المقولة في أقسامٍ أربعةٍ: الكيفياتِ المحسوسةِ، والنفسانيةِ، والمختصة بالكميّـاتِ[١]، والاستعداداتِ.

أما القسم الأول:

ففيه مباحثُ.

المبحث الاول:

في أقسامِها. الكيفياتُ المحسوسةُ إن كانت راسخة سميت انفعاليات، وإلا فانفعالاتٌ لانفعال الحسِّ عنها أولاً[٢]، ولأنها[٣] تابعةٌ للمزاج اما بالشخص: كحلاوةِ العسلِ وحمرةِ الدمِ، أو بالنوع: كحرارة النارِ وبرودةِ الماء[٤].

وهي[٥] تنقسم[٦] بانقسامِ الحواسِ الخمسِ الظاهرةِ الى الملموساتِ، وهي الحرارةُ، والبرودةُ، والرطوبة، واليبوسة وتسمى[٧] كيفياتٌ[٨] أوَل، لتكيفِ البسائطِ[٩] بها أولا، والخفةُ والثقلُ والصلابةُ واللينُ والملاسة[١٠] والخشونة. والى المبصرات وهي الألوانُ والأضواءُ، والى المسموعاتِ وهي الأصواتُ والحروفُ، والى المذوقاتِ وهي الطعومُ، والى المشموماتِ وهي الروائحُ.

---

(١) د: الكيا.
(٢) ــ ج.
(٣) أ: او.
(٤) في + د.
(٥) ــ ج.
(٦) ج: وينقسم.
(٧) د: ويسمى.
(٨) د: كنفيات.
(٩) د: البدن.
(١٠) ــ ب.

المبحث الثاني :

في تحقق الملموسات. الحرارةُ والبرودةُ من أظهرِ المحسوساتِ وابينها ، والحرارةُ تختص بتفريقِ المختلفاتِ وجمع المتماثلات من حيثُ انها تُصعّدِ الألطف فالألطف فينضمُ كلُّ جزءٍ الى ما يُشاكلُه بمقتضى طبعه إلا اذا كان الالتحامُ شديداً ، فتفيـد[١] سيلاناً ودوراناً ، إن كان اللطيفُ والكثيفُ قريبين من الاعتدال لما بينهما من التلازم والتجاذب كما في الذهب ، أو تليينا إن كان الكثيفُ غالباً لا في الغاية كالحديد ، أو تصعيداً بالكلية إن كانت[١] قوية[٣] ، واللطيف اكثرُ. وإلا شبّه ان الحرارةَ الغريزية مغايرة للحرارة الناريةِ ، وكذلك الحرارةُ الفائضةُ عن الكواكب .

وقيل : هي حرارة الجزء[٤] الناري المنكسرة[٥] ، وقد تحدث[٦] الحرارة بالحكة ودليلة التجربة ، لا يقال لو كانت الحركةُ سخنة لسخنت[٧] العناصرُ الثلاثة[٨] وصارت[٩] نيراناً بسبب حركات الافلاك ، لأن الافلاك لا تقبلُ[١٠] السخونةَ فلا تتسخن[١١] ولا تُسَخِن ما يُجاورُها .

واما البرودةُ فقيل : هي عدم الحرارة ، ومنع بأن المحسوس[١٢] ليس عدم الحرارةِ ولا الجسمُ ، وإلا لكان الإحساس بالجسم (حال الحرارة)[١٣] إحساساً بالبرودة .

واما الرطوبةُ فقال الامامُ : هي البلةُ المقتضيةُ لسهولةِ[١٤] الالتصاق

---

(١) د : فيفيد .
(٢) ــ أ ، ب ، د .
(٣) أ ، ب ، د : قويت .
(٤) ــ ج .
(٥) ب ، د : المتكسر .
(٦) د : يحدث .
(٧) ب ، د : لتسخنت .
(٨) أ ، ب : الثلثة ، د : الثاثة .
(٩) ب ، د : فصارت .
(١٠) ب ، د : لا يقبل .
(١١) ــ أ .
(١٢) د : ما يجاورها والمحسوس .
(١٣) ــ أ ، ب ، د .
(١٤) ــ ب .

والانفصالِ، لا يقال[1]. فيكون العسلُ ارطبَ من الماء اذ هو الصقُ منه لانه لا ينفصلُ بعسر. وقال الحكماء هي كيفيةٌ توجب سهولة قبول الشكل وتركه، وهو غير السيلان[2] فانه عبارة عن حركات[3] توجد[4] في أجسام متفاصلة في الحقيقة، متواصلةٌ في الحس يدفع بعضُها بعضاً حتى لو وُجِد[5] ذلك في التراب كان سيالا[6]، واليبوسةُ تقابلها على الرأيين[7].

واما الخفة[8] والثقلُ، فهما قوتان يحس[9] من محلهما بواسطتهما، مدافعة[10] صاعدة أو هابطة. ويسميها المتكلمون اعتماداً، والحكماء ميلا طبيعياً. وهما[11] لا يوجدان[12] في الجسم المتمكن في حيزه الطبيعي، لامتناع المدافعةِ[13] عنه واليه، ثم الميل قد يكون نفسانياً كاعتماد الانسان على غيره، (وقد يكون طبيعيا كالزق[14] المنفوخ المستكن تحت الماء)[15]، وقسريا كميل الحجر المرمي الى فوق، وقد[16] يجتمع ميلان[17] الى جهة واحدة، كما في الحجر المرمي الى أسفل والانسان المنحدر، والى جهتين، إن فسرناه بما يوجب المدافعة لا بها، ولذلك يختلفُ حال[18] الحجرين المرميين الى فوق بقوةٍ واحدةٍ اذا اختلفا في الصغرِ والكبر.

---

(١) — ج.
(٢) د : السلطان.
(٣) د : وكانت.
(٤) د : يقصد.
(٥) ج : لو دخل.
(٦) أ : سيلانا، د : كاستيانا.
(٧) د : التفرين.
(٨) د : الخفيفة.
(٩) أ : تحس.
(١٠) د : موافقة.
(١١) ب، د : وهو.
(١٢) أ، ب، د : لا يوجد.
(١٣) د : المتدافعة.
(١٤) الزق : هو كل وعاء من الجلد يتخذ لشرب الماء أو لنقل الماء فيه (لسان ٢ ١٣٣).
(١٥) — ج، د.
(١٦) أ، ج : فقد.
(١٧) ب : الميلان.
(١٨) — ب، د.

والصلابةُ (هي عبارة عن)[1] ممانعةِ الغامز[2] واللين عدمها.

وقيل: هما كيفيتان تقتضيانها، والملاسة والخشونة استواء وضع الأجزاء ولا استواءها[3] فهما من مقولة الوضع، إلا إذا فسرناهما[4] بكيفيتين تابعتين للوضع.

المبحث الثالث:

في تحقيق المبصرات. أما الالوانُ فمن[5] اظهرِ[6] المحسوسات ماهيةً وهلية[7]. وقد[8] قيل: البياضُ يُتَخَيَّلُ من مخالطةِ الهواء للاجسام الشفافةِ المتصغرة[9]، كما في الثلج والبلور المسحوق، وموضوع شقِّ الزجاج[10] كالسواد[11] من كثافة الجسم، (وعدم غور الضوء فيه. وأجيب بأن ذلك قد يكون سببَ حدوثهما)[12]، والبياضُ يوجد[13] فيما لا يعقل[14] فيه ذلك، كالبيض المسلوق[15] ولبن العذراء[16]

---

(١) في + أ، ــ ج.

(٢) الغمز: هو العصر والكبس باليد (لسان ٢/١٠١٦) والمراد بممانعة الغامز عدم قبول الصلب للعصر والكبس.

(٣) أ: ولاستواءه، ب، د: استواؤه.

(٤) ب، ج، د: فسرتا.

(٥) ــ أ، ب، د.

(٦) أ، ب، د: فأظهر.

(٧) في شرح الأصفهاني وهامش أ: هلية، أي وجوداً فلا يحتاج الى تعريف بالحد أو الرسم.

(٨) ــ ب.

(٩) د: الصغاء.

(١٠) ب: الزجاج الثخين.

(١١) ب، د: والسواد.

(١٢) في + أ.

(١٣) د: تحسن.

(١٤) د: تعقل.

(١٥) ج: المصلوق.

(١٦) في شرح الاصفهاني: لبن العذراء، هو دواء شبيه باللبن يحصل من الخل والمرداسنج (وهو عشب طبي) حتى ينحل فيه ويصفى الخل حتى يبقى في غاية الصفاء.

فإنه يجف بعد الابيضاض[1]، وهو[2] دليلٌ على قلة الهوائية فيه[3].

والمشهور أن أصل الالوان هو السوادُ والبياضُ، والباقي يتركب منهما، وقيل[4]: والحمرةُ والصفرةُ والخضرةُ. وزعم الشيخُ أبو علي[5] أن وجود الألوان مشروط بالضوء، لانا لا نحس بها في الظلمة وذلك اما لعدمها أو لمعاوقة الظلمة. والثاني باطلٌ[6] لان العدمَ لا يعوق، فتعين الاول، والاعتراضُ عليه: لم لا يجوز أن يكون[7] الضوء شرط ابصارها فلا ترى عند عدمه.

فرع: الألوان قد توجد شديدة[8] اذا كانت صرفة، وضعيفةً اذا اختلط بها[9] أجزاءُ صغار تضادها اختلاطاً لا تتميز[10] معه.

وأما الأضواء، فقيل: انها أجسامٌ شفافةٌ تنفصلُ[11] عن المضيء لانها متحركةٌ بدليل انحدارها عن الكواكب وانعكاسها، وكلُّ متحركٍ جسم.

وأجيب بمنع الصغرى ودليلها، وعورض بانها لو كانت أجساماً تتحركُ بمقتضى طباعها لتحركت الى جهةٍ واحدة، وأيضا لو كانت أجساماً وكانت محسوسةً، سترت ما تحتها. فكان الأكثر[12] ضوءاً أكثر ستراً والواقع خلافه، وان لم تكن[13] محسوسة[14] لم يكن الضوء محسوساً.

---

(١) ب، د : الابياض.
(٢) ب، ج، د: وانه.
(٣) د : بعد الطبخ والانصعاد يعبران أثقل واكثف.
(٤) ب : وقيل هما.
(٥) يقصد: الشيخ الرئيس أبو علي ابن سينا المتوفى ٤٢٨ هـ.
(٦) أ، ب : بط.
(٧) د : تكون.
(٨) ب : شديداً.
(٩) في + د.
(١٠) ب : لا تميز.
(١١) د : يتفصل.
(١٢) ج : أكثر.
(١٣) ب : يكن خلافة.
(١٤) د : محسوساً.

وقيل: هو اللون ومنع بأنه قد يحسُّ به دون اللون، كالبلور اذا كان في ظلمة، ثم ان منها ما هو أولٌ وهو الحاصلُ من مقابلة المضيء لذاته ويسمى ضياءً إن قوي وشعاعاً إن ضعف، وما هو ثانٍ وهو الحاصل من مقابلة المضيء بالغير[1]، كالحاصل على وجهة الأرض وقت الأسفار وعقيب الغروب، ومن مقابلة القمر ويسمى نوراً وظلا إن حصل عن مقابلة الهواء المتكيف[2] به، وانما لم يُحس بالجدار المضيء لضعف لونه، والذي يترقرق على الأجسام يسمى لمعاناً، فان كان ذاتيا يسمى شعاعاً كما للشمس، وإلا فبريقاً[3] كما للمرآة، والظلمة عَدم النورِ عما من شأنه النور[4].

وقيل: هي كيفيةٌ تمنع الابصار، ومنع بانه لو كان كذلك لوجب أن لا يرى الجالس في الظلمة ناراً توقد بقربه وما حولها. ولقائل أن يقول: المانعُ ظلمةٌ تحيط بالمرئي لا بالرائي.

المبحث الرابع:

في تحقيق المسموعات[5]. الحروفُ كيفيات تعرِضُ الأصوات فيتميزُ بعضها عن بعض في الثقل والحدة[6]، وهي تنقسم الى مصوت وهي حروفُ المد واللينِ، والى مصمت وهو[7] ما عداها.

والمشهور أن السبب الأكثري للصوت، تموجُ الهواء بقَرْعٍ أو قَلْعٍ عنيف[8]، وان الاحساس به يتوقف على وصول الهواء الى الصماخ، لانه يميل بهبوب الريح ويتخلف عن مشاهدةِ السبب كما في ضرب الفأس، ولانه لو وضع طرف انبوبة

---

(١) ج : للغير.
(٢) ج : المتكنف.
(٣) أ، ج : بريقا.
(٤) ـ أ، ج، د.
(٥) ب : المبصرات.
(٦) ج : الثقل والخفة.
(٧) أ، ج : وهي.
(٨) د : عسف.

على صماخ انسان[1] وتكلم فيه لم يسمع غيره، وانه محسوس به[2] في الخارج، ولا لما علمت جهته، والصدى[3] صوت يحصلُ من انصراف هواء متموج عن[4] جبلٍ أو جسمٍ أملس.

المبحث الخامس:

في تحقيق الطعوم. الجسم اما أن يكون كثيفاً، أو لطيفاً، أو معتدلا. والفاعل فيه اما الحرارة، أو البرودة، أو المعتدلُ بينهما، فيفعلُ الحارُ في الكثيف مرارة، وفي اللطيف حرافةً، وفي المعتدل ملوحةً. والبرودة في الكثيف عفوصة[5]، وفي اللطيف حموضةً، وفي المعتدل[6] قبضاً. والمعتدل في الكثيف حلاوةً، وفي اللطيف دسومة[7]، وفي المعتدل تفاهة[8]. وقد يطلقُ التفه على ما لا طعم له، أو لا يحس بطعمه كالنحاس فانه لا يتخلل منه ما يخالطه اللسان فيحس به. وقد يجتمع طعمان كالمرارة والقبض كما في الحضض[9] وتسمى البشاعة، والمرارةُ والملوحةُ كما في الشيحة[10] وتسمى الزعوقة.

---

(١) ب: الانسان.
(٢) ـ أ، ب، د.
(٣) ب، ج، د: الصداء.
(٤) أ: من.
(٥) في هامش أ: العفوصة هي كيفية غير ملائمة من شأنها التكثيف الشديد، والعفص ما يقبض ظاهر اللسان وباطنه.. أما القبض فهو ما يقبض ظاهر اللسان فقط.
(٦) أ: والكيفية المعتدلة.
(٧) في هامش أ: الدسومة هي كيفية صغيرة ملائمة، والحلاوة أقوى من الدسومة.
(٨) التفاهة: الأطعمة التفهة هي التي لا طعم لها بحلاوة أو حموضة أو مرارة، ومنهم من يجعل الخبز واللحم منها (لسان ١ / ٣٢٤).
(٩) في هامش أ: الحضض دواء يتخذ من أبوال الابل، وهو نوع من الاشنان.
(١٠) ب، ج، د: السبحة.

المبحث السادس :

في المشمومات. الروائحُ الموافقةُ للمزاج تسمى طيبة، والمخالفة له تسمى منتنة. وقد يقال رائحة حلوة وحامضة، باعتبار ما يقارنها من الطعوم[1] وليس لأنواعها أسماء خاصة، وسبب الاحساس بها وصول الهواء المتكيف بها[2] الى الخيشوم. وقيل: المختلط بجزء لطيف متحلل عن ذي الرائحة.

وأما القسم الثاني :

أعني الكيفيات النفسانية فهي الحياةُ، والصحةُ[3] والمرضُ، والادراك؛ وما تتوقف عليه الأفعال، كالقدرة والارادة[4]، فما كان[5] منها راسخة سميت ملكةً، وما ليس كذلك سميت[6] حالا، وبيانها في مباحث...

المبحث الاول :

في الحياة وهي قوة تتبع الاعتدال النوعي، وتفيض عنها سائر القوى. واستدل الحكيمُ على مغايرتها لقوتي الحس والتغذية، بأن العضو[7] المفلوج حي وليس بحساسٍ، والعضوُ[8] الذابل حي وليس بمغتذٍ، والنبات بعكسه. ومنع بان عدم الفعل لا يستلزم عدم القوة لجواز أن يمنعها عنه عائق، لا يقال القوة ما تؤثر بالفعل، لانه لو سلم لزم أن لا يطلق لفظ القوة عليه لا عدمه، وبان غازية النبات تخالف غازية الحيوان بالذات. وقد شرطها الحكماء والمعتزلة بالبنية، ومنع

---

(١) ـــ ب، ج، د.
(٢) ج : به.
(٣) في + ب.
(٤) ـــ ب.
(٥) أ، د : كانت.
(٦) أ : سمي.
(٧) ـــ د.
(٨) د : عضو.

بانها ان قامت بالمجموع واتحدت كان الواحد حالا في محال وهو محال[١]، وان تعددت كان كلٌ واحد منها[٢] مشروطاً بالآخر، (فيلزم الدور)[٣] وفيه نظر.

والموت عدم الحياة عما من شأنه هي، وقيل: هي كيفية تضاد الحياة، لوقوله تعالى: ﴿خلقَ الموتَ والحياةَ﴾[٤]،[٥] والعدم لا يخلق، ومنع بأن المعنى بالخلق هو التقدير[٦].

المبحث الثاني:

في الادراكات وهي اما أن تكون ظاهرة كاحساس المشاعر الخمس، واما باطنة وهي تنقسم الى تصورات وتصديقات. والتصديق[٧] اما أن يكون جازماً[٨] أو لا، والأول اما أن يكون بموجب[٩] أو لا، والثاني التقليدُ، والاول اما أن يقبل متعلقة النقيض بوجهٍ وهو الاعتقاد أو لا، وهو العلمُ[١٠]. والثاني اما[١١] أن يكون متساوي الطرفين فهو الشك، وان لم يكن، فالراجح ظن، والمرجوحُ وهمٌ،

---

(١) ب: مح.
(٢) ـــ أ، ج، د.
(٣) ـــ أ، ب، د.
(٤) ـــ أ.
(٥) سورة الملك. آية ٢.
(٦) يقول البيضاوي في تفسيره لهذه الآية ﴿الذي خَلَقَ الموتَ والحياة﴾ قدرهما أو أوجد الحياة وأزالها حسبما قدرة، وقدم الموت لقوله ﴿وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾ سورة البقرة، آية ٢٨ ولأنه أدعى الى حسن العمل (تفسير البيضاوي ص٧٤٨).
(٧) ج: التصديقات.
(٨) ج: مجزوماً بها.
(٩) أ، ج: لموجب.
(١٠) ب: العقل، + ب: العلم.
(١١) ـــ ب، د.

والتصور هو[1] وجود صورة المعلوم في العالِم، والذي يَدُلُّ على وجود هذه الصورة في العقل، انا نتصور المعدوم ونميزهُ عن غيره تمييزاً لا يتحقق إلا مع الثبوت وليس هو في الخارج فهو في الذهن[2].

واعترض عليه بأنه يوجب كون الذهن حاراً بارداً مستقيماً مستديراً معاً عند تصورها، والحقُ انهم ان قصدوا بالصورة ما يشبه المتخيل في المرآة فحتمل[3]، وان أرادوا ما يشاركُ الخارجي في تمام الماهية[4]، فباطلٌ[5]، لانها عرض. والمتصور قد يكون جوهراً والشيء قد يتصور نفسه فلو حصل فيه مثله لزم اجتماع المثلين لا يقال العاقلُ والمعقولُ، والمعقول والعقلُ واحد، لأن العاقلَ هو الذي حضر عنده ماهيةٌ مجردة، وهو أعمُّ من الذي حضر عنده ما يغايره لأن حضور الشيء عند نفسه محالٌ[6].

وقيل: تعلق خاصٌ بين العالِم والمعلوم، فيتعدد بتعدد المعلومات، ويشكل بتعقل الشيء نفسه.

وقيل: صفةٌ توجب العالمية وهي حالة لها تعلق بالمعلوم، فعلى هذا لا يتعدد بتعدد المعلومات.

فرعان على القول بالصورة: الأول[7]: الصورة العقلية تفارقها الخارجية[8] في أنها

---

(١) — ج.
(٢) يشير البيضاوي هنا الى بعض الآراء الخاصة بمشكلة (شيئية المعدوم) التي ناقشها المتكلمون (راجع د/صبحي: في علم الكلام الاول ص ٢٨٥ — ٢٨٩).
(٣) ج : فصحيح.
(٤) أ : المهية.
(٥) أ : فبط.
(٦) ب : مح.
(٧) مطموسة في ب.
(٨) أ، د: الجسمانية، + أ: الخارجية.

محسوسةٌ ومتمانعة . وممتنعةُ الحلول في مادة ما هي أصغرُ منها ومندفعة (بحدوث ما هو أقوى)[1] منها .

الثاني : الصورة العقليةُ كلية ، لا على معنى أنها كليةٌ في نفسها ، فأنها صورة جزئيةٌ في نفوس جزئية ، بل لأن المعلوم بها كلي أولا[2] ، لأن نسبتها الى كل واحد من أفراد ذلك النوع سواء[3] . والعلم اجمالي يتعلق بأمور متعددة باعتبار شامل لها ، وتفصيلي يتعلق باعيان كل واحد منها ، وفعلي وهو ما إذا تصورت فعلا ففعلته[4] ، وانفعالي كما إذا شاهدت شيئاً فتعقلته .

مسألة :

للنفس أربع[5] مراتب . الأولى : استعداد التعقل ويسمى العقل الهيولاني ، والثانية : ان تحصل البديهاتُ باستعمال الحواس في الجزئيات وهي[6] العقل بالملكة[7] التي هي مناط التكليف . والثالثة : ان تحصل[8] النظريات بحيث يتمكن من استحضارها ويسمى العقل[9] بالفعل . والرابعة : ان يستحضرها ويلتفت اليها ، وتسمى[10] العقل المستفاد .

المبحث الثالث : في القدرة والارادة .

القدرة صفة تؤثر وفق الإرادة ، وهي[11] ميلٌ يعقب اعتقاد النفع كما أن الكراهية نفرة[12] تعقب اعتقاد الضر[13] .

---

(١) + ب .
(٢) أ : أو .
(٣) أ ، ب ، ج : على سواء .
(٤) د : ففعلية .
(٥) أ : أربع .
(٦) ب : ونسمى . ج ، د : وهو .
(٧) د : بالملك .
(٨) ج : يحصل لها .
(٩) — د .
(١٠) أ : ويسمى .
(١١) ج : والارادة .
(١٢) — ج .
(١٣) ج : الضرر .

وقيل: القدرة مبدأ الافعال المختلفة، فالقوة الحيوانية قدرة "وفاقاً[1]، والفلكية عند من يجعلها شاعرة على الأول[2]، والنباتية على الثاني[3]. والقوة العنصرية خارجة عنها[4]، وهي غيرُ المزاج لانه من جنس الحرارة والبرودة، وتأثيره[5] من جنس تأثيرهما، والقدرة ليست كذلك. والقوة مبدأ الفعل مطلقاً، وقد يقال قوة[6] لإمكان الشيء مجازاً.

والخلق ملكةٌ تصدر[7] بها عن النفس أفعال بسهولة من غير سبق روية، والفرق بينه وبين القدرة، (أن نسبة القدرة)[8] الى الضدين على السواد، ومن منع ذلك أراد بها القوة المستجمعة لشرائط التأثير، ولهذا زعم أن القدرة مع الفعل والمحبة ترادف الإرادة، فمحبةُ الله تعالى للعباد[9] إرادة كرامتهم، ومحبة العباد له إرادة طاعته، والرضا تركُ الاعتراض، والعزمُ جزمُ الإرادة بعد التردد.

المبحث الرابع: اللذة والألم.

بديهيا التصور، وقولهم اللذة إدراكُ الملائم، والألمُ إدراكُ المنافي فيه نظرٌ، لأنا نَجِدُ من أنفسنا حالةً مخصوصةً ونعلم أنا ندرك ملائماً، ولا نعلمُ ان تلك الحالة هي نفسُ الإدراك أو غيره وبتقدير المغايرة، فاللذة كلاهما أو إحدهما.

وما قيل من أن اللذة هي دفع الألم خطأ، لأن الإنسان قد يلتذ بالنظر الى الوجه الحسن، والوقوف على مسألة، والعثور[10] على مال فجأة بلا حصول سابق.

---

(١) د : واتصافاً.
(٢) ج : المذهب الاول.
(٣) ج : المذهب الثاني.
(٤) ب، ج، د : عنها.
(٥) ج : فتأثيره.
(٦) — أ، ب، د.
(٧) ج، د : يصدر.
(٨) — ب.
(٩) د : لعباده.
(١٠) ج : العبور.

المبحث الخامس : في الصحة والمرض .

الصحةُ هي[١] حالةٌ[٢] أو ملكةٌ بها تَصْدُرُ الافعال عن موضوعها سليمة ً، والمرضُ بخلافها[٣] فلا[٤] واسطة بينها[٥] . واما[٦] الفرح ، والحزن ُ، والحقدُ ، وأمثالُ ذلك فغنيةٌ عن البيان .

أما القسمُ الثالث :

وهو الكيفياتُ المختصةُ بالكميات ، وهي[٧] اما أن تكون عارضةً للكميات وحدها ، واما[٨] للمتصلات : كالاستقامةِ ، والاستدارةِ ، والانحناءِ ، والتشكلِ[٩] ، واما للمنفصلات : كالزوجية ، والأوليةِ والتركيبِ ، واما أن تكون مركبة ً عنها وعن غيرها ، كالخلقة المركبة عن الشكل[١٠] واللون .

أما[١١] القسم الرابع :

وهو الكيفياتُ الاستعداديةُ ، فهي[١٢] إن كانت[١٣] استعداداً نحو اللاقبول كالصلابةِ (تسمى قوةً ، وإن كانت[١٤] استعداداً نحو القبول)[١٥] يسمى ضعفاً ، لا قوة .

---

(١) ــ ب، ج، د.
(٢) ج، د : حال.
(٣) ب، ج، د : بخلافة.
(٤) ــ د.
(٥) ــ ب، د.
(٦) ج : و.
(٧) ج : فهي.
(٨) ب : فأما.
(٩) د : الشكل.
(١٠) أ : من.
(١١) ــ ج.
(١٢) أ : فهو.
(١٣) أ : كان.
(١٤) أ، ج : كان.
(١٥) ــ د.

الفصل الرابع :
في الأعراض النسبية

وفيه مباحث :

المبحث الاول :

في هلّيتها ، أنكرها جمهورُ المتكلمين ، إلا الأ ين ، وقالوا لو وجدت لوجد حصولُها في محالها ، متسلسل . احتج الحكماء بأنها تكون محققةً ، ولا فرض ، ولا اعتبار فهي إذن من الخارجيات ، وليست اعداماً لانها تحصل بعد مالم تكن[1] ، ولا ذات الجسم لانها[2] لا تقاس[3] الى الغير ، ونوقض بالفناء والمضي .

المبحث الثاني :

في الأ ين ، وسماه المتكلمون كوناً ، فقالوا[4] : حصولُ الجوهرِ في (آنين فصاعداً)[5] في مكان واحد : سكون ، وفي مكانين : حركة فحصوله أول حدوثه لا حركة ولا سكون . وقال[6] الحكماء الحركةُ كمالٌ أول لما هو[7] بالقوة من جهة[8] ما هو بالقوة ، و بيانه أن الحركة أمر ممكن الحصول للجسم ، فيكون حصولها كمالا ، ويفارق غيره[9] من حيث أن حقيقته[10] ليست إلا التأدي إلى الغير ، فيكون ذلك الغيرُ متوجهاً اليه ممكن الوجود

---

(١) د : يكن.
(٢) ب ، د : لأنه.
(٣) ب ، د : لا يقاس.
(٤) أ ، ب : وقالوا ، ج : قالوا.
(٥) — ج ويضيف الناسخ : أكثر من زمان واحد.
(٦) د : وقالت.
(٧) — د.
(٨) ج : حيث.
(٩) أ ، ج : غيرها.
(١٠) أ ، ج : حقيقتها.

ليتأتى التأدي اليه ، فيكون حصوله كمالا ثانياً ، وذلك التوجه ما دام كذلك يبقى شيء منه بالقوة ، وإلا لكان وصولا لا توجهاً ، فتبين انها كمالٌ أول لما هو بالقوة من حيثُ[1] هو بالقوة ، وحاصله قريبٌ مما قاله قدماؤهم ، وهو انها خروجٌ عن القوة الى الفعل على سبيل التدريج .

وذلك قد يكون في الكم كالتخلخل والتكاثف ؛ وهما ازديادُ المقدار وانتقاصه من غير ضم ولا فصل ؛ وكالنمو والذبول ، وهما ازديادٌ وانتقاصٌ يكونان[2] بهما ؛ وفي الكيف كاسوداد العنب ، وتسخين الماء ويسمى[3] استحالةً ؛ وفي الوضع كحركة الفلك وتسمى حركة دورية . وفي الأين كالحركة من مكان الى مكان آخر ويسمى نقلة ، ولا يكون في الجوهر لأن حصوله دفعة ويسمى كوناً ، ولا في سائر المقولات لأنها[4] تابعةٌ لمعروضاتها .

ولا بد لكل حركة من ستة أمور : ما منه الحركة ، وما اليه ، وما له ، وما به ، والزمان ، وتشخيص الحركة إنما يتحقق بوحدة[5] موضوعها وزمانها ، وما هي فيه اذ الواحدُ قد يتحركُ الى جهتين في زمانين ، وقد ينتقل وينمو في آن واحد[6] ، ومتى اتحد ذلك المبدأ والمنتهى ، ولا محالةَ ، ولا عبرةَ بوحدة المحرك وتعدده ، وتنوعها بتنويع ما منه ، وما اليه كالهبوط والصعود ، وما فيه كأخذ[7] الأبيض الى التصفر ، الى التحمر ، الى السواد (والى الفستقية ، الى الخضرة ، الى السواد)[8] ، ولا عبرة[9] بتنوع المحرك ، والموضوع ، والزمان ان قدر تنوعه لجواز اشتراك المختلفات في أثر وعارض أو معروض واحد ، واختلافها الجنسي[10] باعتبار ما هي فيه ، كالنقلة ، والاستحالة والنمو ، وتضادها ليس لتضاد المحرك والزمان ، لما سبق . وما فيه لأن

---

(١) ج : جهة ما.
(٢) — ج .
(٣) مطموسة في د .
(٤) أ ، د : فانها .
(٥) د : بشخص .
(٦) ب : زمان .
(٧) في + ب .
(٨) — ب .
(٩) في + أ .
(١٠) ب : بالجنس .

الصعود ضد الهبوط مع وحدة الطريق، بل لتضاد ما منه وما اليه، اما بالذات كالتسود والتبيض، أو بالعرض كالصعود والهبوط، فإن مبدأهما ومنتهاهما نقطتان متماثلتان عرض لها تضاد من حيث أن إحداهما صارت مبدأ، والأخرى[1] منتهى، وانقسامها بانقسام الزمان وانقسام[2] المسافة والمتحرك.

ولا بد لها من قوة توجبها، وتلك القوة إن كانت مسببة من سبب خارجي سميت الحركة قسرية، (وإلا فإن كان لها شعورٌ بما يصدر عنها سميت إرادية، وإلا سميت طبيعيةً)[3]، وكلٌ منها سريعة أو بطيئة؛ والبطء ليس لتخلّل السكنات، وإلا لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات عدو الفرس نصف يوم الى حركاته، نسبة فصل حركة الفلك الأعظم على حركته، فتكون سكناتُه أزيد من حركاته ألف ألف مرة، فينبغي أن لا يحس بحركاته القليلةِ[4] المغمورة في تلك السكنات، وأيضا لو جاز أن ترتفع الشمس[5] جزءاً ويسكن الظلُّ، لجاز في الجزء الثاني والثالث حتى يتم الارتفاع، بل الموجب له في الحركة الطبيعية (ممانعة المخروق، وفي القسرية ممانعة الطبيعة)[6]، وفي الارادية ممانعتهما[7].

والمشهور انه لا بد وأن يتخلّل بين كل حركتين مستقيمتين سكون، لأن الميل المحرِّكَ للجسم لا بد وأن يكون حاصلا معه الى أن يصل الى الحدّ المعين، وذلك الوصول في آن. والحركة عن هذا الحد لا بد أن يكون بميل[8] آخر وحدوثه في آن آخر، لاستحالة اجتماع[9] الميل الى الشيء مع الميل عنه ويكون بينهما زمان، وإلا

---

(١) ج : الآخر.
(٢) — أ.
(٣) في + ج.
(٤) في + أ.
(٥) — د.
(٦) — د.
(٧) ج : ممانعتها معا.
(٨) أ : الميل، + أ : بميل، ب، ج، د : الميل.
(٩) في + ج.

لزم تتالي الآنات فيكون الجسم في[1] ذلك الزمان ساكنا، ورد بمنع اجتماع الميلين[2] وتتالي الآنات.

المبحث الثالث:

في الإضافة. يُطلق المضاف على الإضافة، وهو المضاف الحقيقي، وعلى معروضها وعليهما جميعاً وهو المشهور[3]، ومن خواصها التكافؤ في لزومِ الوجود ووجوب الانعكاس، كما تقولُ[4] أبُ[5] الابن وابن الأب، وانها إذا كانت مطلقة أو محصلة في طرف كانت في الطرف الآخر كذلك، أما لو تحصَّلَ موضوع إحداهما لم يلزم أن يحصل موضوع الأخرى، ثم منها ما يتوافقُ في الطرفين كالتماثل والتساوي، أو يختلفُ اختلافاً محدوداً كونه نصفاً وضعفاً. أو غير محدود ككونه زائداً وناقصاً، والاتصاف بها قد يحتاجُ الى صفةٍ حقيقية في الجانبين[6] كالعاشق والمعشوق، أو في أحدهما كالعالم والمعلوم، وقد لا يحتاج كاليمين والشمال، وهي تعرضُ سائر[7] المقولات، فالجوهر كالاب، والكم كالعظيم والكيف كالآخر، والاين كالأعلى[8]، (والمتى كالاقدم، والوضع كالأشد انتصاباً)[9]، والمضافُ كالاقرب، والملك كالأكسى، والفعل كالأقطع، والانفعالُ كالأشد تقطعاً، والاضافاتُ في شخصيتها ونوعيتها وجنسيتها وتضادها تابعة لمعروضاتها.

فرع: التقدم على الشيء قد يكون بالزمان كتقدم الأب على الابن، وبالذات والطبع[10] كتقدم الجزء على الكل، وبالعليّة كتقدم الشمس على ضوئها، وبالمكان كتقدم الامام على المأموم، وبالشرف كتقدم العالم على الجاهل. وليس في سائر المقولات النسبية مزيد بحث، ولنختم الكلام في الأعراض.

---

(١) في + أ.
(٢) ج : المثلين.
(٣) أ، ب، د : المشهوري.
(٤) ب : يقول، د : تقال.
(٥) أ : أبو.
(٦) في + ب.
(٧) أ : لسائر، + أ : سائر، ج : لساير.
(٨) ج : كالاعلا.
(٩) — ب، د.
(١٠) في + أ، — ب.

الباب الثالث
في الجواهر

قال الحكماء الجوهرُ اما أن يكونَ[1] محلا وهو الهيوليٌّ ، أو حالا وهو الصورةُ ، أو مركباً منهما وهو الجسمُ ، أو لا كذلك وهو المفارق ، فإن تعلّق بالجسم تعلق التدبير فهو النفس ؛ وإلا فهو العقلُ .

وقال المتكلمون كلُّ جوهرٍ فهو متحيزٌ، وكلُّ متحيزٍ اما أن يقبل وهو الجسم ، أو لا وهو الجوهرُ الفردِ . ومباحثُ الباب تنحصرُ في فصلين .

الفصل[2] الاول :

في مباحث الأجسام .

المبحث الأول :

في تعريف الجسم ؛ الحد المرضى[3] عند جمهور[4] المتأخرين ، انه الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة[5] المتقاطعة على الزوايا القائمة ، واعترض عليه بأن الجوهر لم تثبت جنسيته ، والقابل إن كان عرضاً لم يكن جزء الجوهر ، وإن كان جوهراً دخل الجنس فيه ، ويستدعي فصلا آخر ، ويتسلسل .

وبهذا علم أن الجوهر لا يجوز[6] أن يكون جنساً ؛ وقالت المعتزلة انه الطويل ، العريضُ العميقُ ؛ وقال بعض أصحابنا انه المركب[7] من جزئين[8] فصاعداً ، ولا شكَّ أن حقيقة الجسم أظهر من ذلك .

---

(١) في + د.

(٢) ـــ أ، ج، د.

(٣) ج : المرتضى.

(٤) ج، د : الجمهور.

(٥) أ، ب : الثلثة.

(٦) ـــ ب، ج، د.

(٧) ب، ج، د : مركب.

(٨) أ : جوهرين.

المبحث الثاني:

في أجزائه؛ ذهب جمهور المتكلمين الى أن الأجسام البسيطة الطباع مركبةٌ من أجزاء صغارٍ لا تنقسم أصلا؛ (وقيل: فعلا)[1]؛ وقيل: من أجزاء غير متناهيةٍ، وذهب الحكماء الى انها متصلة في نفسها، كما هي[2] عند الحسي قابلة لانقسامات غير متناهية، (وقيل: قابلة لانقسامات متناهية)[3].

وحُجة المتكلمين: إن الجسم قابل للقسمة وكل ما هو قابل للقسمة ليس بواحد، وإلاّ لقامت به وحدته، وانقسمت بإنقسامه. وأيضاً فكل منقسم تتميز مقاطع أجزائه بخواص مختلفة، فيكون[4] منقسماً[5] بالفعل، متعدداً بتعدد تلك الخواص العارضة لها، وأيضاً هوية القسمين المتفاصلين بالتقسيم إن كانت حاصلة قبل التقسيم فهو المطلوب[6]، وإلا لكان[7] التقسيم إعداماً للجسم الأول وإحداثاً للقسمين، فعلى هذا لو شق بعوض[8] برأس إبرته سطح البحر أعدم البحر الأول وأوجد بحراً آخر وفساده لا يخفى؛ فثبت أن كلَّ جسم ليس بواحد في نفسه بل هو مركب من أجزاء (وتلك الاجزاء لا تنقسم، وإلا لكانت ذات اجزاء أخر فيكون الجسمَ مركباً من أجزاء)[9] لا نهايةَ لها وهو محالٌ[10]، لأن كلَّ[11] عدد متناهياً[12] كان أو غيرهُ، فالواحدُ موجودٌ فيه فاذا أخذنا ثمانيةَ أجزاء بحيث يكون في كل جهةٍ حجم يحصل[13] متناهى الأجزاء وآخر[14] يكون[15] نسبةَ حجمه إلى حجم سائر الاجسام، نسبة متناهى القدر (إلى متناهى القدر)[16]. لكن إزديادَ الحجم بإزدياد التأليف والنظم، فلو كان الجسمُ متناهِيَ القدرِ من أجزاء غيرَ

(١) — د.
(٢) — د.
(٣) — ب، ج، د.
(٤) ج : فتكون.
(٥) ج : منقسمة.
(٦) ب : المط.
(٧) د : كان.
(٨) ج : يقترض.
(٩) — ج.
(١٠) ب، د : مح.
(١١) في + د.
(١٢) ج، د : متناه.
(١٣) د : فحصل.
(١٤) ب، د : ح.
(١٥) ج : تكون.
(١٦) — ب، د.

متناهيةٍ لكانت[1] نسبةُ الآحادِ المتناهِية الى الآحاد الغير المتناهية[2] نسبة متناه الى متناه، وهذا خلف[3]؛ ولانه لو تركب الجسم من أجزاء غير متناهية لامتنع قطع المسافة لتوقفه على قطع أجزائها وقطع كل جزء مسبوق بقطع قبله، فيكون قطعة في زمان غير متناه، وأيضاً النقطة موجودة بالاتفاق وهي لا تقبل القسمة. فإن[4] كان جوهراً كما هو عندنا حصل المطلوب[5] وان كان[6] عرضاً لم ينقسم محلها، وإلا لانقسمت بانقسامه[7] وأيضاً فالحركة الحاضرة غير منقسمة، وإلا لما كان الكل حاضراً فلا ينقسم ما فيه، فثبت أن في الاجسام ما لا يقبل القسمة، لا يقال ان[8] الحركة ليست إلا الماضي والمستقبل لانه يوجب ان لا توجد الحركة أصلا.

احتج الحكماء على نفي الجوهر الفرد بوجوه. الأول: أن كل متحيز فيمينه غير يساره[9] والوجه المضيء فيه غير المظلم، لا يقال ذلك لتغاير وجهيه لانهما إن كانا جوهرين ثبت المدعي، وإلا لزم تغاير محليهما.

الثاني: إنا لو فرضنا خطاً مركباً[10] من أجزاء شفع فوق أحد طرفيه جزء وتحت الآخر جزء[11] آخر وتحركا على تساوٍ، تحاذيا لا محالة على ملتقى جزئين[12]، فيلزم الانقسام.

الثالث: كلما قطع السريع بحركته جزءاً قطع البطيء أقل منه، وإلا لزم أن يساويه في كلّ جزء ويقف[13] في آخر، وقد بان فساده.

---

(١) ج : لكان.
(٢) ب، ج، د : متناهية.
(٣) أ، ب : هف.
(٤) د : فلو.
(٥) أ، ب : المط.
(٦) أ : كانت.
(٧) ج : بانقسامها.
(٨) — أ.
(٩) أ .: شماله، في + أ : يساره.
(١٠) — ج، د.
(١١) — ج، د.
(١٢) ج : الجزأين.
(١٣) د : وثبت.

الرابع : الجسم الذي أجزاؤه وتر وكان ظله مثليه كان مثله من[1] الظل، ظل نصفه فيكون له نصف فينتصف الجزء المتوسط، وقد برهن أقليدس[2] على أن كلّ خط يصح تنصيفه وهو يقتضي ذلك.

الخامس : اذا فرض خط من ثلاثة[3] أجزاء على أحد طرفيه جزء وتحرك الخط الى أيمن، والجزء الى أيسر فإن انتقل الى ما فوق الجزء[4] الثاني، فهو محال[5]. لأن الجزء الثاني انتقل الى حيز[6] الجزء الأول وإن انتقل الى ما فوق الثالث فهو قطع جزئين حيناً[7] قطع ما تحته جزءاً واحداً فينقسم الزمانُ والحركةُ والمسافةُ.

السادس : الجزء مشكل فإن كان كرة فاذا انضم بأجزاء أخر وقعت بينها فرج لا تسع أجزاء مثلها فيلزم الانقسامُ، وإن كان غيرها كانت[8] فيه زوايا، فينقسم.

السابع : إذا دارت الرَّحى فهما قطع الطوق العظيم جزءاً فالصغير اما أن يقطع أقلَّ من جزء فينقسم الجزء[9]، أو جزءاً تاماً[10] فيتساوى الصغير والعظيم أو يقطع تارةً جزءاً ويسكن أخرى فتتفكك أجزاء الرَّحى وكذلك الفرجارُ ذو الشعب الثلاث[11]. ثم قالوا فالجسم متصلٌ في نفسه يقبل انقسامات لا نهاية لها والقابل لها ليس الاتصال لانه[12] يعدمُ عندها والقابل يبقى مع[13] المقبول فهو شيء آخر يقبل

---

(١) ـــ د.

(٢) من علماء القرن الثالث، عاش في الاسكندرية وعلم في مدرستها، يعد أشهر علماء الهندسة خلال العصور، اذ لا يعرف كتاب في العلم ظل يدرس في المدارس خلال العصور منذ تأليفه حتى عصرنا الحاضر مثل كتاب الاصول (د/ أحمد صبحي : في فلسفة الحضارة ص ٢٢٩).

(٣) ب، د : ثلثه.

(٤) ـــ ج.

(٥) ب : مح.

(٦) ج : جزء.

(٧) ب، ج، د : حين ما.

(٨) د : كان.

(٩) ج : فيلزم الانقسام.

(١٠) ـــ د.

(١١) ب، د : الثلث.

(١٢) د : لأنها.

(١٣) ـــ ج، د : لها مع.

الاتصال والانفصال، ويسمى هيولى ومادة والاتصال صورة. واعلم ان دليل الفريقين يمنع الانقسام الفعلي ويوجب القسمة الوهمية. لا يقال القسمة الوهمية متداعية الى جواز القسمة الانفكاكية لأن الاجزاء المفترضة[1] متماثلة فيصح بين كل اثنين منها ما يصح بين آخرين فيصح بين المتباينين ما يصح بين المتصلين وبالعكس لأنا نقول لم لا يجوز أن يكون الجسم مركبا[2] من أجزاء متخالفة بالماهية أو متشخصة بتشخصات عائقة عن الانفكاك، فتكون[3] تلك[4] الاجزاء قابلة للاتصال[5] والانفصال وإن سلم اتصال الجسم فلم لا يجوز أن يقال هو وحدة الجسم والانفصال هو التعدد والقابل لهما الجسم.

ــ فروع: قالوا الصورة لا تنفك عن الهيولى لأنها لا تنفك عن التناهي والتشكل[6] والموجب لهما ليس الجسمية العامة ولا شيئاً من لوازمها وإلا لساوى الجزء الكل فيهما ولا الفاعل وإلا لاستقلت الصورة بالانفعال فهو الحامل[7] بما[8] فيه من الصفات ولانها قابلة للقسمة الوهمية أبداً وكل ما قبل الوهمية قبل الانفكاكية وكل ما قبل الانفكاكية فله مادة[9] على ما سبق تقرير هذه المقدمات ولا الهيولى عنها لأنها[10] لو تجردت ذات[11] وضع وانقسمت[12] في جميع الجهات كانت جسماً وإلا لكانت نقطة أو خطاً أو سطحاً، ولو[13] تجردت غير ذات وضع فإذا لحقتها الصورة تصير ذات وضع مخصوص بإمكان غيره[14]، فيترجح الجائز بلا مرجح ولأنها لو تجردت لكانت موجودة بالفعل ومستعدة للصورة، والواحد لا يقتضي قوة

---

(١) ب، ج، د : المفروضة.
(٢) في + ب.
(٣) ب، ج، د : وتكون.
(٤) ــ د.
(٥) في + ب.
(٦) ب : الشكل.
(٧) ج : القابل.
(٨) ج : لما.
(٩) في + د.
(١٠) ــ د.
(١١) ج : غير ذات.
(١٢) ج : فان انقسمت.
(١٣) ج : وان.
(١٤) ج : غيرها.

وفعلا، فيكون لها ما يقتضي هذه القوة، وهي[1] الهيولى. فيكون[2] للهيولى هيولى اخرى، فالهيولى تفتقر اليها في بقائها وتحيزها والصورة تحتاج الى المادة في تعينها وتشكلها والمادة أيضاً لا تخلو[3] عن صورة أخرى نوعية والا لما اختلفت الاجسام في الهيئات والأمكنة والكيفيات والأوضاع الطبيعية والتشكل[4] والتفكك بسهولة أو عسر واعلم أن بناء هذه الكلمات على نفي الفاعل المختار والحق بثبوته ومع ذلك فللمعترض[5] أن يجوز انفعال الصورة بنفسها وعدم استلزام قبول القسمة الوهمية قبول الانفكاكية واقتضاء[6] المادة المجردة[7] وضعاً معينا بشرط اقتران الصورة بها وكون الواحد مبدأ كثير مع أن القابلية ليست أثراً ووجود المادة بالفعل ليس مقتضى ذاتها وأن يطالبهم بما يوجب الاختلاف في الصورة[8] النوعية ثم يزعم أن ما يجعلونه إياه من الأحوال العنصرية السابقة واختلاف المواد الفلكية سبب لاختلاف الأعراض والهيئات.

المبحث الثالث:

في أقسامه، قال الحكماء ُالأجسامُ اما بسائط أو مركبات، والبسائط تكون[9] كريه لأن الطبيعة الواحدة لا تقتضي هيئات مختلفة وتنقسم الى فلكيات وعناصر والأول أفلاكٌ وكواكب، والأفلاكُ الثابتةُ بالأرصاد تسعة الأول الفلك الأعظم والعرشُ المجيد والجسم المحيط بسائر الاجسام ويدلُّ عليه وجوه الأول إن الاجسام متناهيةٌ لما سنذكره فيكون جسم هو نهايتها، الثاني الجهةُ متعلقُ الاشارة ومقصد المتحرك بالوصول اليها[10] فتكون موجودة غير مجردة وليست[11] بجسمٍ لأنها غيرُ

(١) أ، ب : وهو.
(٢) أ : فتكون.
(٣) أ : لا تخ، ب : لا يخ، ج : يخلو.
(٤) ج، د : الشكل.
(٥) د : فللمعتر.
(٦) د : وان يقتضي.
(٧) د : المعينة.
(٨) أ، ج : الصور.
(٩) في + أ.
(١٠) أ، ب، د : اليه.
(١١) ب، د : ليس.

منقسمة[1]، وإلا فالواصلُ[2] الى نصفها إن وقف فالجهة هو لا ما بعده وإلا فحركته إن كانت عن الجهة فكذلك، وإن كانت اليها فالجهةُ ما بعده فهي جسمانيةٌ والمحددُ لها جسمٌ واحدٌ إذا لو تعدد ولم يحط البعض بالبعض[3] يتحددُّ[4] القرب بهما[5] دون البعد وإن أحاط فالمحاط[6] حشو إذ المحيط يحدد القرب بمحيطه والبعد بمركزه وهو بسيط وإلا لصح[7] الانحلال عليه وهو بالحركة المستقيمة المتوجهة ال الجهة، فالجهة له لا به فيكون كريا.

الثالث: الارصادُ شاهدةٌ على أن الكواكب والافلاك تتحرك بالحركة اليومية، وبحركاتٌ أخر متفاوتة. فلا بد من جسم يحيط بها ويحركها بحركتها[8] اليومية، وهذا يدل على فلك تاسع ولا يدلُّ على احاطته بجملة[9] الأجسام وأما الثماني الباقية، فيدلُّ عليها اختلاف حركات الكواكب وامتناع تحركها[10] بالذات لاستحالة الخرق على الافلاك. ولقائل أن يقول إن سلم[11] استحالة الخرق، فلم لا يجوز أن يكون لكل كوكبٍ نطاق[12] يتحرك[13] بنفسه، أو باعتماد الكواكبِ عليه.

فرعان: الأول: انها بأسرها شفافةٌ إذ لو كانت ملوّنة لحجبت الأبصار[14] عن رؤية ما وراءها[15]، ولا حارة ولا باردة وإلا لاستولى الحر[16] أو البرد على عالم

---

(١) ب، د : منقسم.
(٢) ب : فالواصلت.
(٣) — أ.
(٤) أ : لتحدد، في + أ : يتحدد.
(٥) — ب، ج.
(٦) ب : والمحاط، ج : فالمحاط به.
(٧) ب : يصح.
(٨) — ج، د.
(٩) ب : بجميع.
(١٠) — د.
(١١) د : لا نسلم.
(١٢) ج : نطاق به.
(١٣) ج : متحرك.
(١٤) ب : نور الابصار.
(١٥) ب، ج، د : لا.
(١٦) ب، ج، د : و.

العناصر لمجاورتها[1] ، ولا خفيفةً[2] ولا ثقيلة وإلا لكان في طباعها ميل مستقيم ، ولا رطبة ولا يابسة لأن سهولة التشكل[3] والالتصاق وغيرهما لا يتم إلا بالحركة المستقيمة ، ولا قابلة للحركة الكمية لانه لو زاد محدَّب المحيط ، لزم أن يكون فوقه خلاء وهو محال[4] ، ومقعره مثلُ محدبه فيستحيل عليه ما استحال على محدبه . واذا لم يتغير مقعره امتنع ذلك في محدب المحاط به ، وإلا لزم التداخلُ أو وقوع الخلاءِ بينهما ، وكذا في مقعره لانه كالمحدب في تمام الحقيقة ، وفيه احتمالٌ لأن امتناع ازدياد المحدَّب بعدم الحيز الذي هو شرطه ولا يلزم من ذلك اشتراكُ المقعر له فيه .

الثاني : انها متحركةٌ لأن الأجزاء المفترضة[5] فيها متماثلة ، فيصح لكل واحدٍ منها من الوضع . والموضع ما حصل للآخر ، ولا يتأتى ذلك إلا بالحركة المستديرة ، فتصح الحركةُ المستديرةُ عليها ، وكل ما صحت الحركة المستديرةُ عليه ففيه مبدأ ميلٍ مستديرٍ ، وكلُّ ما فيه ذلك كان متحركاً بالاستدارة لوجوب حصول الاثر عند حصول المؤثر ، وأيضاً لو بقي كلُّ جزء على وضع معين وفي حيز معين من أجزاء حيِّز الكل مع جواز غيره ، لزم الترجيحُ بلا مرجح وهما منقوضان بالعناصر .

وأما الكواكب فهي أجسامٌ بسيطةٌ[6] شفافةٌ[7] مركوزةٌ في الافلاك مضيئةٌ ، إلا القمر فإنه يستفيد الضوء من الشمس ، ويشهد له تفاوت نوره بحسب قربه من الشمس وبعده . لا يقال فلعله كرة يضيء أحد وجهيها ويظلم الآخر ويتحرك على مركزه[8] حركة تساوي حركة[9] الفلك ، اذ الخسوف يكذبه .

---

(١) أ : بمجاورتها .
(٢) في + د .
(٣) ج ، د : الشكل .
(٤) ب : مح .
(٥) ب : المفروضة .
(٦) ـــ د ، ج : شفافة .
(٧) ـــ أ ، ب ، ج : بسيطة ، د : لطيفة .
(٨) ـــ أ : مركزها .
(٩) ـــ د .

وأما العناصر، فخفيف مطلق وهو النارُ الحارُ، يابسٌ، مماسٌ لمقعر فلك القمر؛ وخفيفٌ مضاف وهو الهواء حارٌ، رطبٌ، مماسٌ لمقعر النار، وثقيل مطلق وهو الارض بارد، يابس[1] ومحلُّه الوسط بحيث ينطبق مركزه على مركز العلم. وثقيل مضافٌ وهو الماء، بارد، رطب وكان من حقه أن يحيط بالارض إلا أنه لما حصل في بعض جوانبها تلال[2] ووهاد بسبب الاوضاع والاتصالات الفلكية، سال الماء بالطبع الى الأغوار وانكشفت المواضع المرتفعة وذلك حكمة من الله تعالى[3] ورحمة ليكون[4] منشئاً للنبات ومسكناً للحيوانات، ثم انها بأسرها كائنة وفاسدة، لأن مياه بعض العيون تتجمد حجراً، والحجر يجعله أصحاب الحيل ماء، والهواء الملاصق للإناء[5] المبرَّد يصير قطراً، والماء المغليُّ والشعلة هواء، والهواء يصير ناراً بالنفخ القوي.

وأما المركبات فإنما[6] تُخْلَقُ من امتزاج هذه الأربعة[7] بأمزجةٍ[8] مختلفةٍ (معدة لِخِلقٍ، متخالفة)[9] وهي المعادن والنبات والحيوانُ، والمزاج هو الكيفية المتوسطة الحاصلة من تفاعل البسائط بأن تَتَصَغَّرَ أجزاؤها فتختلط بحيث تكسر صورة كل واحد منها صورة كيفية الأخرى[10]، فتحدث كيفيةٌ متوسطةٌ.

المبحث الرابع:

في حدوثها، الأجسام محدثةٌ بذواتها وصفاتها وقال أرسطو: الأفلاك قديمة بذواتها وصفاتها المعينة سوى الأوضاع، والحركات[11]، والعناصر بموادها وصورها

(١) د : رياس.
(٢) د : بلال.
(٣) — د.
(٤) أ : لتكون.
(٥) أ : بالاناء.
(٦) أ : فانها.
(٧) ب، د : الأربع.
(٨) ب، ج، د : بامزاجه.
(٩) — ب، ج، د.
(١٠) — أ.
(١١) أ : الآخر، د : الأجزاء.

الجسمية بنوعها وصورها النوعية بجنسها . وقال مَنْ قبله الكل قديمة بذواتها محدثة بصورها وصفاتها واختلفوا في تلك الذوات ، فقيل : كان الأصل جوهرة ، فنظر الباري تعالى اليها بنظر الهيبة فذابتْ وصارتْ ماءً ، ثم حصلت الارض منها بالتكثيف ، والنار والهواء بالتلطيف ، والسماء من دخان النار . وقيل : ذلك كان أرضاً فحصل الباقي منها[1] بالتلطيف . وقيل : كان هواءً ، وقيل : ناراً ، وتكونت البواقي[2] بالتكثيف والسماء من الدخان . وقيل : كان أجزاء صغار من كل جنس متفرقة متحركة ، فهما اجتمع منها[3] أجزاء متماثلة التأمت واتصلت وصارت جسماً . وقيل : كان[4] نفساً وهيولى فتعشقت عليها وتعلقت بها وصار تعلقها سببا لحدوث أجسام[5] العالم . وقيل : كانت وحدات فصارت[6] ذات[7] أوضاع وتكونت نقاط[8] ، ثم ائتلفت فصارت أجساماً ، وتوقف جالينوس[9] في الكل ؛ لنا وجوه :

الاول : انه لو كانت الأجسام في الأزل ، لكانت ساكنةً إذ الحركة تقتضي المسبوقية[10] بالغير المنافية للأزل ، والساكن في الأزل لا يتحرك أبداً لأن سكونه إن كان لذاته امتنع انفكاكه[11] ، وإن كان لغيره فذلك الغير لا بد أن يكون موجباً وإلا لم يكن فعلُه قديماً واجباً لذاته أو منتهياً اليه دفعاً للتسلسل[12] والدور ،

---

(١) ــ د .

(٢) أ : الباقي .

(٣) ــ ب .

(٤) د : كانت .

(٥) ــ د .

(٦) ــ د .

(٧) د : زوات .

(٨) أ : من نقاطاً .

(٩) هو الحكيم الفيلسوف الطبيعي اليوناني ، من أهل مدينة فرغاموس اليونانية ، إمام الاطباء في عصره ورئيس الطبيعين في وقته ، ومؤلف الكتب الجليلة في صناعة الطب وغيرها ، تزيد قائمة مؤلفاته على ١٠٠ تأليف (القفطي : اخبار العلماء بأخبار الحكماء ص ٨٥ ، ٨٦) .

(١٠) د : المسبوق .

(١١) ج : انفكاكه عنه .

(١٢) أ، ب : للتس .

وحينئذ[1] يلزم دوامُه بدوامه[2] فلا يزول أبداً ، فالأجسام لو كانت[3] ساكنة[4] في الأزل ، لم تتحرك أبداً[5] ، واللازم باطل[6] ، فالملزوم مثلُه .

قيل : لو امتنع وجودُه ، أزلا لامتنع مطلقاً لاستحالة انقلاب الممتنع لذاته ممكناً .

قلنا : الممتنع أزلا ليس الممتنع[7] لذاته ، كالحادث اليومي .

قيل : المحدد لا مكان له ، فلا يكون متحركاً ولا ساكناً .

قلنا : إن سلم فلا شك أنه ذو وضع ومماسة لما في جوفه ، فإن بقي على[8] الوضع والمماسة المعينين[9] له ، فساكن ، وإلا فتحرك .

قيل : الأزل ينافي حركة معينة ، لا حركات لا أول[10] لها[11] .

قلنا : بل الحركة من حيث هي لما سبق .

قيل : لم لا يجوز أن يكون السكون مشروطاً بعدمِ حادث فيزولُ بحدوثه .

قلنا : فينا في حدوثه وجود السكون فيتوقف على عدمه ويلزم الدور .

وقيل[12] : القدرة على إيجاد معين قديمة وتنقطع بوجوده فانتقض[13] ما ذكرتم .

قلنا : المنقطع التعلق وهو ليس[14] أمراً وجودياً .

---

(١) أ ، ب : ح .
(٢) ــ ب ، د .
(٣) ب : كان .
(٤) ــ أ ، ب ، د .
(٥) ــ د .
(٦) ب : بسط .
(٧) ب : ممتنعاً .
(٨) ــ أ ، د ، ب : على ذلك .
(٩) أ : المعينان .
(١٠) أ : لا الى أول .
(١١) ــ أ .
(١٢) أ ، ج : قيل .
(١٣) د : فانقطع .
(١٤) د : وليس .

الثاني : الأجسام ممكنة لأنها مركبة ومتعددة ، فلها سبب . وذلك السبب لا يكون موجباً ، وإلا لزم دوام جميع مايصدر عنه بوسط أو بغير وسط ، بدوام ذاته وهو محالٌ[1] ، فيكون مختاراً ، وكلُّ ما له سبب مختار فهو مُحْدَث. لا يقال : لم لا يجوز أن يوجد الموجبُ جسماً متحركاً على سبيل الدوام ، ويكون تحركه شرطاً لهذه الحوادث والتغيرات ، لأن وجود هذه الحوادث إن توقف[2] على وجود حركة ، تلك على أخرى لزم اجتماع الحركات التي لا نهاية لها المترتبة وضعاً وطبعاً وهو محال[3] ، وإن توقف على عدمها بعد وجودها ، كان الموجب مع عدم تلك الحركة علة تامةً مستمرة لوجود هذا الحادث ، فيلزم من دوامه دوامه .

الثالث : الأجسام لا تخلو[4] عن الحوادث ، وكل ما لا يخلو[5] عن الحوادث فهو[6] حادثٌ ، والأول بيِّن والثاني مُبرهَنٌ في الباب الأول من الكتاب الثاني .

احتج المخالفُ بوجوه : الأول : إنها لو كانت محدثة لكان تخصيص إحداثها بالوقت المعين بلا مخصِّص وهو محال[7] .

الثاني : إن كل حادث فله مادة ، فالمادة قديمة دفعاً للتسلسل[8] ، وهي لا تخلو[9] عن الصورة ، فالصورة[10] أيضاً قديمةٌ ، فالجسم قديمٌ .

الثالث ، الزمان قديمٌ ، وإلا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تتحقق إلا بزمان[11] فيكون قبل وجود الزمان زمانٌ ، هذا خلف[12] ، وهو مقدار الحركة القائمة بالجسم ، فيكون الجسم قديماً .

---

(١) أ : مح ، ب : وهي مح .
(٢) ق + د : أو توقف .
(٣) أ ، ب : مح .
(٤) أ : لا تخ .
(٥) ب : لا يخ .
(٦) ـــ د .
(٧) ب : مح .
(٨) أ ، ب : للتس .
(٩) أ ، ب : لا تخ .
(١٠) ب : والصورة .
(١١) ج : بالزمان .
(١٢) ب : هف .

وأجيب عن الأول: بأن المخصص هو الإرادة، وعن الثاني والثالث: بأن مقدماتها غير مسلمة ولا مبرهنة. وأعلم[1]: أن صحة الفناء عليها متفرعة على حدوثها، والكرامية[2] وإن اعترفوا بحدوثها قالوا إنها أبديةٌ إذ لو عدمت فعدمها إما أن يكون بإعدام فاعل أو طريان[3] ضد، أو زوال شرط، والكل محال[4]؛ وقد سبق الكلام فيه تقريراً وجواباً[5].

المبحث الخامس:

في تناهي الأجسام، الأبعاد الموجودة[6] متناهية سواء فرضت في خلاء أو ملاء خلافا للهند[7]، لنا انا لو فرضنا خطاً غير متناه وخطاً متناهياً[8] موازيا الاول، فاذا مال الى المسامتة، فلا بد من نقطة تكون أول نقطة المسامتة، ويكون الخط منقطعا بها، الا لكان أول المسامتة مع ما فوقها فيكون غير المتناهي متناهيا، هذا خُلفٌ[9].

واحتجوا[10] بأن كل جسم فما وراءه متميز مشار اليه حساً لأن ما يلي جنوبه غير ما يلي شماله[11]، وكل ما كان كذلك فهو موجود جسم أو جسماني، فثبت أن ما وراء كل جسم جسم آخر لا الى نهاية، ومنع بأن التميزَ وهمٌ ليس يثبت.

---

(١) ب: ويعلم.

(٢) الكرامية: فرقة منسوبة الى محمد بن كرام، المتوفى ٢٥٥هـ، ولد بسجستان ثم انتقل الى خراسان حيث تعلم بها. وقد بشر ابن كرام بجانب مذهبه في التجسيم بروح الزهد والتنسك، فكانت مدرسته مدرسة زهد (راجع، النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام، الجزء الاول ص٢٩٧).

(٣) د: بطريان.

(٤) ب: وهو مح.

(٥) د: وجوباً.

(٦) د: المودة.

(٧) يقول الاصفهاني في شرحه للطوالع: الأجسام الموجودة في الخارج متناهية .. وذلك خلافاً لما يذهب اليه حكماء الهند (شرح الطوالع ص١٤٣).

(٨) ب: متيناه.

(٩) أ: هف.

(١٠) أ: احتجوا.

(١١) ب: شمايله.

الفصل الثاني :
في المفارقات :

وفيه مباحث

المبحث الأول :

في أقسامها ، الجواهر الغائبة اما أن تكون مؤثرة في الأجسام ، أو مدبرة اياها ، أو لا مؤثرة ولا مدبرة ، والأول : هو العقول[١] ، والملأ الاعلى[٢] ، والثاني : ينقسم الى علوية تدبر الأجرام[٣] العلوية وهي النفوس الفلكية ، والملائكة[٤] السماوية ، وسفلية تدبر عالم العناصر وهي اما أن تكون مدبرة للبسائط وأنواع الكائنات ، وهم يسمون[٥] ملائكة[٦] الارض واليهم أشار صاحب الوحي صلوات الله عليه[٧] ، وقال[٨] : « جاءني ملك البحار ، وملك الجبال وملك الامطار ، وملك الارزاق[٩] » ، واما أن تكون مدبرة للأشخاص الجزئية وتسمى نفوسا أرضية كالنفوس الناطقة .

---

(١) أ، ب : العقول العشرة.
(٢) ج : الاعلا.
(٣) ب : الأجسام.
(٤) ج : المليكة.
(٥) د : ويسمى.
(٦) ج : مليكة.
(٧) أ : علية ، ج : محمد صلى الله عليه وسلم.
(٨) ج : قال.
(٩) يبدو أن البيضاوي قد جمع في هذا الموضع عدة أخبار ، ففيا يتعلق بملك البحار فورد فيه ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن عمر ، وابن حنبل في مسنده (٥ / ٣٨٢) وأما ملك الجبال فقد جاءت الاشارة اليه فيا أخرجه الشيخان من حديث عائشة انها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هل أتى عليك يوم أشد من يوم أحد؟ قال : « لقد لقيت من قومك ما لقيت .. فناداني ملك الجبال ، فسلم علي ثم قال : يا محمد إن الله قد سمع قول قومك لك ، وأنا ملك الجبال ، وقد بعثني اليك لتأمرني بأمرك ، فما شئت؟ إن شئت أطبق عليهم الأخشبين (جبلا مكة أبو قبيس والذي يقابله) فقال النبي عليه الصلاة والسلام : بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئاً .. (صحيح البخاري ، بدء الخلق ٥٩ / صحيح مسلم كتاب الجهاد والسير ٣٢ ، أذى المشركين ٣٩) .

والثالث: ينقسم الى خير بالذات، وهم الملائكة[1] الكروبيون، وشرير بالذات وهم الشياطين، ومستعد للخير والشر[2] وهم الجن، وظاهر كلام الحكماء أن الجن والشياطين هم النفوس البشرية المفارقة للأبدان[3].

وأكثر المتكلمين لما أنكروا الجواهر المجردة، قالوا الملائكة[4] والجن والشياطين أجسام لطيفة قادرة على التشكل[5] بأشكال مختلفة، هذا ما استنبطته من فوائد الانبياء والتقطته من فرائد الحكماء واحاطة العقل بها عن طريق الاستدلال لعلها[6] من قبيل المحال[7]، كما قال الله[8] تعالى: ﴿**وما يعلمُ جنودُ ربِّك الا هو**﴾[9].

المبحث الثاني:

في العقول، قال الحكماء هم أعظم الملائكة[10] وأول المبدعات كما روى عنه عليه الصلاة والسلام[11]: «أول ما خلق الله تعالى العقل»[12]، وأقوى ما استدلوا به عليه[13] وجهان، الأول: أن[14] الموجد القريب للأفلاك، ليس[15]

= وأما ملك الأمطار، فورد فيه ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن عباس قال: «لما جمع لإبراهيم ما جمع، وألقي في النار جعل خازن المطر يقول: متى أؤمر بالمطر؟ فكان أمر الله أسرع ..».

(١) ج : الملكية.
(٢) في + ب.
(٣) أ، ب : عن الابدان.
(٤) ج : المليكة.
(٥) د : الشكل.
(٦) ج : لعلها هي.
(٧) ب : المح.
(٨) — ج.
(٩) سورة المدثر، آية ٣١.
(١٠) ج : الملكية.
(١١) أ : عليه السلم، ب: صلى الله عليه وسلم.
(١٢) ذكره الغزالي في الإحياء، وأخرجه الطبراني في (الاوسط) عن حديث عائشة باسناد ضعيف.
(١٣) ج : عليها ٢ — د.
(١٤) — د.
(١٥) ب : ليس هو.

الباري تعالى، لأنه[1] واحد، فالواحد[2] لا يصدر[3] عنه المركب ولا جسم[4] آخر، لأنه ان أحاط بها لزم لتقدم[5] وجوده على وجودها المتعارف، لعدم الخلاء فيكون الخلاء ممكناً لذاته، وهو محال[6]، وان أحاطت به لزم[7] كون الخسيس علة للشريف، ولأن الجسم انما يؤثر في قابل له[8] وضع بالنسبة اليه فلا يؤثر في الهيولى، ولا[9] في الصورة اذ ليس[10] للهيولى وضع قبل الصورة ولا لها تعين قبل الصورة[11] فلا يؤثر في الجسم ولا ما يتوقف فعلُه على الجسم فالموجدُ لها جوهرٌ مجرَّدٌ يستغني عن الأداة وهو العقل الثاني الصادر من الله تعالى أولا ليس العرض، لأنه لا يتقدم على الجوهر والصادر أولا علة لما عداه من الممكنات، ولا جسما لانه لا يكون علة لغيره من الجواهر لما سبق، ولا هيولى ولا صورة، وإلا لتقدم إحداهما على الاخرى[12] ولأن الهيولى قابلة للصورة فلا تكون علة فاعلة لها. وتَعَيُّـنُ الصورة مستفاد من الهيولى فلا تصدر الهيولى عنها، ولا ما يتوقف فعله على جسم، فهو عقل وله وجود من المبدأ الأول ووجوب بالنظر اليه، وإمكان من ذاته، فيكون بذلك سبباً لعقل آخر ونفس وفلك، ويصدر من العقل الثاني على هذا الوجه عقل ثالث، وفلك آخر ونفسه، وهلم جراً الى العقل العاشر المسمى بالعقل الفعال المعبر عنه بالروح في قوله تعالى: ﴿ **(يوم يقوم)**[13] **الروح** ﴾[14] المؤثر في عالم العناصر المفيض لأرواح البشر، والقلم يشبه أن يكون العقل الاول لقوله عليه الصلاة

---

(١) ب، جـ : فانه.
(٢) أ : والواحد.
(٣) جـ : يصدر.
(٤) أ : جسماً.
(٥) ج : تقدم.
(٦) أ، ب: مح.
(٧) في + د.
(٨) في + د.
(٩) — د.
(١٠) + د.
(١١) أ، ب، د : الهيولى.
(١٢) ب، د : الآخر.
(١٣) — ب، ج، د.
(١٤) سورة النبأ، آية ٣٨.

والسلام[1] : «أول ما خلق الله القلم ، فقال اكتب ، فقال ما أكتب ، فقال القَدَرُ ما كان وما هو كائن الى الأبـد»[2] ، واللوح هو الخلق الثاني ويشبه أن يكون العرش او متصلا[3] به لقوله عليه الصلاة والسلام[4] : «ما من مخلوق إلا وصورته تحت العرش»[5] .

فرع : لما كانت العقول مجردة لم تكن حادثة ولا فاسدة وكانت منحصرة أنواعها[6] وأشخاصها جامعة لكمالاتها بالفعل لما سبق من مذهبهم، إن مقابل هذه الأمور لا يكون إلا لما له مادة وكانت عاقلة لذواتها[7] ولجميع الكليات غير مدركة للجزئيات ، لما[8] سيأتي تقريرها .

المبحث الثالث :

في النفوس الفلكية ، احتجوا بأن حركات الأفلاك غير طبيعية ، وإلا لكان المطلوب[9] بالطبع مهروباً عنه بالطبع ، ولا قسرية[10] لأن القسر[11] انما يكون على خلاف الطبع ويكون على موافقة القاسر[12] في الجهة والسرعة والبطء ، فهي إذن إرادية فلها محركاتٌ مدركة ، فهي إما متخيلة وإما عاقلة ، والأ ول باطل[13] ، لأن التخيل الصرف لا يتبعه حركاتٌ دائمةٌ باقيةٌ على نظام واحد[14] (فهي إذن عاقلة)[15]

(١) أ : عليه السلم ، ب : عليه الكم .
(٢) أخرجه أبو داود في السنن (١٦) والترمذي (١٧) وابن حنبل في المسند الجزء الثاني ص ٢١٧ .
(٣) ـــ ج ، د .
(٤) أ ، ب : عليه ، ج : عليه الكم .
(٥) لم نقع على تخريج لهذا الحديث في الكتب الستة .
(٦) أ : في .
(٧) ج : لذاته ، د : لذاتها .
(٨) ج : و، د : كا .
(٩) ب : المط .
(١٠) د : ولا يفرية .
(١١) د : ايقير .
(١٢) د : القابر .
(١٣) أ ، ب : بسط .
(١٤) ـــ ب ، د .
(١٥) ـــ أ ، ب ، د .

وكلُّ عاقل مجرد لما سنذكره فثبت أن محركات الأفلاك ، جواهر مجردة عاقلة ، وليست هي المبادىء القريبة للتحريك ؛ فإن الحركات الجزئية منبعثةٌ عن إرادات جزئية تابعة لإدراكات جزئية ، لا تكون للمجردات بل لقوى جسمانية فائضة عنها شبيهة بالقوة الحيوانية الفائضة عن نفوسنا على أبداننا ، وتسمى نفوساً جزئية[1] والمشهور أنها عاريةٌ عن الحواس الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب إذ المقصود منها جلبُ المنافع ودفعُ المضارِ ، وهما محالان عليها .

المبحث الرابع :

في تجرُّدِ النفوس الناطقة ، وهو مذهب الحكماء وحجة الإسلام[2] منا ، ويدل عليه النقلُ والعقلُ . أما العقلُ فمن وجوه ، الأول : إن العلم بالله تعالى[3] وبسائر البسائط لا ينقسم وإلا فجزؤه إن كان عَلَماً[4] به كان الجزء مساوياً[5] لكله وهو محال[6] ، وان لم يكن فالمجموع ان لم يستلزم زائداً فكذلك[7] ، وإن استلزم فيعود الكلام اليه[8] ويتسلسل ، فحله غير منقسم وكل جسم وجسماني فمحله[9] منقسم ، فمحل العلم[10] ليس بجسم ولا جسماني . ونوقض بالنقطة ، والوحدة ، وانقسام الجسم الى ما يساويه في الجسمية .

الثاني : العاقل[11] قد يُدْرِكُ السواد والبياض ، فلو كان جسماً أو جسمانياً لزم

---

(١) ج : فلكية .
(٢) يريد أبا حامد الغزالي (٥٠٥ هجرية) والإشارة بقوله (منا) الى انتماء الغزالي للأشعرية .
(٣) ـــ ب ، ج .
(٤) ج : عالماً .
(٥) د : مساء .
(٦) ب : مح .
(٧) ب : بذلك .
(٨) ب : فيه .
(٩) ـــ ب ، د .
(١٠) ب ، د : العلوم .
(١١) ب : ان العاقل ، د : في العاقل .

اجتماع السواد والبياض في جسم واحد (وهو محال)[1] ، ومنع بأن صورة السواد والبياض العقليين[2] لا تضاد بينهما . ونوقض بتصور هذا السواد وهذا البياض .

الثالث : لو كان العاقل جسماً أو حالا فيه لزم تعقله دائماً أولا تعقله دائماً لأن الصورة الحالة في مادة ذلك العضو إن كفت في تعقله ، لزم تعقله دائماً ؛ وإن لم تكف امتنع تعقله دائماً ، لامتناع اجتماع صورتين متماثلتين[3] في مادة واحدة . واللازم باطل[4] ، فالمُلزِمُ[5] مثله ، وهو ضعيف . لأن الصورة العقلية عَرَض[6] فلا تماثل الجوهر وأيضاً هي حالة في القوة الحالة في العضو والصورة الخارجية حالة في مادة[6] ولا دليل على امتناع مثل هذا الاجتماع .

الرابع : القوة العاقلة تقوى على معقولات غير متناهية لأنها تقدر على إدراك الأعداد والأشكال التي لا نهاية لها ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك لما سنذكره في باب الحشر .

واعترض عليه بأن عدم تناهي المعقولات إن عنيتم به أن العاقلة لا تنتهي الى معقول إلا وهي تقوى على تعقل معقول آخر ، فالقوة الخيالية كذلك وإن عنيتم به أنها تستحضر معقولات لا نهاية لها رفعة ، فهو ممنوع[7] .

الخامس : الإدراكات الكلية ، إن[8] حلت في جسم ، لاختصت[9] بمقدار وشكل ووضع تبعاً لمحلها ، فلا تكون صوراً مجردة كلية .

واعترض عليه بأن كلية الصورة وانطباقها على كل واحد من الأشخاص إذا

---

(١) ـــ أ، ب، ج .
(٢) أ : العقليتين .
(٣) في + ب .
(٤) أ، ب : بسط .
(٥) أ : فالمقدم .
(٦) أ : مادته .
(٧) أ : ع، ب : محر .
(٨) ج : لو .
(٩) أ : اختصت .

أخذت ماهيتها مجردة عن لواحقها الخارجية، وتجردها عراؤها عن العوارض الخارجية، ولا يقدح في ذلك شيء مما عرض لها بسبب المحل، وإلا لاشترك الإلزام (بأن تقول الإدراك الكلي أيضاً حال في نفس جزئية ولا يلزم من جزئية المحل جزئية الحال)[1].

وأما النقل فمن وجوه الأول: قوله تعالى: ﴿ولا تَحْسَبَنَّ الذين قُتِلُوا في سبيل الله امواتاً بل أحياءٌ عند ربهم﴾[2] الآية[3]، ولا شك أن البدن ميت، فالحي[4] شيء مغاير للبدن[5] وهو النفس.

الثاني: قوله تعالى: ﴿النارُ يُعْرَضونَ عليها غُدُواً وعشياً﴾[6]، والمعروض عليها ليس البدن الميت فان تعذيب الجماد محال[7].

الثالث: قوله تعالى: ﴿يا أيتها النفسُ المطمئنةُ * ارجعي الى ربِّك راضيةً مرضيةً﴾[8]، والبدن الميت غير راجع ولا مخاطب، فالنفس غيرُ البدن.

الرابع: انه تعالى لما بين كيفية تكوين[9] البدن، وذكر ما يتطور فيه[10] من الأطوار، قال[11] تعالى[12]: ﴿ثم أنشأناه خَلْقاً آخر﴾[13]. وعنى به الروح، فدلّ ذلك على أن الروح غير البدن.

الخامس: قوله عليه الصلاة والسلام[14]: «اذا حُمِلَ الميت على نعشه تُرَفْرِفُ

---

(١) — ج، د.
(٢) سورة آل عمران، آية ١٦٩.
(٣) — أ.
(٤) د: والحي.
(٥) ب، ج، د: مغير له.
(٦) سورة غافر، آية ٤٦.
(٧) ب: مح.
(٨) سورة الفجر، الآيتان ٢٧ — ٢٨.
(٩) ب: تكون، د: يكون.
(١٠) ب، د: يعتوره من.
(١١) ب: فقال.
(١٢) — أ، ج.
(١٣) الآية: ﴿ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسنُ الخالقين﴾ سورة المؤمنون، آية ١٤.
(١٤) أ: صلى الله عليه وسلم، ب: عليه، د: عليه الكم.

روحُه فوق النعش، وتقول: يا أهلي ويا ولدي لا تَلْعَبَنَّ بكم الدنيا كما لعبت بي ــ جمعت المال من حلة ومن غير حلة، ثم تركته لغيري، والتبعة عليّ فاحذروا مثل ما حل بي[1]، فالمترفرف[2] غير المترفرف فوقه»[3].

واعلم أن هذه النصوص تدل على المغايرة بينها وبين البدن، ولا على تجردها واختلف المنكرون لها، فقال ابن الراوندي[4]: انها جزء لا يتجزء في القلب، وقال النظام[5]: انها أجسام لطيفة سارية في البدن، وقيل: قوة في الدماغ، وقيل: في القلب، وقيل: ثلاثُ[6] قوى أحدها في الدماغ وهي النفس الناطقة الحكيمة، والثانية في القلب وهي النفس الغضبية وتسمى حيوانية، والثالثة في الكبد وهي النفس النباتية، والشهوانية، وقيل: الأخلاط؛ وقيل المزاج.

المبحث الخامس:

في حدوث النفس، المليّون[7] لما بينوا ان ما سوى الواحد الواجب لذاته فهو محدث اتفقوا على حدوثها؛ الا أن قوما جوزوا حدوثها قبل حدوث البدن لما روي

---

(١) جـ: ان ينزل بكم مثل ما نزل بي.

(٢) ج: والمترفرف.

(٣) لم نقع على تخريج لهذا الحديث في الكتب الستة.

(٤) هو أبو الحسن أحمد بن يحيى بن إسحاق، من أهل مرو، وراوند قرية بنواحي أصبهان. كان من متكلمي المعتزلة ثم فارقهم وصار ملحداً زنديقاً. وقد اختلف المؤرخون في تحديد وفاته، قال ابن خلكان انه هلك في سنة ٢٤٥ هـ برحبة مالك بن طوق. وقيل ببغداد ــ وعمره أربعون سنة، ويقال إنه عاش أكثر من ثمانين سنة وقيل إنه هلك سنة ٢٥٠ هـ وقال ابن النجار إنه هلك سنة ٢٩٨ (دائرة معارف البستاني ــ بيروت ــ المجلد الاول ص ٤٨٦، ٤٨٧).

(٥) هو ابراهيم بن هانىء البصري المعروف بالنظام (أنظر ترجمته فيا سبق).

(٦) أ، ب، د: ثلث.

(٧) ج: المتكلمون.

في الاخبار: ان الله تعالى خلق الارواح قبل الاجسام بألفي عام[1]؛ ومنعه الآخرون فقوله تعالى: ﴿ثم أنشأناه خلقاً آخر﴾[2]؛ وخالف ارسطا طاليس[3] من قبله، وشرط حدوثها بحدوث البدن، واحتج بأن النفوس متحدة بالنوع[4]، وإلا لكانت مركبة، لاشتراكها في كونها نفساً فكانت جسماً لأن كل مركب جسم، فلو وجدت قبل البدن لكانت واحدة، لأن تعدد افراد النوع بالمادة، ومادتها البدن، فلا تتعدد قبله. ثم إذا تعلقت إن بقيت واحدة لزم أن يعلم كل واحد ما علمه الآخر، وإن لم تبق كانت[5] منقسمة، والمجرد[6] لا ينقسم؛ وقيل[7]: عليه المفهوم من كونه نفساً كونه مدبراً، وهو عرضي لا يلزم التركيب من الشركة فيه وإن سلم فلا نسلم[8] إن كلّ مركب جسمٌ كيف والمجردات بأسرها متشاركة في الجوهرية[9] ومتخالفة بالنوع، وإن سلم الاتحاد بالنوع[10] فلِم لا يجوز يتعدد قبل هذه الأبدان بتعدد أبدان أخر، وعُمْدَتُكم الوثقى في بطلان التناسخ[11] مبني على حدوث النفس،

---

(١) الحديث: «إن الله خلق الأرواح قبل الأجساد بألفي عام، ثم جعلها تحت العرش ثم أمرها بالطاعة لي، فأول روح سلمت على روح عليّ». رواه الأزدي عن عليّ مرفوعاً، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، والشوكاني في الفوائد المجموعة (برقم ٦٤ ص ٣٨٢).

(٢) سورة المؤمنون، آية ١٤.

(٣) ب: أرسطو.

(٤) ب: بالنوع والماهية.

(٥) د: فكانت.

(٦) ــ ب.

(٧) ج ــ قيل، د: فقيل.

(٨) أ: ثم.

(٩) ب، ج، د: الجوهر.

(١٠) ــ ج.

(١١) التناسخ: تناسخوا الشيء، تداولوه، وتناسخت الأزمنة، تتابعت. والتناسخ هو انتقال النفس بعد الموت الى جسم آخر نباتي أو حيواني أو انساني، قال بهذه الفكرة (فيثاغورس) ومن المرجح أنه قد أخذها من الفلسفة الهندية. وقد استعان أفلاطون بهذه الفكرة في التدليل على خلود النفس (د/مراد وهبه: المعجم الفلسفي، الطبعة الثالثة ص ١٣١ ــ ١٣٢).

وهي أن البدن إذا استكمل فاض، وفاض[1] عليه نفس لعموم الفيض[2] ووجود الشرط فلا يتصل به أخرى لان كل واحد يجد ذاته واحداً لا اثنين، فإثبات الحدوث به دور.

المبحث السادس:

في كيفيةَ تَعلُّقِ النفس بالبدن (وتصرفها فيه)[3]، قال[4] الحكماء[5] النفسُ غيرُ حالة ولا مجاورة للبدن لكنها متعلقةٌ به تعلق العاشق بالمعشوق وسبب[6] تعلقها به[7]، توقف كمالاتها ولذاتها الحسيتين والعقليتين عليه، وهي تتعلق أولاً بالروح المنبعث عن القلب، المتكون من ألطف أجزاء الأغذية، فتفيض من النفس الناطقة عليه[8]، قوة تسري بسريانه الى أجزاء البدن وأعماقه، فتسري[9] في كل عضو قوى تليق به، ويكمل بها نفعه بإذن الحكيم العليم. وهي بأسرها تنقسم الى مدركة، ومحركة؛ والمدركة الى ظاهرة وباطنة، أما الظاهرةُ، فهي المشاعر الخمس[10]، الأول: البصر وإدراكه بانعكاس صورة من المرئي الى الحدقة وانطباعها في جزء منها يكون زاوية مخروط معروض[11] قاعدته سطح المرئي، ولذلك يرى[12] القريب أعظم من البعيد. وقيل: باتصال شعاع مخروط يخرج[13] منها الى المرئي، ومنع بأنه لو كان كذلك لتشوش الأبصار بهبوب الرياح فلا يرى المقابل[14] ويرى غيره. (ولاستحال أن يرى الأشياء المتعددة والعظيمة الجرم دفعةً

(١) ـــ أ، ب، د.
(٢) د: الفصل.
(٣) ـــ ب، د.
(٤) د: قالت.
(٥) د: حكماً.
(٦) ـــ أ، ب: سباب.
(٧) ـــ ب، د.
(٨) ـــ ج.
(٩) أ: فتثير، ب: فتسير، د: فينشر.
(١٠) أ: الخمسة.
(١١) د: مفروض.
(١٢) د: ير.
(١٣) ج: يجري.
(١٤) ج: المقابل على هيئة.

واحدة ، لامتناع أن يخرج من حدقتنا ما يتصل بهذه الأشياء ويؤثر في جميعها)[1] .

الثاني : السمع ، وسبب إدراكه وصول الهواء المتموّج الى الصماخ[2] ، وهو قوة مستودعةٌ في مقعره .

الثالث : الشم[3] ، وهو قوة في زائدتين ، هما في مقدم الدماغ ، ويدرك[4] الروائح بوصول الهواء المتكيف بها اليه . وقيل : بوصول الهواء المختلط بجزء تحلل[5] من ذي الرائحة ، ومنع بأن القَدْرَ اليسير من المسك لا يتحلل منه على الدوام ما ينتشر[6] الى مواضع تصل اليها الرائحة .

الرابع : الذوق[7] ، وهو قوة منبث[8] في العصب المفروش على جرم اللسان ، وإدراكه بمخالطة رطوبة الفم بالمذوق ، ووصوله الى العصب .

الخامس : اللمسُ[9] ، وهو قوةٌ منبث[10] في جميع جلد البدن ، وإدراكه بالمماسة والاتصال بالملموس .

.أما الباطنة ، فخمس ، الأول : الحسُّ المشترك ، وهو[11] قوةٌ تدرك صور المحسوسات ، بأسرها ، فإنّا نحكم على هذا بأنه أبيض طيّب الرائحة حلو ، والحاكمُ

---

(١) ــ ب ، د .

(٢) الصماخ : هو قناة الأذن الخارجية التي تنتهي عند الطبل ، وهو مدخل الصوت (معجم المصطلحات ص ٣٨٧) .

(٣) ج : في الشم .

(٤) ج : وقد تدرك .

(٥) ب : يتحلل .

(٦) ب ، د : منتشر .

(٧) ج : في الذوق .

(٨) ج : منبثة .

(٩) ج : في اللمس .

(١٠) ج : منبثة .

(١١) ج : وهي .

لا محالة يحضره المحكوم به، وعليه فلا بدّ من قوةٍ تدركهما[1] جميعاً، ومحلُّها[2] مقدم (البطن الأول من)[3] الدماغ.

الثانية: الخيالُ، وهي[4] قوةٌ تحفظ تلك الصور، فإن الإدراك غير الحفظ، ومحله مؤخر هذا البطن.

الثالثة: الواهمة، وهي قوةٌ تدركُ المعاني الجزئية، كصداقةِ زيد، وعداوة عمرو، ومحلها مقدم البطن الأخير.

الرابع:[5]: الحافظةُ، وهي قوةٌ تحفظ ما يدركه الوهم، ومحلها مؤخر هذا البطن.

الخامسة:[6] المتصرفة، وهي[7] التي تحلّل وتركب الصور والمعاني، وتسمى مفكرة[8]: إن استعملها[9] العقل؛ ومتخيلة: إن استعملها الوهمُ، ومحلها الدودة التي في وسط الدماغ. والدليل على اختصاص القوى بهذه المواضع اختلالُ الفعل بخللها، فالمدرك للجزئيات أولا هي[10] هذه، والنفسُ انما تدركُها بواسطة تلك القوى، وانطباعُ صورها فيها، لانا لو تصوّرنا مربعاً مجنحاً بمربعين، وتصورت

---

(١) ب : تدركها.
(٢) أ : ومحله.
(٣) في + ب.
(٤) د : وهو.
(٥) ب، د : الرابع.
(٦) ب، د : الخامس.
(٧) ــ أ، ب، د.
(٨) أ : متفكرة، ج: متذكرة + ج: متفكرة.
(٩) أ : استأمرها، + أ : استعملها.
(١٠) ــ د.

النفس به يلزم تغاير محلّ الجناحين ، وانقسام النفس ، وهو محال[1] .

وأما الحركة ، فتنقسم الى (اختيارية ، وطبيعية ، فالأولى)[2] باعثة : تحث على جلب المنافع ، وتسمى القوة الشهوانية ، أو على دفع المضار ، وتسمى القوة الغضبية ، والى محركةٍ[3] : تحركُ الاعضاء ، بواسطة تمديد الأعصاب وإرخائها ، وهي المبدأ القريب للحركة .

وأما القوى الطبيعية ، فهي إما لحفظ الشخص ، أو لحفظ النوع . والأولى قسمان ، الأول : الغاذيةُ ، وهي التي تحيل الغذاء الى مشابهةِ المغتذي لتخلف بدل ما يتحلل . الثاني : النامية ، وهي التي تزيد في أقطار البدن على تناسب طبيعيٍّ الى غاية الشيء ؛ والثانية قسمان : الأول : المولّدة[4] ، تفصل جزءاً من الغذاء بعد الهضم ليصير مادة شخص آخر ؛ الثاني : مصورة[5] ، وهي التي تحيلُ تلك المادة في الرحم ، وتفيدها الصور والقوى ، وتخدم هذه القوى الأربع[6] ، أربعٌ أخرٌ ، الأولى[7] : الجاذبةُ ، وهي التي تجذب المحتاج اليه ؛ والهاضمةُ ، وهي التي تغير الغذاء الى ما يصلح أن يكون جزءاً من المغتذي بالفعل ، ولها[8] أربع مراتب ، الأولى : عند المضغ ، والثانية : في المعدة ، وهو أن يصير الغذاء كماء[9] الكشك الثخين ، ويسمى كيلوساً[10] ، والثالثة : في الكبد ، وهي أن يصير الكيلوس أخلاطاً ، هي :

---

(١) أ، ب : مح .
(٢) — ج .
(٣) أ : فاعلة .
(٤) أ : مولدة ، ب ، ج : موحدة .
(٥) أ : والثاني .
(٦) ب : الأربعة .
(٧) — أ .
(٨) د : وله .
(٩) — أ .
(١٠) الكيلوس : هو مستحلب الطعام المهضوم قبل أن يمتص في الامعاء . والتكيلس هو تحول الطعام الى كيلوس (معجم المصطلحات العلمية والفنية ص ٦٠١) .

الدم ، والصفراء ، والسوداء ، والبلغمُ ، والرابعة : في الأعضاء ، والماسكة ، وهي التي تمسك المجذوب ريثما تفعل فيه الهاضمة ، والدافعة ، وهي التي تدفع افضل والمهيأ لعضو آخر اليه .

المبحث السابع :

في بقاء النفوس[1] ، النفس لا تفنى بموت البدن لما سبق[2] من النصوص ونحوها[3] . احتج الحكماء بان النفس غير مادية[4] ، وكل ما يقبل العدم فهو مادي ، فالنفس لا تقبل العدم ، وقد سبق القول في مقدمتيه تقريراً واعتراضاً ، ثم قالوا لها بعد البدن سعادة ٌوشقاوة ، لأنها إن كانت عالمةً بالله تعالى ، و وجوب وجوده ، وفيضان جوده ، وتقدس ذاته عن النقائص ، وكانت نقية عن الهيئات البدنية ، معرضة عن اللذات الجسمانية ، التذت بوجدان[5] كونها[6] نفساً[7] كاملةً شريفةً منخرطةً في سلك المجردات المقدسةِ ، والملائكة[8] المكرمة[9] ، وإن كانت جاهلةً به[10] ، معتقدة ً للأباطيل الزائفة ، تألَّمتْ بإدراك جَهْلِها ، واشتياقها الى المعارف الحقيقية ، ويأسها عن حصولها خالدة مخلدة ، وتمنت العود الى الدنيا

---

(١) أ، ب : النفس .
(٢) ج : بين .
(٣) ــ ب، ج، د .
(٤) ب، ج، د : مادي .
(٥) أ، ب، د : بوجدانها .
(٦) ــ أ، ب، د .
(٧) أ، ب، د : نفسها .
(٨) ج : المكيلة .
(٩) ب : المقربة .
(١٠) ــ أ، ج، د، في + ب .

واكتساب المعالم ؛ وإن اكتسبت من البدن هيئات ذميمة[١] وأخلاقاً ذميمة[٢] ، كذبت بميلانها اليها ، وتعذر حصول[٣] السعادة[٤] لها ، إلا[٥] بعد مدة بحسب رسوخها ودوامها فيها[٦] حتى تزول[٧] ، جعلنا الله[٨] من السعداء الأ برار ، وبعثنا في زمرة الاخيار[٩] ، (والسلام على من اتبع الهدى ، وخشي عواقب الردى)[١٠] .

---

(١) أ : كريمة ، + أ: زميمة ، ــ د .
(٢) د : ميمة .
(٣) أ ، ب ، د : حصولها .
(٤) ــ أ ، ب ، د .
(٥) ــ أ ، ب ، د .
(٦) ج : فيه .
(٧) ج : يزول .
(٨) ب : الله تعالى .
(٩) ب ، د : الاخيار عن وجودة .
(١٠) أ: بمنه وجودة ، ــ ب ، د .

الكتاب الثاني

في الالٰهيات

الباب الاول :

في ذات الله تعالى .. وفيه فصول :

الفصل[1] الاول :
في العلم به ..

وفيه مباحث :

المبحث الأول[2] :

في إبطال الدور والتسلسل ، أما الدور فلأن صريح العقل جازمٌ على تقدم وجود المؤثر على وجود أثره ، فلو أثّر الشيء في مؤثره السابق عليه ، لزم تقدم وجوده على نفسه بمرتبتين ، وهو محال[3] .

وأما التسلسلُ (فيدل على بطلانه وجهان ، الأول : إنه لو تسلسلت)[4] العللُ الى غيرِ النهاية ، فلنفرض جملتين إحداهما من معلولٍ معين والأخرى من المعلول الذي قبله ، وتسلسلنا[5] الى غير النهاية ، فإن استغرقت الثانية الأولى ، بالتطبيق من الطرف المتناهي يكون الناقص مثل الزائد ؛ وإن لم تستغرق يلزم انقطاعها ، والأولى تزيد عليها بمرتبة ، فتكون أيضا متناهية .

الثاني : مجموع الممكنات المتسلسلة محتاج الى كل واحد منها ، فيكون ممكناً محتاجاً الى سبب ، وذلك السبب ليس نفسه وإلا الداخل فيه ، لأنه[6] لا يكون علةً لنفسه ولا[7] لعلله ، فلا يكون علّة مستقلةً للمجموع ، فهو أمر خارجٌ عنه ، والخارج عن كل[8] الممكنات لا يكون ممكناً ؛ لا يقال : المؤثر فيه هو الآحاد التي لا نهاية

---

(١) ـ أ ، ب ، د .
(٢) ب : البحث الأول .
(٣) ب : مح .
(٤) ـ د .
(٥) ج ، د : وتسلسلاً .
(٦) ج : أنه .
(٧) ـ ب .
(٨) ـ د .

لها[1]، لإنه ان أريد بالمؤثر[2] الكل من حيث هو كل، فهو نفس المجموع؛ وإن أريد به أن المؤثر كلٌّ واحد، لزم اجتماع مؤثراتٍ مستقلةٍ على أثر واحد وهو محال[3]؛ وكان المؤثر داخلاً، وقد أبطلناه.

المبحث الثاني:

في برهان على وجود واجب الوجود، ويدل على[4] وجوده[5] وجهان، الأول: إنه لا شك في وجود حادث، وكلُّ حادث ممكنٌ، وإلا لم يكن معدوماً تارة وموجوداً أخرى، وكلُّ ممكنٍ فله[6] سببٌ، وذلك لا بد أن يكون واجباً أو منتهياً اليه، لاستحالة الدور والتسلسل[7].

الثاني: لا شك في وجود موجودٍ، فإن كان واجباً، فهو المطلوب[8]؛ وإن كان ممكناً، كان له سببٌ واجبٌ ابتداءً أو بواسطة؛ ولا يعارض بأنه لو كان واجباً لزاد وجودُه، لما مرَّ، فيحتاجُ الى ذاته، فيكون له سببُ ملاقٍ أو مباين، فيلزم تقدُّم ذاته بوجوده[9] على وجوده، وإمكانه[10] لما بيّنا إن ذاته من حيث هي تُوجِبُ وجودَه، بلا اعتبار وجود وعدم.

المبحث الثالث:

في معرفة ذاته[11]، مذهبُ الحكماء إن الطاقة البشرية لا تفي بمعرفة ذاته تعالى[12]، لأنه غيرُ متصورٍ بالبداهة[13]، ولا قابل للتحديد لانتفاء التركيب فيه،

---

(١) ب : له.
(٢) أ : به المؤثر.
(٣) ب : مح.
(٤) د : عليه.
(٥) — د.
(٦) في + ب.
(٧) ب : التس.
(٨) أ، ب : المط.
(٩) ج : بوجود.
(١٠) أ : أو إمكانه، ج : أو إيجاره.
(١١) ج : ذاته تعالى.
(١٢) — ب.
(١٣) — أ.

ولذلك لما سُئِل موسى عليه الصلاة والسلام[1]، أجاب بذكره خواصه وصفاته[2]، فنسب الى الجنون[3]، فذكر صفات ابين[4]، وقال: ﴿إن كنتم تَعقِلُون﴾[5]، والرسمُ لا يفيد الحقيقة، وخالَفهم المتكلمون، ومنعوا الحصر والزموهم بان حقيقته[6] تعالى، هو الوجود المجرد عندهم وهو معلومٌ.

---

(١) أ، ب: عليه، ج : عليه الكم.
(٢) ــ ج، د : وذاته.
(٣) ج : الحيوان.
(٤) ج : اثنين.
(٥) سورة آل عمران، آية ١١٨.
(٦) د : حقيقة الله.

الفصل الثاني :
في التنزيهات

وفيه مباحث :

المبحث الاول :

إن حقيقته لا تُماثلُ غيره ، وإلا فالموجب لما به يمتاز[١] (عن ذلك الغير)[٢] ، إن كان ذاته لزم الترجيح بلا مرجح ؛ وإن كان غيره ، فإن كان ملاقياً ، عاد الكلام اليه[٣] ولزم التسلسل[٤] ؛ وإن كان مبايناً كان الواجب محتاجاً ، في هويته الى سبب منفصل فكان[٥] ممكناً ، لا يقال : الصفةُ المميزةُ لذاتها اقتضت الاختصاص به[٦] ، كالفصل والعلة ، لأنها معلومةُ الذات فلا تقتضي تَعَيُّن العلّة ، كالجنس والمعلول ، ولو جاز ذلك لجاز أن تتنافى لوازمُ الأمثال .

وقال[٧] قدماء المتكلمين ذاتُه تساوي سائر الذوات في كونه ذاتاً ، إذ المعنى به ما يصحّ أن يُعْلَم ويخبر عنه ، وهو مشترك ، وأيضاً الوجوه الدالة على اشتراك الوجود (تدل عل اشتراك الذات)[٨] ، ويخالفه بوجوب الوجود ، والقدرة التامة ، والعلم التام عند الأكثرين ، وبالحالة الخامسة عند أبي هاشم .

قلنا[٩] : فلعل مفهوم الذات أمرٌ عارضٌ لما صدق عليه ، واشتراك العوارض لا يستلزم اشتراك المعروضات وتماثلها . وقال الحكماء ذاته نفس وجوده المشارك[١٠]

---

(١) أ : تمتاز .
(٢) أ ، ب ، د : عنه .
(٣) ج : فيه .
(٤) أ ، ب : التس .
(٥) ب ، د : وكان .
(٦) — ج ، د .
(٧) ج : قال .
(٨) — ب .
(٩) — د .
(١٠) ج : المشاركة .

لوجودنا ، وتتميز[1] عن وجوداتنا بتجرّده وعدم العروض لغيره ، وقد سبق القول فيه .

المبحث الثاني :

في نفي الجسمية والجهة عنه[2] ؛ الله[3] تعالى ليس بجسم خلافاً للمجسّمة ، ولا في جهةٍ خلافاً للكرّامية والمشبهة[4] . لنا : إنه تعالى لو كان في جهة وحيّز[5] ، فإما أن ينقسم فيكون جسماً ، وكلُّ جسم مركب ومحدث لما سبق . (فيكون الواجب مركباً ومحدثاً ، هذا خُلْف[6] . لا ينقسم)[7] فيكون[8] جزءاً لا يتجزأ ، وهو محالٌ[9] بالاتفاق ، وأيضاً فإنه تعالى لو كان[10] في حيِّز وجهة ، لكان متناهي القدر لما سبق ، وكان[11] محتاجاً في تقدره الى مُخَصِّصٍ ومُرَجِّحٍ[12] ، وهو محال[13] .

احتجوا[14] بالعقل والنقل[15] ، أما العقل[16] فمِنْ وجهين ، الأول : إن بديهة العقل شاهدة[17] بأن[18] كلّ موجودين لا بد وأن يكون احدهما سارياً في الآخر : كالجوهر ، والعرض[19] ؛ أو مبايناً عنه في الجهة : كالسماء والأرض ، والله سبحانه[20] وتعالى ليس محلاً للعالم ولا حالاً فيه ، فيكون مبايناً عنه في الجهة .

---

(١) أ، ب : ويتميز.
(٢) ب، د : عن.
(٣) — ج.
(٤) —، ج.
(٥) د : وحيز وحينذا.
(٦) أ، ب : هف.
(٧) — د.
(٨) د : فيكو.
(٩) أ، ب : مح.
(١٠) — ب.
(١١) أ : فكان.
(١٢) — د.
(١٣) ب : مح.
(١٤) د : واحتجوا.
(١٥) ج : بالمعقول والمنقول.
(١٦) ج : المعقول.
(١٧) د : لشهد.
(١٨) د : ان.
(١٩) أ : وعرضه.
(٢٠) — د.

الثاني : في أن[1] الجسم يقتضي الحيّز والجهة لكونه قائماً بنفسه والله سبحانه[2] وتعالى[3] يشاركه[4] في ذلك ، فيشاركه في اقتضائهما . وأما النقلُ[5] ، فآيات تُشعر[6] بالجسمية ، والجهة .

وأجيب عن الأول : بمنع الحصر وشهادة البديهة ممنوع[7] ، لاختلاف العقلاء فيه . وعن الثاني : بأن الجسم يقتضيهما لحقيقته[8] المخصوصة . وعن الآيات بانها لا تُعارض القواطع العقلية التي لا تقبل التأويل ، فيفوض علمَها الى الله تعالى كما هو مذهبُ السلف[9] ، أو تؤول[10] كما ذكر في المطولات .

المبحث الثالث :

في نفي الاتحاد والحلول[11] ، أما الأول : فلأنه لو اتحد بغيره ، فإن بقيا موجودين فهما بعد اثنين لا واحد ، وإلا لم يتحدا بل عُدِما ، ووجد ثالث أو عُدِمَ أحدُهما وبقي الآخر .

---

(١) ـــ أ .
(٢) ـــ ب ، د .
(٣) ـــ أ .
(٤) ب : يشارك .
(٥) ج : المنقول .
(٦) ج : يشعر ، د : لشعر .
(٧) ـــ ب ، د .
(٨) أ : بحقيقته .
(٩) تقول الآيات : ﴿هو الذي أنزلَ عليك الكتابَ منه آياتٌ مُحكماتٌ هنَّ أمُّ الكتابِ وأخرُ متشابهاتٌ ، فأما الذين في قلوبهم زَيْغٌ فيتَّبعون ما تَشابه منه ابتغاء الفتنةِ وابتغاء تأويله وما يعلمُ تأويلَه الا اللهُ ، والراسخون في العلم يقولون آمنَّا به كلٌّ من عند ربنا ..﴾ (سورة آل عمران آية ٧) ولهذا توقف السلف عن تأويل متشابه الآيات ، وفوضوا أمرها الى الله .
(١٠) أ ، د : تأول .
(١١) د : المحلول .

وأما الثاني: فلأن المعقول منه قيام موجود بموجود على سبيلِ التبعية، ولا يُعقَل ذلك[١] في الواجب، وحكي القول بها عن النصارى، وجمع من المتصوفة، فإن أرادوا ما ذكرناه بان فساده، وإن أرادوا غيره، فلا بد من تصوّره أولاً، ليتأتّى التصديق به إثباتاً[٢] أو نفياً.

المبحث الرابع:

في نفي قيام الحوادث بذاته تعالى[٣]، واعلم أن صفات الباري تعالى[٤]، تنقسم الى إضافات لا وجود لها في الأعيان: كتعلق العلم والقدرة والإرادة وهي متغيرةٌ ومتبدلةٌ[٥]، والى أمور حقيقية: كنفسِ العلمِ والقدرةِ والإرادةِ وهي قديمةٌ لا تتغيرُ ولا تتبدلُ خلافاً للكرّاميةِ.

لنا وجوهٌ، الأول: إن تغيُّر صفاته يوجبُ انفعال ذاته، وهو محالٌ[٦].

الثاني: إن كلَّ ما يصح[٧] اتصافه تعالى[٨] به، فهو صفةُ كمالٍ وفاقاً، فلو خلا عنها كان ناقصاً، وهو محالٌ[٩].

الثالث: لو صحَّ اتصافه بمحدث صح اتصافه به أزلاً، إذ لو قبل ذاته (صفةٌ محدثةٌ لكان ذلك القبول من لوازم ذاته)[١٠]، أو منتهياً الى قابليةٍ دفعاً للتسلسل[١١]، فلا ينفك عنه. وصحة الاتصاف، متوقفة على صحة وجود الصفة توقف النسبة على المنسوب اليه، فيصح وجود الحادث أزلاً، (وهو محالٌ[١٢])[١٣] (فثبت بهذا إن

---

(١) ـــ أ، ب، د.
(٢) ج: و.
(٣) أ.
(٤) ـــ ب، ج.
(٥) ج، د: متبدلة.
(٦) ب: مح.
(٧) د: صح.
(٨) ـــ أ.
(٩) ب: مح.
(١٠) ـــ د.
(١١) ب: للتس.
(١٢) ب: مح.
(١٣) في + ج.

كلّ أزلي لا يتصف بالحوادث)[1] ، وينعكس بعكس النقيض الى أن كلّ ما هو متصفٌ بالحوادث لا يكون أزلياً .

الرابع : المقتضي للصفة الحادثة إن كان ذاته أو شيئاً من لوازم ذاته لزم ترجيح أحد الحائزين[2] بلا مرجح ، وإن كان وصفاً آخر محدثاً[3] لزم التسلسلُ[4] ، وإن كان شيئاً غير ذلك كان الواجب مفتقراً في صفته الى منفصل والكل محال[5] ، ولقائل أن يقول : إنه تعالى[6] لا ينفعل عن غيره ، لكن لِمَ لا يجوز أن يتقضى ذاته تعالى صفات متعاقبة ، كلٌّ واحدةٍ منها مشروطةٌ بانقراض الأخرى ، أو[7] مختصه بوقتٍ[8] وحال لتعلق الإرادة بها وخلفٌ لما زال ، فيكون[9] الكمال مطرداً ، وإمكان الاتصاف (بها لما توقف)[10] على إمكانها لم يكن قبل إمكانها .

احتجوا بأنه تعالى لم يكن فاعل العالم ، ثم صار فاعلاً ، وبأن الصفاتِ القديمةِ يصح قيامها به تعالى[11] ، لمطلق كونها صفات ومعاني ، لأن القدمَ عدمي لا يصلح أن يكون جزءاً من المقتضى . والحوادث تشاركها في ذلك ، فيصح قيامها بذاته تعالى .

وأجيب بأن التغير في الإضافة والتعلق لا في الصفة والمصحح ، لقيام تلك الصفات حقائقها المخصوصة ، أو لعل[12] القدم شرط[13] أو الحدوث مانع .

---

(١) ــ أ ، في + ج .
(٢) ج : الجانبين .
(٣) في + أ .
(٤) ب : التس .
(٥) ب : مح .
(٦) ج : هو سبحانه .
(٧) ب : و .
(٨) في + ب .
(٩) د : فيون .
(١٠) ــ د .
(١١) ــ د .
(١٢) ج : لأن .
(١٣) ج : و .

المبحث الخامس:

في نفي الأعراض المحسوسة عنه تعالى[1]، أجمع العقلاء على أنه سبحانه[2] وتعالى[3] غير موصوف بشيء من الألوان والطعوم والروائح، ولا يلتذ باللذائذ الحسية، فإنها تابعة للمزاج.

وأما اللذة العقلية، فقد جوَّزها الحكماء، فقالوا من تصور في نفسه كمالاً فرح به، ولا شك أن كماله أعظم الكمالات، فلا بد من أن يلتذ[4] به.

---

(١) — ب، ج، د.
(٢) — ج.
(٣) — أ، د.
(٤) — ج.

الفصل الثالث[1] :

في التوحيد

احتج عليه الحكماءُ بأن وجوب الوجود نفسُ ذاته فلو شارك فيه غيره امتاز عنه[2] بالتعيُّن، ويلزم التركيب. والمتكلمون بأنا لو فرضنا إلهين، لاستوت الممكناتُ بالنسبة اليهما، فلا يوجد شيء منها لاستحالة الترجيح بلا[3] مرجِّح، وامتناع[4] اجتماع مؤثرين على أثر واحد، وأيضاً فإن أراد أحدُهما حركة جسم، فإن أمكن للآخر[5] إرادة سكونه، فلنفرض. وحينئذ[6]، اما أن يحصل مرادهما، أو لا يحصل مرادُ كل واحد منهما، وكلاهما محال[7]، أو يحصل مراد أحدهما وحده، فيلزم عجز الآخر[8]، وإن لم يكن فيكون المانع إرادة الآخر، فيلزم عجزه، والعاجز لا يكون إلهاً، ويجوز التمسكُ بالدلائل النقليةِ لعدم توقفها عليه[9].

---

(١) ب : الخامس.

(٢) ج : عن غيره.

(٣) ب : من غير.

(٤) ب : وامتياز.

(٥) ج : الآخر.

(٦) أ : وحـ، د، ب : وح.

(٧) أ، ب : مح.

(٨) د : الآخرى.

(٩) — ج.

الباب الثاني
في صفاته تعالى

الفصل[1] الاول:
في الصفات التي يتوقف[2] عليه أفعاله[3].

وفيه[4] مباحث:

المبحث الأول[5]:

في القدرة، اتفق المتكلمون على أنه تعالى قادرٌ، لأنه لو كان موجباً بالذات ولم يتوقف تأثيره على شرط حادث، لزم قدم العالم، وإن توقف فإما أن يتوقف على وجوده، فيلزم اجتماعُ حوادث متسلسلةٍ لا نهاية لها، وهو محالٌ[6]، أو على ارتفاعه، فيلزم حوادث متعاقبة لا أول لها، وهو أيضاً محال[7]، لأن جملة ما حدث الى زمان الطوفان إذا أطبق بما مضى الى يومنا، فإن لم يكن في الثاني ما لا يكون بازائه في الأول شيء، لساوى الزائد الناقص، وإن كان انقطع[8] الأول والثاني[9]، إنما زاد عليه بقدر متناهٍ، فيكون متناهياً.

قيل: تخلف عنه العالم لامتناع وجوده أزلاً؛ قلنا: وجوده ساكناً من الموجب لم يكن ممتنعاً سلمناه، لكن كان من الممكن أن يتقدم[10] وجودُه.

قيل: الجملتان غيرُ موجودتين، فلا توصفان[11] بالزيادة والنقصان، ونوقض بالزمان.

---

(١) ــ أ، ج، د.
(٢) أ: تتوقف.
(٣) ــ ب.
(٤) ــ ب.
(٥) ب: البحث الأول.
(٦) ب: مح.
(٧) أ، ب: مح.
(٨) في + ب.
(٩) ــ د.
(١٠) ب: مقدم.
(١١) ب، ج، د: يوصفان.

قيل : لِمَ لا يجوز أن يكون موجد العالم وسطاً مختاراً ؛ قلنا[1] : لأن كلّ ما سوى الواجب[2] ممكنٌ ، وكلُّ ممكن مفتقرٌ الى مؤثر ، وكلُّ مفتقر محدث ، لأن تأثير المؤثر فيه بالإيجاد لا يجوز أن يكون حال[3] البقاء لاستحالة إيجاد الموجود ، فبقي اما[4] أن يكون حال[5] الحدوث ، أو العدم ، وعلى التقديرين يلزم حدوث الأثر .

احتج المخالفُ بوجوه ، الأول[6] : أن المؤثر إن استجمع الشرائط وجب الأثر ، وإلا لكان فعله تارةً[7] وتركه أخرى ترجيحاً بلا مُرَجِّح ، وإن لم يستجمع امتنع .

وأجيب بأن القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر[8] (بلا مرجح)[9] ، كما إن الجائع يختار أحد الرغيفين المتماثلين[10] من كل الوجوه[11] ، والهارب من السبع يسلك أحد السبيلين بلا مرجح ، وليس ذلكَ كحدوث الحادث بلا سبب أصلاً ، فإن البديهة شاهدة[12] بالفرق بينهما ، وبأن المؤثر استجمع شرائطه الممكنة[13] ، ووجود الفعل موقوف على تعلق الإرادة به[14] .

الثاني[15] : إن اقتدار القادر نسبةٌ ، فيتوقف على تميز المقدور في نفسه المتوقف على ثبوته ، فيلزم الدور . ونوقض بالإيجاب ، ثم أجيب بأن التميز في علم القادر ، لا في الخارج .

---

(١) ـــ ج .
(٢) أ : الواحد .
(٣) ج : حالة .
(٤) ـــ ج ، د .
(٥) ج : أما حال .
(٦) د : آ .
(٧) ب : المؤثر في العالم .
(٨) ب : الأخرى .
(٩) ـــ أ ، ب .
(١٠) ـــ ب ، د : متماثلين .
(١١) د : الوجود .
(١٢) ـــ ب .
(١٣) أ : المكنة .
(١٤) ـــ ب .
(١٥) د : بَ .

الثالث[١] : إن[٢] المقدور لا يخلو[٣] عن وجود أو عدم، والحاصل واجبٌ، والمقابلُ له[٤] ممتنع، فانتفت الممكنة[٥].

وأجيب بأن الممكنة[٦] حاصلةٌ في الحال من الإيجاد في الاستقبال، أو حاصلة في الحال بالنظر الى ذاته مع عدم الالتفات[٧] الى ما هو عليه.

الرابع[٨] : الترك نفيٌ محض ٌ وعدمٌ مستمر، فلا يكون مقدوراً أو فعلاً. وأجيب بأن القادر هو الذي يصح منه أن يفعل، وأن لا يفعل، لا أن يفعل الترك.

فرع: إنه تعالى قادرٌ على كل الممكنات إذ الموجب للقدرة ذاته[٩] ونسبته الى الكلّ على السواء، والمصحح للمقدورية هو الإمكان المشترك بين الجميع. وقالت الفلاسفة إنه تعالى واحدٌ، والواحدُ[١٠] لا يَصْدُرُ عنه إلا واحد، وقد سبق القولُ عليه. وقال المنجّمون مدبر هذا العالم هو الافلاك والكواكبُ، (إما لكونه تعالى موجباً، أو لكونه قادراً، لكن فوض ذلك اليها، قالوا وذلك)[١١] لما نشاهده من أن تغيّر الأحوال مرتبطٌ بتغير أحوال الكواكب.

وأجيب بأن الدوران لا يقطع بالعلية، لتخلفها عنه في المضافين، وجزءُ العلة وشرطها ولازمُها.

وقالت الثنوية: إنه لا يقدر (على الشر، وإلا لكان شريراً والتزم[١٢])[١٣]؛ (وقالت المجوس: هو قادرٌ عليه إلا أنه لا يفعله لحكمةٍ وسموه يزدان، ونسبوا ما في

---

(١) د: جَ.
(٢) ــ ب، د.
(٣) أ، ب: لا يخ.
(٤) ــ ب، د.
(٥) أ: المكنة.
(٦) أ: المكنة.
(٧) د: الاتفاق.
(٨) د: ر.
(٩) د: ذاته تعالى.
(١٠) ــ أ، ب، د.
(١١) ــ أ، ب، د.
(١٢) ب: والزم.
(١٣) ــ د.

العالم من الشرور الى الشيطان وسموه أهرمن؛ وأجيب عنه بأنه مبني على الحسنِ والقبيح العقليين، وسيأتي الكلام عليهما)[1].

(وقال النَّظام: انه لا يقدر)[2] على القبيح، لأنه يدلُّ على الجهل أو الحاجة، وجوابه أنه لا قبيح بالنسبة اليه، وإن سَلِم فالمانع حاصلٌ لأن[3] القدرة زائلة.

وقال البلخي[4]: انه تعالى[5] لا يقدر على مثل فِعْل العبد، لأنه طاعةٌ، أو سَفَهٌ، أو عَبَثٌ. وأجيب بأن هذه الأمور اعتبارات تعرض للفعل[6] بالنسبة الى العبد.

وقال أبو علي وابنه[7]: إنه تعالى[8] لا يقدر على نفس مقدور العبد، إلا لو أراده[9] أو كرهه العبد، لزم وقوعُه ولا وقوعه للداعي والصارف.

وأجيب بأن المكروه لا يقع إذا لم[10] يتعلقْ به إرادة أخرى.

---

(١) ــ أ، ب، د.
(٢) ــ د.
(٣) أ: لا ان.
(٤) هو أبو القاسم عبدالله بن محمود الكعبي البلخي الخراساني، أحد أئمة المعتزلة وشيخ الكعبية منهم، له آراء ومقالات في الكلام انفرد بها. وقد أقام البلخي ببغداد مدة طويلة، وتوفي ببلخ سنة ٣١٩هـ (وفيات الأعيان ٢/٢٤٨، الفرق بين الفرق ص ١٨١، الملل والنحل ٧٧/٧٨).
(٥) ــ ب.
(٦) ــ ب.
(٧) يقصد: الجبائيان.. أبو علي الجبائي وابنه أبو هاشم.
(٨) ــ أ، ج، د.
(٩) أ، ب: و.
(١٠) أ: ما لم.

الثاني : إنه تعالى[1] عالمٌ ويدل عليه وجوه ، الأول[2] : انه مختارٌ ، فيمتنع تَوَجُّهُ قصده الى ما ليس بمعلوم .

الثاني[3] : ان من تأمل أحوال المخلوقات ، وتفكر في تشريح الأعضاء ومنافعها وهيئة الأفلاك والكواكب وحركاتها ، علم بالضرورة حكمة مبدعها ، وما يرى من عجائب أفعال الحيوانات ، فمن أقدار[4] الله تعالى إياها والهامه لها .

الثالث[5] : إن ذاته تعالى[6] هويةٌ مجردةٌ حاضرةٌ له ، فيكون علماً به[7] إذ العلم حضور الماهية[8] المجردة ، وهي مبدأ لجميع[9] الموجودات ، والعالمُ بالمبدأ عالمٌ بدونه[10] ، لأن من علم [11] ذاته[12] علم كونه مبدئاً لغيره ، وذلك يتضمن العلم به ، فيكون عالماً بالجميع .

الرابع[13] : إنه تعالى مجردٌ ، وكلُّ مجردٍ يجب أن يعقل ذاته وسائر المجردات ، لأنه يصح أن يعقل ، وكل ما[14] يصح أن يعقل ذاته[15] يمكن أن يعقل ذاته[16] مع غيره ، فيكون حقيقةً مقارنةً له ، إذ التعقل يستدعي حضور ماهيّة[17] في العاقل ، وصحة المقارنة لا يشترط فيها كونها في العقل ، لأنه[18] مقارنتها للعقل والشيء لا

---

(١) أ : في أنه سبحانه وتعالى ، ج : الله تعالى ، د : في أنه تعالى .
(٢) د : آ .
(٣) د : بَ .
(٤) ب : اقتدر .
(٥) د : جَ .
(٦) د : ان ذاته الله تعالى .
(٧) ج : بها .
(٨) أ : المهية .
(٩) ب : جميع .
(١٠) ب : بذي المبدأ .
(١١) — ب .
(١٢) — د .
(١٣) د : رَ .
(١٤) ج : من .
(١٥) — أ ، ب ، د .
(١٦) — أ ، ب ، د .
(١٧) أ : ماهيته .
(١٨) ج : لأنها .

يكون شرطاً في[1] نفسه، فيصح اقتران ماهيته الموجودة في الخارج بالماهيات المعقولة، ولا معنى للتعقل إلا ذلك، وكلٌّ من يعقل غيره أمكنه أن يعقل كونه عاقلاً له[2]، وذلك يتضمن كونه عاقلاً لذاته، وكلٌّ ما يصح للمجرد وجب حصولُه، إذ القوةُ من لواحق المادة، لا سيما في حقِّ الله تعالى، فإنه واجبُ الوجود من جميع جهاته[3]، والوجهان الأخيران معتمدُ الحكماء، وفيهما نظرٌ.

احتج المخالفُ بوجوه، الأول[4]: إنه لو عقل شيئاً عقل[5] ذاته، لأنه يعقل إنه عقلهٌ وهو محالٌ[6]، لاستحالة حصول النسبة بين الشيء ونفسه، وحصولُ الشيء في نفسه؛ ونوقض بتصور الانسان نفسه؛ ثم أجيب عنه بأن عِلْمَه بنفسه صفةٌ[7] قائمةٌ[8] متعلقةٌ[9] بذاته تعلقاً خاصاً.

الثاني[10]: إن[11] علمه لا يكون عين[12] ذاته لما سنذكره، فهو صفةٌ قائمةٌ به متعلقة[13] بذاته لازمة، فيكون ذاتهُ قائماً[14] وفاعلاً معاً، وقد سبق الجواب عنه.

الثالث[15]: لو كان العلم صفة كمالٍ لكان الموصوف به تعالى[16] ناقصاً لذاته ومستكملاً[17] لغيره[18]، وإن لم يكن لزم تنزيهه عنه اجماعاً. وأجيب بأن كمالها لكونها صفة ذاته، لاكمال ذاته، من حيثُ انه متصف به.

---

(١) ـــ أ.
(٢) ـــ ب.
(٣) ب : الجهات.
(٤) د : أ.
(٥) أ : لعقل.
(٦) ب : مح.
(٧) ـــ ج.
(٨) ج : به.
(٩) ب، ج، د : متعلق.
(١٠) د :أ ب.
(١١) ب : بأن.
(١٢) ـــ ب، ج، د.
(١٣) في + ج، ـــ أ، ب، د.
(١٤) ب، د : قابلاً.
(١٥) د : جَ.
(١٦) ـــ د.
(١٧) ج : ومتكملاً.
(١٨) أ : بغيره.

فرعان، الأول[١]: إنه تعالى عالم بكلِّ المعلومات كما هي، لأن الموجب لعالميته ذاته، ونسبة ذاته الى الكل على[٢] السواء، فلما أوجب كونه علماً بالبعض أوجب كونه[٣] عالماً بالباقي.

وقيل: يعلم الجزئيات على وجهٍ[٤] كلي إذ لو علمها جزئياً، فعند تغيّر المعلوم، يلزم الجهل أو التغير في صفاته.

وقلنا: تتغيرُ[٥] الإضافة والتعلقُ دون العلم.

وقيل: لا يعلم ما لا يتناهى، لأنه ليس بمتميزٍ، والمعلوم متميزٌ، ولأنه يستلزم علوماً لا نهاية لها.. قلنا: المعلوم كلٌّ واحد منها، والعلم القائم بذاته صفةٌ واحدةٌ، واللا نهايةُ في التعلق والمتعلق.

الثاني[٦]: إنه تعالى عالم بعلم مغاير لذاته خلافاً لجمهور المعتزلة، وغيرُ متحد به خلافاً للمشائين، وكذا قدرتُه. لنا: إن[٧] البديهة تفرّق بين قولنا ذاته، وبين قولنا عالمٌ وقادرٌ؛ وأيضا العلمُ، اما إضافة مخصوصةٌ، وهي التي سماها الجبائيان عالمية، أو صفةٌ تقتضي تلك[٨] الإضافة، وهي مذهب أكثرُ أصحابنا، أو صور المعلومات القائمة بأنفسها، وهي مثل الأفلاطونية[٩]، أو بذاته تعالى، كما هو مذهب جمهور الحكماء، وأيا ما كان فهو غير ذاته، وفساد الاتحاد سبق ذكره.

احتجوا بوجوه، الأول: لو قامت بذاته صفةٌ، لكانت[١٠] ذاته مقتضياً[١١] لها، فيكون قابلاً وفاعلاً معاً وهو محالٌ[١٢]. قلنا: سبق جوابُه.

---

(١) د ـ آ.
(٢) ـ د.
(٣) ـ ب.
(٤) ب: بوجه.
(٥) ب، ج، د: يتغير.
(٦) ـ د.
(٧) ـ ب.
(٨) ب: ذلك.
(٩) ب: المثل الافلاطوني.
(١٠) أ، ب: لكان.
(١١) ج: مقتضية.
(١٢) أ، ب: مح.

الثاني : قيل[1] : لو قامت[2] بذاته صفةٌ وكانت قديمةً ، لزم كثرة القدماء ، والقول به[3] كفرُ بالإجماع ، ألا ترى أنه تعالى[4] كفَّر النصارى بتثليثهم ، وهو اثباتهم الأقانيم الثلاثـة[5] ، التي هي الوجود والعلم والحياةُ ، فما ظنك بمن أثبت ثمانية[6] أو تسعة[7] ولزم التركيب في ذاته لأنه يشاركُ الصفة في قدمه ويتميز عنها بخصوصيةٍ[8] ، وإن كانت حادثة لزم قيام الحوادث بذاته .

وأجيب بأن القول بالذوات القديمة كفرٌ، دون القول بالصفات القديمة ، والنصارى وإن سموا ما أثبتوه[9] صفات ، إلا انهم قائلون بكونها ذوات في الحقيقة ، لأنهم قالوا بانتقال أقنوم الكلمة ،أعني العلم الى بدن عيسى (عليه السلام)[10]، والمستقل بالإنتقال هو الذات والقدم عدميّ ، فلا يلزم التركيب عن الاشتراك فيه .

الثالث : عالميَّةُ الله تعالى وقادريته واجبتان[11] ، فلا يعللان[12] بعلم وقدرة .

وأجيب بأن العالميّة واجبةٌ بالعلم الواجب لاقتضاء الذات له ، لا بذاتها[13] ليمتنع التعليلُ ، وكذا القادرية .

الرابع[14] : لو زاد علمه وقدرته لاحتاج في أن يعلم ويقدر الى الغير ، وهو محال[15] .

---

(١) ــ أ ، ب .
(٢) أ ، د : قام .
(٣) أ ، ب : بها .
(٤) ــ ج .
(٥) أ ، ب ، د : الثلثة ، ج : الثلاث .
(٦) ج : ثمانيا .
(٧) ج : تسعا .
(٨) ب : بخصوصيتها .
(٩) ب ، د : أثبتوا .
(١٠) أ : السلم ، ــ ب ، د .
(١١) أ ، ب ، د : واجبة .
(١٢) أ ، ب ، د : يعلل .
(١٣) ب : لا بذاته .
(١٤) مطموسة في ج .
(١٥) أ ، ب : مح .

وأجيب بأن ذاته تعالى[1] اقتضت[2] صفتين موجبتين للتعلقات العلميّة والإيجاديّة، فإن أردتم بالحاجة[3] هذا المعنى فلا نسلم[4] استحالته، وإن أردتم غيره، فبيّنوه.

المبحث الثاني :

في الحياة[5]، اتفق الجمهور على أنه تعالى حيٌّ، لكنهم اختلفوا في المعنى، فذهب الحكماء وأبو الحسين[6] الى أن حياته[7] عبارة[٭] عن صحة اتصافه بالعلم والقدرة[8]، وذهب الباقون الى أنها عبارة[٭] عن صفةٍ تقتضي هذه الصحة، ويدلُّ عليها أنها لو لم تكن كذلك لكان اختصاصه تعالى بهذه الصحة ترجيحاً بلا مرجح، وينتقض باتصافه تعالى[9] بتلك الصفة، ويندفعُ بأن ذاته[10] المخصوص كاف في التخصيص والاقتضاء.

المبحث الثالث :

في الإرادة، توافق الجمهور على أنه تعالى مريدٌ، وتنازعوا في معنى إرادته، فقال الحكماء هي علمه بأنه كيف ينبغي أن يكون نظام الوجود حتى يكون على

---

(١) ــ ج.
(٢) أ : اقتضى.
(٣) ج : الخاصة.
(٤) أ، ب فلا نم.
(٥) أ، ب، د : الحيوة.
(٦) هو : محمد بن علي الطيب، البصري، المعتزلي (أبو الحسين) متكلم، أصولي، كان من أئمة المعتزلة المشهورين، ولد في البصرة، وسكن بغداد، وتوفي بها سنة ٤٣٦ هـ (وفيات الأعيان ترجمة رقم ٥٨١).
(٧) ب، د : حيوانه.
(٨) ــ ج، د.
(٩) ــ أ.
(١٠) ب : ذاته تعالى.

الوجه الأكمل ويسمونه[1] عناية؛ وفسرها أبو الحسين بعلمه بما في الفعل من المصلحة الداعية الى الإيجاد؛ والنجار[2] بكونه غير مغلوب ولا مكروه؛ والكعبي[3] بكلمة في أفعال نفسه وأمره لأفعال[4] غيره؛ وقال أصحابنا، وأبو علي وأبو هاشم، والقاضي عبد الجبار إنها صفةٌ زائدةٌ مغايرةٌ للعلم والقدرة، مرجّحةٌ لبعض مقدوراته على بعض.

لنا: ان تخصيص[5] بعض المقدورات بالتحصيل[6] وبعضها بالتقديم والتأخير لا بد من مُخصِّص وهو ليس نفسُ العلم فانه تابعٌ للمعلوم ولا القدرة، فإن[7] نسبتها الى الجميع على وتيرة[8] واحدة فلا تُخصص[9]، ولأن شأنها التأثير والايجاد والموجِد من حيث هو موجّد غير المرجّح من حيث هو مُرجّح لتوقف الإيجاد على الترجيح، لا يقال إمكان وجود كلِّ حادث مخصوص بوقت معين، أو وجوده مشروط باتصال فلكيٍّ أو علمه تعالى بحدوثه في ذلك الوقت، أو بما في حدوثه فيه من المصلحة يرجحه لأن خلاف المعلوم والأصلح محال[10]، لأنّا نقول: الممتنع لا يصير ممكناً، والكلام في تلك الاتصالات والحركات والأوضاع أيضاً كالكلام[11] فيها[12]، فإن الأفلاك لبساطتها كما أمكن أن تتحرك[13] على هذا الوجه، أمكن أن

---

(١) ج: ويسمونها..

(٢) هو أبو عبدالله الحسين بن محمد بن عبدالله البغدادي، المعروف بالنجار، شيخ النجارية من المعتزلة. كان حائكاً، وهو من المجبرة، له مناظرات مع النظام، توفي حوالى سنة ٢٣٠ هـ (الفَرْق بين الفِرَق، ص ٢٠٧).

(٣) هو أبو القاسم الكعبي البلخي (أنظر ترجمته فيما سبق).

(٤) أ: في أفعال.

(٥) في + ب.

(٦) مطموسة في ب.

(٧) ج: لأن.

(٨) ج: وثيرة، د: وبترة.

(٩) أ: تخصيص.

(١٠) أ: مح.

(١١) ب: الكلام، — ج، د.

(١٢) — ج، د.

(١٣) أ: يتحرك.

تتحرك[١] على خلافه، وأن تتحرك[٢] بحيث تصيرُ[٣] النقطة[٤] دائرة[٥] أخرى[٦]، وأن تكون الكواكب في جانب غير ما هي[٧] فيه، والعلم بأن الشيء سيوجد (انما يتعلق به إذا كان هو[٨] بحيث سيوجد)[٩]، فالحيثية[١٠] سابقة على العلم فلا تكون منه، وأما رعاية الأصلح فغير واجبة على ما سنذكره.

احتج المخالف بأن الإرادة لو تعلقت بغرض[١١]، لكان الباري تعالى ناقصاً بذاته[١٢] مستكملاً بغيره، وهو محالٌ[١٣]. وأجيب بأن تعلُّقها بالمراد لذاتها، لا لغيرها.

فرع: إرادته غير محدثه، وقالت المعتزلةُ: إرادته قائمةٌ بذاتها حادثة لا في محلٍّ؛ وقالت الكرّامية: هي صفةٌ حادثةٌ في ذاته تعالى[١٤].

لنا: وجهان، الأول: إن وجود كلّ حادث[١٥] موقوفٌ على تَعَلُّقِ الإرادة به[١٦]، فلو كانت إرادته محدَثةً احتاجت الى إرادة أخرى، ولزم التسلسل[١٧].

الثاني: قيام الصفة بنفسها غير معقول، ومع ذلك كان اختصاصُ ذاته بها[١٨] تخصيصاً بلا مُخَصِّص (وهو ممنوع)[١٩]، لأن[٢٠] نسبتها الى جميع الذوات على السواء[٢١] وكونها لا في محلٍّ مفهوم سلبي لا يَصْلحُ أن يكون مُخَصِّصاً، وقيامُ الصفة الحادثة بذاته[٢٢]، ممتنعٌ لما سبق.

---

(١) أ : يتحرك.
(٢) أ : يتحرك.
(٣) ب، د : يكون.
(٤) ب، د : المنطقة.
(٥) ج : مداراً.
(٦) — ج.
(٧) ب، د : هو.
(٨) — ج.
(٩) في + أ.
(١٠) ج : والحيثية.
(١١) أ، ب، د : لغرض.
(١٢) أ، ب : لذاته.
(١٣) أ، ب : مح.
(١٤) — أ، ج، د.
(١٥) ب، د : محدث.
(١٦) — أ، د.
(١٧) ب : التس.
(١٨) ب : به.
(١٩) — ب، د.
(٢٠) د : ولان.
(٢١) أ : سواء.
(٢٢) ب : بذاتها.

الفصل الثاني :
في سائر الصفات

وفيه مباحث :

المبحث الاول :

في السمع والبصر، دلت الحججُ السمعية على أنه سبحانه[1] وتعالى[2] سميعٌ بصيرٌ، وليس في العقل ما يصرفها عن ظواهرها، فيجب الإقرار بها، (ولأنه تعالى عالمٌ)[3]، (فيكون عالماً)[4] بالمسموعات والمبصرات حال حدوثها، وهو المعنى بكونه[5] سميعاً بصيراً.

واستدل بأن الحيَّ لو لم[6] يتصف بهما كان ناقصاً، وهو إقناعي لأنه[7] متوقفٌ[8] على أن كلَّ حي يصح أن يتصف بهما، وأن عدم اتصاف الحي بهما نقصٌ، وللمخالفُ أن يمنعها[9].

احتج المخالفُ بوجهين، الأول: إن سمعه وبصره إن كانا قديمين لزم قدمُ المسموع والمبصر وهو باطلٌ[10] (عندكم، وإن كانا محدَّثين كانت[11] ذاته محلَّ الحوادث وهو محالٌ[12]. وأجيب عنها بأنها صفتان قديمتان مستعدتان للإدراك[13]، وهو تعلقها بالمسموع والمبصر)[14] عند وجودهما.

---

(١) ـــ ب.
(٢) ـــ أ، د.
(٣) ـــ أ، ج.
(٤) ـــ ج.
(٥) ب : بكون.
(٦) أ : ان لم.
(٧) ب : لا.
(٨) ج : يتوقف.
(٩) ب : يمنع.
(١٠) أ : بط، ب : باط.
(١١) أ، ب : كان.
(١٢) أ، ب : مح.
(١٣) أ : تقتضيان الادراك.
(١٤) ـــ د.

الثاني : السمعُ والبصرُ تأثر الحاسة أو إدراكٌ مشروط به ، وهما (على الله تعالى محال[1])[2] . وأجيب بمنع الصغرى .

المبحث الثاني :

في الكلام ، تواتر إجماع الانبياء عليهم (الصلاة والسلام)[3] ، واتفاقهم على أنه سبحانه[4] وتعالى[5] متكلّم وثبوتُ نبوتهم غير متوقف[6] (على كلامه تعالى[7])[8] ، فيجب الإقرار به وكلامه ليس بحرف ولا صوت يقومان بذاته تعالى[9] خلافاً للحنابلة والكرامية ، أو بغيره خلافاً للمعتزلة ، بل هو المعنى القائم بالنفس[10] ، المعبر عنه بالعبارات المختلفة المتغيرة[11] المغاير[12] للعلم والإرادة ، لأنه تعالى[13] قد يخالفهما ، فإنه تعالى أمر أبا لهب بالإيمان مع علمه بأنه لا يؤمن ، وامتناع إرادته لما يخالف علمه ، والإطناب في ذلك قليل الجدوى[14] ، فإن كنه ذاته وصفاته محجوب عن نظر العقول[15] .

فرع : خبر الله تعالى صدقٌ ، لأن[16] الكذب نقصٌ والنقصُ على الله تعالى[17] ، محال[18] .

---

(١) أ، ب : مح.
(٢) د : محالان على الله تعالى.
(٣) أ : السلم، ب، ج : الكم.
(٤) ـ ب.
(٥) ـ أ، د، ج : تعالى.
(٦) ج : متوقفة، د : موقوف.
(٧) ـ أ، ج.
(٨) ـ د.
(٩) ـ أ، ج، د.
(١٠) د : بذاته تعالى.
(١١) ب : المتغايرة.
(١٢) ب : المتغيرة.
(١٣) ـ ج، د.
(١٤) ب : العقل.
(١٥) ب : فان.
(١٦) ـ د.
(١٧) أ، ب : مح.
(١٨) يؤدي الاطناب الذي يتفاداه البيضاوي في هذه القضية الى القول بالأمرين التكويني والتكليفي على النحو الذي نجده عند بعض المتكلمين وعند ابن عربي من الصوفية .. ومجمل هذا القول إن الله أمرين ، أحدهما يتعلق بمسألة الخلق والايجاد (التكويني) والأمر الآخر يتعلق بالأمر والنهي ويترتب عليه الثواب والعقاب (الأمر التكليفي) .

المبحث الثالث :

في البقاء ، ذهب الشيخ[١] الى أنه تعالى[٢] باق ببقاء قائم بذاته[٣] ، ونفاه القاضي ، وامام الحرمين ، والإمام[٤] . واحتجوا[٥] بأن البقاء لو كان موجوداً لكان[٦] باقياً ببقاء آخر[٧] ولزم التسلسل[٨] ، وبأن كونه تعالى[٩] باقياً لو كان ببقاء[١٠] قائم به ، لكان واجب الوجود لذاته[١١] واجباً بالغير ، هذا خلف[١٢] . احتج الشيخ بأنَّ الشيء حال حدوثه لا يكون باقياً ، ثم يصير باقياً والتبدل والتغير ليس[١٣] في ذاته ولا في عدم[١٤] . ونوقض بالحدوث ، واعلم أن المعقول من بقاء الباري تعالى[١٥] ، امتناع عدمه وبقاء الحوادث مقارنة وجوده[١٦] لزمانين فصاعداً ، وقد عرفت أن الامتناع ومقارنة[١٧] الزمان[١٨] من المعاني العقلية[١٩] التي لا وجود لها في الخارج .

المبحث الرابع :

في صفات أخرى[٢٠] اثبتها الشيخ ، وهي[٢١] الاستواءُ واليدُ والعينُ والوجهُ ، بالظواهر[٢٢] الواردة بذكرها[٢٣] ، وأوّلها الباقون وقالوا المراد بالاستواء الاستيلاء ، وباليد القدرة ، وبالوجه الوجود ، وبالعين البصر ، والأولى اتباع السلف في الايمان بها ، والردُّ[٢٤] الى الله تعالى .

---

(١) يقصد : الشيخ أبو الحسن الأشعري .
(٢) — أ ، د .
(٣) ب ، د : به .
(٤) يقصد : الإمام فخر الدين الرازي .
(٥) ب : احتج .
(٦) ب : كان .
(٧) — ج ، د .
(٨) ب : التس .
(٩) — ب ، ج ، د .
(١٠) أ ، د : لبقاء .
(١١) د : بذاته .
(١٢) أ ، ب : هف .
(١٣) — ب ، ج ، د .
(١٤) ج : عدمه ، في + د .
(١٥) — ب .
(١٦) أ : وجودها .
(١٧) د : والمعاونة .
(١٨) د : الذاتية .
(١٩) ب : المعقولة .
(٢٠) ب ، ج ، : آخر .
(٢١) ب ، د : وهو .
(٢٢) ب ، د : للظواهر .
(٢٣) ج : بها .
(٢٤) أ : فالرد .

المبحث الخامس:

في التكوين، قالت الحنيفية التكوين صفةٌ قديمةٌ تغاير القدرةَ، فإن مُتَعلَّقَ القدرة قد لا يوجد أصلاً بخلاف مُتَعلَّق التكوين، والقدرة متعلقة بإمكان الشيء والتكوين بوجوده[1].

قلنا: الإمكان بالذات، فلا يكون بالغير، والتكوين هو التعلق الحاليّ، ولذلك يترتب عليه الوجود، كما قال الله تعالى[2]: ﴿ **انما أمرُه إذا أرادَ شيئاً أن يقول له كُن فيكون** ﴾[3].

المبحث السادس:

في أنه تعالى[4] يصح أن يُرى في الآخرة، بمعنى أنه ينكشف لعباده المؤمنين في الآخرة انكشاف البدر المرئي، خلافاً للمعتزلة من غير ارتسام أو[5] اتصال شعاع به[6]، وحصول مواجهةٍ خلافاً للمشَبِّهَةِ والكرامية. أما الأول: فيدل عليه وجوه سمعيةٌ[7]، الأول[8]: أن موسى (عليه الصلاة والسلام)[9] سأل الرؤية، فلو استحال لكان[10] سؤاله جهلاً وعبثاً[11][12].

---

(١) ب : لوجوده.

(٢) ــ أ.

(٣) سورة يس آية ٨٢.. وفي أ وليس في بقية النسخ (أنا امرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون) والآية على الوجه الصحيح ﴿ **انما قولُنا لشيء إذا أرَدْناه أن نقولَ له كُنْ فيكونُ..** ﴾ سورة النحل. آية ٤٠.

(٤) د : سبحانه.

(٥) أ، ب، ج : و.

(٦) ب : له.

(٧) ــ بّ.

(٨) د : آ.

(٩) أ : عليه، ب، ج : عليه الكم.

(١٠) أ : كان.

(١١) أ، د : أو عبثاً.

(١٢) إشارة لقوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ **ولما جاء موسى لميقاتنا وكلَّمهُ ربُّه قال رب أرِني أنظرْ اليك..** ﴾ آية ١٤٣.

الثاني[١] : انه تعالى علقها باستقرارِ الجبل[٢] ، وهو من حيث هو ممكنٌ ، فكذا المعلق به .

الثالث[٣] : قوله تعالى : ﴿ **وجوهٌ يومئذٍ ناضرة[٤] * (الى ربّها ناظرةٌ)[٥]** ﴾[٦] .

الرابع[٧] : قوله تعالى : ﴿ **كلاَّ إنهم عن ربّهم يومئذٍ[٨] لَمحْجُوبون** ﴾[٩] .

وأما الثاني : فلتقدسه عن الجهة والمكان ، واستدلَّ بأن الجسم مرئي ، لأنَّا نرى الطويل والعريض والعميق[١٠] ، والطول ليس بعرضٍ، إذ لو كان عرضاً لكان قيامه ، اما بجزء واحد فيكون أكبر[١١] مقداراً فينقسم ، أو بأكثر فيقوم الواحد بالمتعدد[١٢] ، وهو محال[١٣] . والعرض أيضاً مرئي ، فالمصحِّح مشترك ، وهو اما الحدوث أو الوجود ، والأول عدميٌّ ، فتعيَّن الثاني .

واعترض عليه بأن التأليف عرض والصحةُ عدميةٌ ، فلا نحتاج الى سببٍ ، وإن سلم فلا نسلم[١٤] وجوب كونه مشتركاً وجودياً ، فإن المختلفين قد يشتركان في أثر واحد ، والصحة لما كانت[١٥] عدميةً جاز أن تكون[١٦] علة[١٧] لعدم ، وإن سلم فلم لا يجوز أن يمتنع رؤيته تعالى[١٨] لفوات[١٩] شرطٍ أو وجود مانع .

---

(١) د : ب .

(٢) اشارة لقوله تعالى ﴿ **ولكن انظرْ إلى الجبلِ فان استقرَّ مكانَه فسوف تراني ...** ﴾ (سورة الاعراف . آية ١٤٣) .

(٣) د : جَ .

(٤) في + ب .

(٥) ــ ج .

(٦) سورة القيامة ، الآيتان ٢٢ ــ ٢٣ .

(٧) د : رَ .

(٨) ــ ب .

(٩) سورة المطففين ، آية ١٥ .

(١٠) ــ ب ، د .

(١١) أ : أكثر .

(١٢) أ ، ب : بمتعدد .

(١٣) أ ، ب : مح .

(١٤) أ : فلانم .

(١٥) ب : كان .

(١٦) في + ب : يكون .

(١٧) ــ ب ، د .

(١٨) ــ أ .

(١٩) ج : لزوال ، في + ج : لفوات .

احتج المعتزلة بوجوه، الأول[1]: قوله تعالى: ﴿**لا تُدركُه الأبصارُ**﴾[2]، وأجيب بأن الإدراك هو الإحاطة ولا يلزم من نفي الرؤية على سبيل الإحاطة نفيها مطلقاً وبأن معنى الآية لا تدركه جميع الأبصار، وذلك لا يناقض إدراك البعض.

الثاني[3]: قوله تعالى: ﴿**لن تراني**﴾[4]، وكلمة لن للتأكيد[5]. وأجيب بالمنع.

الثالث[6]: قوله تعالى: ﴿**وما كان لبشر أن يكلّمَه اللهُ الا وحياً**﴾[7]، الآية نفي الرؤية في وقت الكلام، فتنتفي في غيره لعدم القائل بالفصل. وأجيب بأن الوحي كلامٌ يسمع بسرعة، سواء كان المتكلم به[8] محجوباً عن السامع، أو لم يكنْ[9].

الرابع[10]: انه تعالى[11] استعظم طلب رؤيته ورتَّبَ الوعيدَ والذمَّ عليه، فقال: ﴿**فقد[12] سألوا موسى أكبَرَ من ذلك، فقالوا أرِنَا اللهَ جَهرةً، فأخَذَتْهُمُ الصاعقة بظلمهم**﴾[13] (﴿**وقال الذين لا يَرجُون لقاءنا**﴾[14]، الآية)[15]. وأجيب بأن الاستعظام لأجل أنهم طلبوا ذلك تعنتاً وعناداً.

الخامس[16]: إن الإبصار في الشاهد يجب إذا كانت الحواس[17] سليمة، والشيء

---

(١) د: آ.
(٢) سورة الأنعام، آية ١٠٣.
(٣) د: بَ.
(٤) سورة الأعراف، آية ١٤٣.
(٥) أ، ج، د: للتأبيد.
(٦) د: ٣.
(٧) سورة الشورى، آية ٥١.
(٨) ـــ ب، ج، د.
(٩) ب: أولا.
(١٠) د: د.
(١١) ج: سبحانه.
(١٢) ب، د: قد.
(١٣) سورة النساء، آية ١٥٣.
(١٤) سورة الفرقان، آية ٢١.
(١٥) ـــ د.
(١٦) د: و.
(١٧) أ: الحاسة.

جائزُ الرؤيةِ ومقابلاً للرائي كالجسم المحازي له[1] ، أو في حكمه كالأعراض القائمة به ، والصورة المحسوسة في المرآة ، ولم يكن في غاية القرب والبعد واللطافة والصغر ولم يكن بينهما حجابٌ ، وإلا لجاز أن يكون بحضرتنا جبالٌ شاهقةٌ[2] لا نراها ، والستةُ الاخيرة لا يمكن اعتبارها في رؤية الله تعالى ، وسلامةُ الحاسة حاصلةٌ الآن فلو صحّ رؤيته وجب أن نراه[3] الآن ، واللازم باطل[4] فالملزوم مثله .

وأجيب بأن الغائب ليس كالشاهد ، لفعل رؤيته يتوقف على شرط لم يحصل الآن ، أو لم تكن[5] واجبة الحصول عند هذه الشرائط .

السادس :[6] إنه تعالى لا يقبل المقابلة والانطباع ، وكلُّ مرئيّ مقابلٌ ومنطبعٌ في الرأي . وأجيب بمنع الكبرى ، ودعوى الضرورة فيها باطلٌ[7] لاختلاف العقلاء فيه ، والنقض بإبصار الله تعالى[8] إياه[9] .

---

(١) في + ج .
(٢) ــ أ ، ب ، د .
(٣) ب : يراه .
(٤) أ ، ب : بط .
(٥) ب ، د : يكن .
(٦) ــ د .
(٧) ب : بط .
(٨) ــ ج .
(٩) أ : أينا والله علم .

الباب الثالث
في أفعاله تعالى

الباب الثالث

في افعاله تعالى[1] .. وفيه مسائل :

المسألة الأولى :

قال الشيخ : إن أفعال العباد كلَّها[2] واقعةٌ بقدرة الله تعالى[3] مخلوقةٌ له ، وقال القاضي : كونها[4] طاعةٌ ومعصيةٌ بقدرة العبد ، وقال إمام الحرمين ، (وأبو الحسين)[5] ، والحكماء : إنها واقعة بقدرة خلقها[6] الله تعالى[7] في العبد ، وقال الأستاذ[8] : المؤثر في الفعل مجموع[9] قدرة الله تعالى وقدرة العبد ، وقال جمهور المعتزلة : العبدُ يوجدُ فعلَه باختياره ، ومنع بوجوده ، الأول[10] : إن الترك إن امتنع عليه حال الفعل كان مجبراً[11] لا مختاراً ، وإن لم[12] يمتنع احتاج فعلُه الى مُرَجِّح موجب لا يكون من العبد دفعاً للتسلسل[13] ، ويلزم الجبر .

الثاني[14] : إنه لو أوجد[15] فعله باختياره ، كان[16] عالماً بتفاصيله ، فيُحيط بالسكنات المتخللة للحركة البطيئة ، ويعرف[17] اجتيازها[18] .

---

(١) ــ أ .
(٢) ــ ج .
(٣) ــ د .
(٤) د : يكونها .
(٥) ــ ج .
(٦) ــ د .
(٧) ــ د .
(٨) يقصد (الاسفراييني) أبو اسحاق ابراهيم بن محمد ، الملقب بركن الدين . فقيه شافعي ، متكلم أشعري كانت وفاته في نيسابور ٤١٨ هـ ودفن بأسفرايين (معجم أعلام الفكر الإنساني ص ٥٥٩) .
(٩) ــ ج .
(١٠) د : آ .
(١١) ب : مجبوراً .
(١٢) ــ ب ، ج ، د .
(١٣) ب : للتس .
(١٤) د : ٣ً .
(١٤) ب ، ج ، د : وجد .
(١٦) ج : لكان .
(١٧) أ : وعرف .
(١٨) أ : احيازها ، ب ، د : اختيارها .

الثالث[1] : إنه[2] لو اختار العبد وناقض مراده مراد الله تعالى ، لزم جمعها ، أو رفعها ، أو ترجيحٌ[3] بلا مُرَجِّحٍ ، فان قدرته وان كانت أعم ، لكنها بالنسبة الى هذا المقدور على السواء[4] .

واحتجوا بالمعقول والمنقول ، أما الأول ، فهو أن العبد لو لم يكن مختارا لقبح تكليفه . وأجيب بأنه مشترك اذ المأمور به عند استواء[5] الدواعي ومرجوحية داعيه[6] ممتنع ، وعند رجحانه واجب ، وأيضا ان[7] كان معلوم الوقوع وجب وقوعه ، وان[8] كان[9] معلوم اللاوقوع[10] امتنع ، ومع هذا فانه تعالى لا يسئل[11] عما يفعل (وهم يسألون)[12] .

وأما الثاني : فهو (من وجوه ، الأول)[13] : الآيات التي أضافت الأفعال إلى العباد وعلقها[14] بمشيئتهم ، كقوله تعالى : ﴿ **فويلٌ للذين يكتبون الكتابَ بأيديهم** ﴾[15] ﴿ **إنْ يَتَّبِعُونَ الا الظن** ﴾[16] ، ﴿ **حتى يغيروا ما بأنفسهم** ﴾[17] ، ﴿ **بل سوَّلَتْ لكمْ أنفُسُكم** ﴾[18] ، ﴿ **فطوّعت[19] له نفسُه** ﴾[20] ، ﴿ **من يعملْ سوءاً يُجزَ به** ﴾[21] ، ﴿ **كل امرئٍ بما كَسَبَ رهينٌ** ﴾[22] ، ﴿ **فمن شاء**

(١) د : ٣.
(٢) ــ ب، ج، د.
(٣) ب، د : أو الترجيح.
(٤) أ : سواء.
(٥) في + ب.
(٦) ب : الداعي.
(٧) ب : ولو، ج : وأن، د : ان كل.
(٨) د : بان.
(٩) ــ ج.
(١٠) ج : الا وقوع.
(١١) أ : لا يسأل.
(١٢) ــ أ، ب، ج.
(١٣) ــ ج، د.
(١٤) أ : وعلقتها.
(١٥) سورة البقرة، آية ٧٩.
(١٦) سورة الأنعام، اية ١١٦ . وسورة يونس، آية ٦٦ .
(١٧) سورة الرعد، آية ١١.
(١٨) سورة يوسف، آية ١٨، ٨٣.
(١٩) ــ ج، ب، د.
(٢٠) سورة المائدة، آية ٣٠.
(٢١) سورة النساء، آية ١٢٣.
(٢٢) سورة الطور، آية ٢١.

فليؤمن ومَن شاء فليكفر﴾[1] ، ﴿اعملوا ما شئتم﴾[2] ﴿فمن شاء ذَكَرَه﴾ [3] ﴿لمن شاء منكم أن يتقدّم أو يتأخّرَ﴾[4] . وعورض بنحو قوله تعالى : ﴿الله[5] خالق[6] كلّ شيء﴾[7] ، ﴿والله[8] خَلَقكم وما تعملون﴾[9] ، ﴿مَنْ يشأ الله يُضْلِلْه ومن يَشأ يجعَلْه على صراطٍ مستقيم﴾[10] .

الثاني : الآيات المشتملة على الوعد والوعيد بها[11]، والمدحُ والذم عليها[12] وهي أكثر من أن تحصى. وأجيب بأن السعادة والشقاوة جبلّية[13] كتبت له قبله ، والأعمال أمارات ، وترتب الثواب والعقاب عليها من حيث أنها معرفات ، لا موجبات .

الثالث[14] : اعتراف الأنبياء (عليهم السلام)[15] بذنوبهم ، كقوله تعالى ، حكاية عن آدم : ﴿ربّنا ظلَمْنا أنفُسَنا﴾[16] ، وعن يونس : ﴿سبحانك اني كنتُ من الظالمين﴾[17] ، وعن موسى : ﴿رب إني ظلمتُ[18] نفسي﴾[19] .

(١) سورة الكهف ، آية ٢٩ .
(٢) سورة فصلت آية ٤٠ ،
(٣) سورة المدثر آية ٥٥ .
(٤) سورة المدثر ، آية ٣٧ .
(٥) ـــ ب ، ج ، د .
(٦) ج : وخلق .
(٧) سورة الزمر ، آية ٦٢ .
(٨) ـــ ج .
(٩) سورة الصافات ، آية ٩٦
(١٠) سورة الانعام ، آية ٣٩ .
(١١) ـــ ب .
(١٢) ب : بها .
(١٣) ب : قبلية .
(١٤) د : ٣ .
(١٥) أ : السلم ، ب : م ، ج ، د : عليهم الكم .
(١٦) الاعراف ، آية ٢٣ .
(١٧) سورة الانبياء ، آية ٨٧ .
(١٨) جـ : اتهكلنا
(١٩) سورة النمل آية ٤٤ ، سورة القصص آية ١٦ .

وعورض بقوله تعالى ، حكاية عن موسى : ﴿ **إنْ هي الا فتنتُك تُضِلُّ بها مَنْ تشاءُ وتَهْدِي من تشاءُ** ﴾[١] ، ونظائره .

الرابع[٢] : الآيات الدالةُ على أن أفعاله تعالى[٣] لا تتصف[٤] بصفات أفعال العباد ، من الظلم ، والاختلاف ، والتفاوت ، كقوله تعالى : ﴿ **إن اللهَ لا يظلمُ مثْقَال ذرةٍ** ﴾ [٥] ، ﴿ **وما ربُّك بظلاَّمٍ للعبيد** ﴾ [٦] ، ﴿ **وما ظلمْناهم** ﴾ [٧] ، ﴿ **ولو كان من عند غيرِ[٨] الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً** ﴾ [٩] ، ﴿ **ما ترى في خَلْقِ الرحمن من تَفَاوتٍ** ﴾ [١٠] .

وأجيب بأن كونه ظلماً اعتبار يعرض لبعض الافعال بالنسبة الينا لقصور ملكنا واستحقاقنا[١١] ، وذلك لا يمنع صدور أصل الفعل عن[١٢] الباري تعالى مجرَّداً عن هذا الاعتبارِ ، وأما نفي الاختلاف والتفاوت ، فعن[١٣] القرآن وخلق السموات ، إذ الكلام فيهما .

واعلم أن أصحابنا لما وجدوا تفرقةً بديهيةً بين ما يزاوله[١٤] وبين ما نجده[١٥] من الجمادات ، وزادهم قائم البرهان عن إضافة الفعل الى اختيار العبد مطلقاً جمعوا بينهما ، وقالوا الأفعال واقعةٌ بقدرة الله تعالى[١٦] (وكسب العبد)[١٧] ، على معنى أن العبد إذا صمَّم العزم[١٨] ، فالله[١٩] تعالى[٢٠] يخلق الفعل فيه ، وهو أيضا مشكل .

---

(١) سورة الاعراف : آية ١٥٥ .
(٢) د : د .
(٣) ــ أ .
(٤) ب ، د : يتصف .
(٥) سورة النساء ، آية ٤٠ .
(٦) سورة فصلت ، آية ٤٦ .
(٧) سورة هود ، آية ١٠١ .
(٨) ــ ج .
(٩) سورة النساء ، آية ٨٢ .
(١٠) سورة الملك ، آية ٣ .
(١١) ب : واستحقاقها ، د : واستحقاقيا .
(١٢) ج : من .
(١٣) ب : فمن .
(١٤) أ : ما نزاوله ، د : ما ترى وله .
(١٥) أ : الخسة ، د : ما تحته .
(١٦) د : بقضاء الله وقدرته .
(١٧) ــ د .
(١٨) أ : عزمه .
(١٩) د : فان الله .
(٢٠) ــ أ .

ولصعوبة هذا المقام أنكر[1] السلف على المناظرين فيه .

المسألة الثانية :

انه[2] تعالى مريدُ للكائنات من الخير والشر ، والايمان والكفر ، لانه موجدُ الكل ومبدعُه ، ولأنه علم ممن يموت على كفره[3] وعدم[4] إيمانه (ما علمه كذلك)[5] ، فامتنع[6] وجوده ، وإلا لأمكن انقلاب علمه جهلاً ، فلا تتعلق[7] الإرادة به .

احتجت المعتزلةُ بوجوه ، الأول[8] : إن الكفر غير مأمور به[9] ، فلا يكون[10] مراداً إذ الإرادة مدلول الأمر أو[11] ملزومه . الثاني[12] : لو كان الكفر مراداً لوجب الرضا به ، والرضا بالكفر كفر . الثالث[13] : إنه لو كان مراداً لكان الكافرُ مطيعاً بكفره ، لأن الطاعة تحصيل مراد المطاع .

الرابع : قوله تعالى : ﴿**ولا يرضى لعباده الكفر**﴾[14] ، والرضا هو الإرادة .

وأجيب بأن الأمر قد ينفك[15] عن الإرادة ، كأمر المحبة ، والرضا[16] إنما يجب بالقضاء دون المقضى به[17] ، والطاعة موافقةُ الأمر وهو غير الإرادة ، والرضا[18] من الله تعالى[19] إرادة الثواب أو تَرْكِ الاعتراض .

---

(١) ج : أنكرت .
(٢) ب : ان الله .
(٣) ب : الكفر .
(٤) أ ، د : عدم .
(٥) ـــ أ ، ب ، د .
(٦) ج : امتنع .
(٧) أ : يتعلق .
(٨) د : أ .
(٩) ـــ د .
(١٠) في + د .
(١١) د : و .
(١٢) د : ٢ .
(١٣) د : ٣ .
(١٤) سورة الزمر ، آية ٧ .
(١٥) ج : يقل .
(١٦) ج : المحسن والرضى .
(١٧) ـــ أ ، ب ، د .
(١٨) ب ، د : والرضاء ، ج : الرضى .
(١٩) ـــ أ ، د .

وقال[1] الحكماء، الموجودُ، اما خير محض كالملائكة[2] والأفلاك، أو الخير فيه غالبٌ، والمقتضى بالذات خير، والشرُّ واقعٌ بالتبع، فإن ترك الخير الكثير لأجل الشر القليل، شرٌّ كثيرٌ.

المسألة الثالثة:

في التحسين والتقبيح، لا قبح[3] بالنسبة الى الله تعالى، فإنه مالك الأمور على الإطلاق يفعل ما يشاء ويختار لا علة لصنعه، ولا غاية لفعله. وأما بالنسبة إلينا، فالقبيح ما نهى عنه شرعاً، والحسن ما ليس[4] كذلك.

وقالت[5] المعتزلة القبيح قبيح في نفسه وقبحه[6] يكون لذاته أو لصفةٍ قائمة به، فيقبح من الله كما يقبح منا، وكذا الحسن. ثم ان منها ما يستبد العقل يدركه[7] ضرورة، كإنقاذ الغرقى والهلكى[8] وقبح الظلم[9]، أو استدلالاً[10] كقبح الصدق الضار، وحسن[11] الكذب النافع، ولذلك يحكم بها المتدينُ وغيره، كالبراهمة، ومنها ما ليس كذلك كحسن صوم آخر رمضان، وقبح صوم أول شوال.

قلنا: المراد بالحسن والقبح[13] إن كان ما يكون صفة كمال، كعلم، أو نقص، أو يكون ملائماً للطبع، أو منافراً له، فلا خلاف في كونها عقليين، وإن كان ما يتعلق به في الأجل ثواب، أو عقاب، فالعقل[14] لا مجال له فيه، كيف وقد بان أن العبد غير مختار في فعله ولا مستبدٌّ[15] بتحصيله.

---

(١) ج: وقالت.
(٢) ج: المكيلة.
(٣) أ: لا قبيح.
(٤) د: ليس.
(٥) ب، د: قال.
(٦) ـ ج.
(٧) ب: بادراكة.
(٨) ب: كالقادر.
(٩) ـ ب.
(١٠) ج: المظلم.
(١١) ب: استدلال، د: الاستدلال.
(١٢) ـ د.
(١٣) أ: القبيح.
(١٤) ـ ج.
(١٥) ب: ولا يستبد.

المسألة الرابعة[1]:

في[2] انه تعالى لا يجب عليه شيء، إذ لا حاكم عليه، ولأنه لو وجب عليه شيء، فإن لم يستوجب الذمَّ بتركه لم يتحقق الوجوب، وإن استوجب كان ناقصاً لذاته مستكملاً بفعله، وهو محالٌ[3].

والمعتزلة أوجبوا (على الله)[4] أموراً منها اللطف[5]، وهو أن يفعل ما يقرب العبد الى الطاعة، فقيل هذا التقريب يمكنه أن يفعله[6] إبتداءً، فيكون الوسط[7] عبثاً. ومنها الثواب على الطاعات، فقيل تلك الاعمال[8] لا تكافىء النعم السابقة، فكيف تقتضي مكافأة. ومنها العقاب على الكبائر قبل التوبة هو حقّه، فله عفوه. ومنها أن يفعل الأصلح لعباده في الدنيا، فقيل الأصلحُ للكافر الفقير لا يخلق. ومنها أن لا يفعل القبيح عقلاً، لعلمه بقبحه، واستغنائه عنه قياساً على الشاهد، وقد عرفت فساد ذلك.

المسألة الخامسة[9]:

إن أفعاله تعالى[10] لا تُعَلَّلُ بالاغراض[11] لوجوه، الأول[12]: انه لو[13] فعل لغرض لكان ناقصاً لذاته مستكملاً بغيره[14]، وهو محالٌ[15]. لا يقال غرضه تحصيل مصلحة العبد، (لأن تحصيل مصلحة العبد)[16] وعدم تَحَصُّلها، إن استويا بالنسبة اليه لم[17] يصلح أن يكون غرضاً داعياً الى الفعل، وإلا لزم الاستكمال.

---

(١) ب، ج، د: الرابع.
(٢) ــ ج.
(٣) أ، ب: مح.
(٤) ــ ج، د.
(٥) ج: الألطاف.
(٦) ــ ب.
(٧) ــ ب.
(٨) ج: الطاعات.
(٩) ج، د: الخامس.
(١٠) ــ أ، ج، د.
(١١) د: بغرض.
(١٢) د: أ.
(١٣) ــ ج.
(١٤) د: بذلك الغرض.
(١٥) أ، ب: مح.
(١٦) ــ ب، ج، د.
(١٧) ــ د.

الثاني[١] : إن تحصيل الأغراض إبتداءً مقدوراً لله تعالى ، فجعلها غايات عبث ، وهو ينافي الغرض .

الثالث[٢] : الغرض من اختصاص الحادثة المعينة بوقتها المعين إن وجد قبله ، لزم أن يكون الحادث حينئذ[٣] ، وأن لا يكون الغرض غرض هذا الحادث ، وإن وجد معه[٤] عاد الكلام في اختصاصه به[٥] ولزم التسلسل[٦] ، أو التنزيه[٧] عن الغرض .

واتفقت المعتزلةُ على أن افعاله وأحكامه معللةٌ برعاية مصالح العباد[٨] ، لأن ما لا غرض فيه عبثٌ ، وهو على الحكيم محال[٩] .

وأجيب بأن العبث إن كان هو الخالي عن الغرض ، فهو عين الدعوى ، وإن كان غيره ، فلا بد من تصويره[١٠] أولاً ، وتقريره ثانياً .

المسألة السادسة[١١] :

قالت المعتزلة الغرض من التكليف التعريض لاستحقاق التعظيم ، فإن التفضل به قبح[١٢] . قلنا : مبناه على القول بالحُسْنِ والقبح في أفعاله ، ومع ذلك فالتفضل انما يقبح ممن يتصور له النفع والضرُ .

واحتج منكرو التكليف بأن العبد مجبر لما مر فيقبح تكليفه ، ولأنه إن عرى عن الغرض كان عبثاً فيقبح ، وإن كان لغرض ، فذلك الغرض لا يكون له لتعاليه عنه ، ولا لغيره فإنه تعالى قادرٌ على تحصيله إبتداءً ، فيضيع التكليف .

---

(١) د : ٣ .
(٢) د : ٣ .
(٣) أ ، ب : ح .
(٤) د : في وقته .
(٥) ـــ ج .
(٦) ب : التس .
(٧) ج : أو التزم .
(٨) د : للعباد .
(٩) ب : مح .
(١٠) ب : تصوره .
(١١) ـــ د .
(١٢) أ : قبيح .

وأجيب بأن حاصل التكليف إيذان٭ من الحق تعالى[١] الى الخلق ، ونزول الثواب وحلول العقاب[٢] على أهل الجنة والنار ، وفرقان[٣] بين السعداء والاشقياء ، وحكمه لا يطلب كميته ولا يسأل[٤] عليته[٥] ، يعترض ولا يعترض عليه ، ويسأل[٦] ولا يسأل[٧] عنه[٨] ، كما قال الله[٩] تعالى :

﴿ لا يُسْئلُ عما يفعل وهم يسئلون ﴾ [١٠] ، (والله اعلم)[١١] .

---

(١) ـــ أ ، ج ، د .
(٢) أ : العذاب .
(٣) د : وفرقاً .
(٤) ج : تسئل ، في + د .
(٥) أ : علته .
(٦) ج : يسئل .
(٧) ب ، ج : ولا يسئل .
(٨) ـــ ب .
(٩) ـــ أ .
(١٠) سورة الانبياء ، آية ٢٣ .
(١١) ـــ ب ، ج ، د .

الكتاب الثالث

في النبوات

وما يتعلق بها

الباب الاول :
في النبوة

وفيه مباحث :

المبحث الاول[1] :

في احتياج الانسان الى النبي ، لما لم يكن الانسان بحيث يستقل بأمر نفسه[2] ، وكان أمر معاشه لا يتم إلا بمشاركة آخر من ابناء[3] جنسه ، ومعاونه[4] ومعارضه يجريان[5] بينهما فيما يعّن[6] لهما بما[7] يتوقف عليه صلاح الشخص أو النوع ، احتاج الى عدل يحفظه بشرع يفرضه شارع يختص[8] بآيات ظاهرة ومعجزات[9] باهرة ، ويدعو[10] الى طاعته ، ويحث[11] على إجابته ، ويصدق[12] في مقالته ، يوعد المسيء بالعقاب ، ويعد المطيع بالثواب ، (وهو النبي)[13] .

المبحث الثاني :

في إمكان المعجزات ، المعجزة أمرٌ خارق للعادة من ترك أو فعل (مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة)[14] ، مثل أن يمسك عن[15] القوت مُدَّةً غير معتادة لانجذاب النفس الى عالم القدس ، واستتباعها[16] القوى البدنية فوقفت[17] عن[18]

---

(١) ب : البحث الاول .
(٢) — ج .
(٣) ب : بين ، — ج .
(٤) أ : معاوضة .
(٥) أ : تجريان .
(٦) ب : يعرض .
(٧) أ : مما .
(٨) — ب .
(٩) ب : ومعجزة .
(١٠) أ ، ب : تدعو .
(١١) أ ، وتحث .
(١٢) أ : وتصدق .
(١٣) — ب .
(١٤) — ج ، د .
(١٥) ج ، د : من .
(١٦) ب ، د : واستباعه .
(١٧) ج : فيقف .
(١٨) — ب ، ج ، د .

أفعالها، فلم[1] يتحلل منه ما يتحلّل من غيره؛ فاستغنى[2] عن البدن[3] كما أن المريض لمّا اشغلت[4] قواه الطبيعيةُ عن تحريك المواد المحمودة بتحليل المواد الرديئة، لم يطلب الغذاء مدة لو انقطع مثله عنه في غير هذه الحالة هَلَكَ، واليه الإشارة في قوله عليه الصلاة والسلام[5]: «لست كأحدكم[6] أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني»[7]، وأن يُخْبِر عن الغيب بأن يقع له في اليقظة ما يقع له[8] في النوم، فتتصل[9] نفسه بقوتها[10] ونقائها[11] عن الشواغل البدنية بالملائكة[12] العظام، فتنتقض بما فيها من الصور[13] الجزئية[14] في عالمنا، فإنها أسبابٌ وعلل لوجوداتها مدركةٌ لذواتها، ولمّا يتوقفُ عليها،فينتقل منها الى القوة المتخيلة، ومنها الى الحّس المشترك، فيرى كالمشاهد المحسوس وهو الوحي، وربما يعلو[15] ويشتد الإتصال فيسمع كلاماً منظوماً من مشاهد[16] يخاطبه ويشبه أن يكون نزول الكتب[17] بهذا الوجه، أو يفعل مالا يفي به منه أمثاله، مثل أن الماء من جريانه أو ينفجر عن خلال أصابعه وبنانه، وذلك بأن يسلّط[18] الله تعالى[19] على مادة الكائنات فتتصرف[20] نفسه فيها كما تتصرف[21] في أجزاء بدنه، سيا فيما يناسب مزاجه

(١) ج : فلا .
(٢) ج : فيستغنى .
(٣) ج : البدل .
(٤) ج : اشتغل .
(٥) أ : صلى الله عليه وسلم، ب : علم، د : عليه الكم .
(٦) ج : كأحد .
(٧) أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة، قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال له رجل : إنك تواصل يا رسول الله ! قال : «وأيكم مثلي، اني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني ..» صحيح البخاري (بشرح العسقلاني، ٤/٢٤٢ كتاب الصوم ٣٠، صحيح مسلم ٢/٧٧٤ كتاب الصيام ١٣) وله طرق أخرى في الصحيحين .
(٨) أ : لنا .
(٩) أ : فيتصل .
(١٠) أ : لقوتها، ب : بفوته .
(١١) ب : ونقائه .
(١٢) ج : المكيلة .
(١٣) أ : صور .
(١٤) أ : الجزئيات .
(١٥) أ : تعلو .
(١٦) ج : من مخاطب مشاهد .
(١٧) ب : الكتاب من .
(١٨) أ : يسلطه .
(١٩) ـــ أ، ب، ج .
(٢٠) أ : فيتصرف .
(٢١) أ : يتصرف .

الخاص ويشاركه في طبيعته ، فيفعل فيه ما يشاء ، هذا على رأي الحكماء . وأما على رأينا فالله سبحانه[1] وتعالى[2] قادرٌ أن[3] يخُصَّ مَنْ يشاء من عباده بالوحي ، والمعجزة وإرسال الملك اليه ، وانزال الكتب عليه .

المبحث الثالث :

في نبوة نبينا محمد صلى الله عليه[4] وسلم ، والذي[5] يدلُّ[6] عليها[7] أنه عليه الصلاة والسلام[8] ادّعى النبوة بالإجماع[9] ، وأظهر المعجزة ، انه أتى بالقرآن وتحدى به ولم يعارض ، وأخبر عن المغيبات ، كقوله تعالى[10] : ﴿**وهم من بعد غلبهم سيَغْلبون**﴾[11] ، وقوله تعالى[12] : ﴿**لرادُّك الى معادٍ**﴾[13] ، (وقوله تعالى[14] : ﴿**سَتُدْعَوْن الى قوم**﴾[15] ، الآية)[16] ، وقوله تعالى[17] : ﴿**وَعَدَ الله الذين آمنوا منكم**﴾[18] **الآية**[19] ، وقوله عليه الصلاة والسلام[20] : « الخلافة بعدي ثلاثون سنة »[21] ، وقوله : « اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر »[22] . ولعمار تفتك[23]

---

(1) ــ ب .
(2) ــ أ ، د .
(3) ــ .·.
(4) أ ، د : صلوات الله عليه ، ب : عم .
(5) ــ ب .
(6) أ : انه .
(7) د : عليه .
(8) أ : صلى الله عليه وسلم ، ب : عم ، د : عليه الكم .
(9) ــ ب ، د .
(10) ــ أ ، ج .
(11) سورة الروم ، آية ٣ .
(12) ــ ج ، د .
(13) سورة القصص ، آية ٨٥ .
(14) ــ أ ، ج .
(15) سورة الفتح ، آية ١٦ .
(16) ــ د .
(17) ــ أ ، ج ، د .
(18) سورة النور ، آية ٥٥ .
(19) ــ ب .
(20) أ : صلى الله عليه وسلم ، ب : عم ، ج : عليه الكم .
(21) أخرجه أبو داود (السنن ٤ / ٢١١) والترمذي والنسائي والحاكم في المستدرك ، وأخرجه البيهقي بلفظ (خلافة النبوة في أمتي ثلاثون عاماً ثم تكون ملكاً) قال البيهقي : فكانت مدة الأربعة .
(22) أخرجه ابن حنبل في المسند ، والترمذي في الصحيح ، ورمز له بالحسن . وابن ماجه وأبو يعلى في مسنده عن حذيفة . وأخرجه الحاكم في المستدرك عن أنس وابن مسعود ، والسيوطي في جمع الجوامع برقم (١٢/٣٨٨٢) وفي الجامع الصغير برقم ١٣١٨ ورمز له بالصحة .
(23) أ : يقتلك .

الفئة الباغية، وقتل يوم صفين، ولعباس حين أعجز نفسه عن الفداء، أين المال الذي وضعت بمكة عند أم الفضل وليس معكما أحد، وقلت إن أصبت فلعبد الله كذا، وللفضل كذا. وإخباره عن موت النجاشي، وما يحدث من الفتن والعلامات، كبناية[1] بغداد، ونار بصرى[2]، وما كان من أقاصيص الأولين، وبلوغه[3] هذا المبلغ العظيم في الحكمة النظرية والعلمية، بغتة بلا تعلم وممارسة، ونقل عنه معجزات أخر كانشقاق القمر، وتسليم الحجر، ونبوع الماء من بين أصابعه، وحنين الخشب، وشكاية الناقة، وشهادة الشاة المسمومة، الى غير ذلك (مما ذكر في كتاب)[4]: «دلائل النبوة»[5]، وإن لم يتواتر كلُّ واحد منها، فالمشترك بينها متواترٌ، فيكون نبياً لان الرجل اذا قام في محفل ملكٍ[6] عظيمٍ[7]، وقال: اني رسول هذا الملك اليكم، فطالبوه[8] بالحجة، فقال: أيها الملك[9] كنت صادقاً في دعواي، فخالف عادتك، وقم من مقامك، ففعل، علم بالضرورة[10] صدقه، وأيضا فجميع (سيرته[11] وصفاته المتواترة[12])[13]، كملازمة[14] الصدق، والإعراض عن الدنيا مُدَّة عمره[15]، والسخاوة في الغاية[16]، والشجاعة الى حد (لم ينسب اليه غير، بحيث)[17]، لَمْ يَفِر قط[18] أحد، وإن عظم الرعب مثل يوم[19] «أحد»،

---

(١) أ : كنائية.
(٢) ب : بصرا، د : نصر.
(٣) ب : فبلوغه.
(٤) — ب.
(٥) لعله يقصد «دلائل النبوة ومعرفة أحوال الشريعة»، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين ابن علي البيهقي، المتوفى سنة (٤٥٨ هـ).
(٦) — ب، ج، د.
(٧) ج : المحفل العظيم.
(٨) ج : وطالبوه.
(٩) ج : يا ملك.
(١٠) أ : بالضر.
(١١) ج : سيرة.
(١٢) ج : المتواتر.
(١٣) — د.
(١٤) د : الملازمة.
(١٥) — ب.
(١٦) — د.
(١٧) — ب، د.
(١٨) أ، ب : من.
(١٩) ج : كيوم.

والفصاحة التي أبكمت مصاقع الخطباء[1] من العرب الغرباء، والإصرار على[2] الدعوى مع ما يرى من المتاعب والمشاق، والترفع على[3] الأغنياء، والتواضع مع الفقراء، لا يكون إلا للأنبياء[4].

وقالت البراهمة: كل ما حسنّه العقل فمقبولٌ، وما قبّحه فمردودٌ، وما توقف فيه فمستحسنٌ عند الحاجة اليه، مستقبحٌ عند الاستغناء عنه، فإذن في العقل مندوحةٌ عن النبي.

قلنا: لبعثة الرسل فوائدُ لا تحصى، منها أن يقرّر الحجة ويميط الشبهة، ويرشد الى ما توقف العقل فيه، كبعث الأموات، وأحوال الجنة والنار، ومنها[5] أن يبين (حسن ما توقف العقل فيه)[6]، ويفصل ما حسنه إجمالاً، ومنها أن يعيّن[7] وظائف[8] الطاعات والعبادات المذكّرة للمعبود المكررة[9] لاستحفاظ التذكر (وغيرها ومنها)[10] أن يشرع قواعد العدل المقيم[11] لحياة النوع، ويعلم الصناعات[12] الضرورية النافعة المكملة لأمر المعاش، ومنها أن يعلم منافع الادوية ومضارها[13]، وخصائص الكواكب وأحوالها التي لا يحصل العلم بها إلا بتجربةٍ متطاولة لا تفي بها الأعمار، وأيضا فالعقول متفاوتةٌ والكاملُ نادرٌ، فلا بد من معلمٍ يعلمهم ويرشدهم على وجه يناسب عقولهم.

قالت اليهود[14]: لا يخلو[15] اما أن يكون في شرع موسى أنه سينسخ أو لا يكون،

---

(١) د: الحكماء. الصقع في اللغة: «البلاغة» ومصاقع الخطباء البلغ منهم الذي يحسن في بيانه (لسان العرب مادة: صقع).

(٢) ب: عن.

(٣) ب، د: عن.

(٤) ب، ج، د: الانبياء.

(٥) — ج.

(٦) — ب.

(٧) ب: س.

(٨) ب: فطائف.

(٩) ج: المتكررة.

(١٠) — ب.

(١١) ب: المتمم، في + ب: القيم.

(١٢) ب: بصناعات.

(١٣) — ب، ج، د.

(١٤) ب: اليهودية.

(١٥) أ، ب: لا يخ.

فإن كان ، لزم أن يتواتر ويشتهر كأصل دينه ، وإن لم يكنْ ، فإن كان فيه ما يدلُّ على دوامه ، امتنع نسخه ، وان لم يكن لم يتكرر شرعه ، فلم يثبت غير مرة .

قلنا : كان فيه ما يشعر بنسخة ولم يتواتر إذ لم تتوفر الدواعي الى نقله توفرها على[1] نقل أصله[2] ، أو كان فيه ما يدلُّ على الدوام ظاهر إلا قطعاً ، فلا يمتنع النسخ .

المبحث الرابع :

في عصمة الأنبياء عليهم السلام[3] الجمهور على عصمتهم عن[4] الكفر والمعاصي بعد الوحي ، والفضيلية[5] من الخوارج جوَّزوا عليهم المعاصي ، واعتقدوا أن كلَّ معصية كفرٌ ، وآخرون جوَّزوا الكفر تقية ، بل أوجبوه ، لأن إلقاء النفس في التهلكة حرام ، ومنع بأنه[6] لو جاز ذلك لكان أولى الأوقات به وقت إظهار الدعوى[7] ، فيؤدي الى إخفاء الدين بالكلية . والحشوية (جوَّزوا الإقدام على الكبائر مطلقاً[8] ، وقوم منعوا من[9] تعمدها[10])[11] ، وجوَّزوا تعمدَّ الصغائر . وأصحابنا منعوا الكبائر مطلقاً ، وجوَّزوا الصغائر سهواً .

لنا : انه لو صدر عنهم كفرٌ أو ذنب لوجب اتباعهم فيه ، لقوله تعالى : ﴿فاتَّبِعوه﴾[12] ولكانوا معذبين بأشد العذاب ، (كما أوعد نساءه بقوله تعالى :

---

(١) أ : الى .
(٢) ج : أصل دينه .
(٣) ــ أ ، ج ، د : عليهم الكم .
(٤) أ : من .
(٥) الفضيلية : هم أصحاب الفضل بن عبدالله ، ذكرهم الخوارزمي ضمن فرق الخوارج الأربع عشرة (مفاتيح العلوم ٢٠) ولا توجد لهم أدنى إشارة في الملل والنحل (أنظر ما كتبه الشهرستاني عن الخوارج من ص ١١٨ الى ص ١٤٢) .
(٦) ج : لأنه .
(٧) د : الدعوة .
(٨) ــ أ .
(٩) أ : عن .
(١٠) ب : الى ان يتعمدوها .
(١١) ــ د .
(١٢) سورة الأنعام ، آية ١٥٣ ، ١٥٥ .

﴿يضاعفْ لها العذابُ ضِعْفَيْن[1]﴾[2])[3] وزاد[4] في حدود الأحرار وكانوا من حزب الشيطان لأنهم يفعلون ما أراد، ولم تقبل شهادتهم، واستوجبوا الذم والايذاء، وقد قال (الله[5] تعالى)[6]: ﴿ان الذين يؤذون اللهَ ورسوله لعنهُم اللهُ في الدنيا والآخرة﴾[7]، وانعزلوا عن النبوة، لأن المذنب ظالمٌ، والظالمُ لا ينالُ عهد النبوة، لقوله تعالى: ﴿لا ينالُ عهدي الظالمين﴾[8]، لا يقال العهد عهدُ الامامة، لأنه وان سلم، فعهد النبوة بذلك أولى، وأما قوله تعالى: ﴿عفا الله عنك﴾[9]، وقوله ﴿ليغفر لك[10] اللهُ ما تقدَّم من ذنبِك وما تأخَّرَ﴾[11]، ونحوهما، فمحمول على ترك الأولى. وأما واقعة آدم، فانها كانت قبل نبوته، اذ لم يكن له حينئذ[12] امامة، لقوله: ﴿ثم اجتباه ربُّه﴾[13]، وأما قول ابراهيم: ﴿هذا ربي﴾[14]، فعلى سبيل الفرض، وقوله: ﴿بل فعله كبيرُهم﴾[15]، فعلى سبيل الاستهزاء، أو اسناد الفعل الى السبب، لأن تعظيم الكفار للصنم الأكبر حمله على ذلك، ونظره في النجوم كان للاستدلال والتعرف على صنعه تعالى وقوله: ﴿إني سقيمٌ﴾[16]، أما أخبارٌ عن نعم حالي، أو عن متوقع استقبالي فلا كذب. واما إخفاء يوسف حريته، فلإشعاره بالقتل، وأما همه فجبليّ اختياري، وجعله سقايته[17] في رحل أخيه كان بمواطأة، وما صدر من أخوته لم يكن حال نبوتهم، إن سلم أنهم أنبياء. وأما قصة داود فلم تثبت على ما ذكر، ولأنه يحتمل غيره، وأما

---

(١) — ج، د.
(٢) سورة الاحزاب، آية ٣٠.
(٣) — ب.
(٤) ج: وكما زاد.
(٥) ج، د.
(٦) — أ.
(٧) سورة الاحزاب، آية ٥٧ .. وفي الأصل: والذين ..
(٨) سورة البقرة، آية ١٢٤.
(٩) سورة التوبة، آية ٤٣.
(١٠) — ب، ج، د.
(١١) سورة الفتح، آية ٢.
(١٢) أ، ب: ح.
(١٣) سورة طه، آية ١٢٢.
(١٤) سورة الانعام آية ٧٧، آية ٧٨.
(١٥) سورة الانبياء، آية ٦٣.
(١٦) سورة الصافات، آية ٨٩.
(١٧) ج: وبعل السقاية، د: وأما جعله السقاية.

قبل الوحي فالأكثرون منعوا الكفر وإفشاء الكذب[1] والإصرار عليه لئلا تزول عنه الثقة بالكلية، وجوزوا[2] على الندور كقصة أخوة يوسف، (وقتل موسى القبطى)[3]. والروافض أوجبوا العصمة مطلقاً[4].

تنبيه: العصمةُ ملكةٌ نفسانيةٌ تمنع عن الفجور، وتتوقف على العلم بمثالب السيئات ومناقب الطاعات، وتتأكد في الأنبياء بتتابع الوحي على التذكير[5]، والاعتراض على ما يصدر عنهم سهواً، والعقاب على ترك الأولى.

وقيل: هي[6] كون الشخص بحيثُ يمتنع الذنبُ عنه[7] لخاصيةٍ في نفسه أو بدنه، ومنع بأنه لو كان كذلك لما استحق المدح على عصمته، ولامتنع تكليفهُ، وبقوله تعالى[8]: ﴿**قل إنما أنا بشرٌ مثلُكم يوحى**[9]﴾[10]، ﴿**ولولا أن ثبتناك**﴾[11].

المبحث الخامس:

في تفضيل الأنبياء على الملائكة[12]، ذهب اليه أكثر أصحابنا، والشيعةُ خلافا للحكماء، والمعتزلة، والقاضي، وأبي عبد الله الحليمي[13] منا في الملائكة[14] العلوية.

---

(١) أ: الذنب، في + أ: الكذب.
(٢) أ، ج: وجوزوة.
(٣) — ب، د.
(٤) — ب.
(٥) ب، د: التذكر.
(٦) د: هو.
(٧) ج: عليه.
(٨) — د.
(٩) — أ، ج، د.
(١٠) سورة فصلت، آية ٦.
(١١) سورة الاسراء، آية ٧٤.
(١٢) ج: المكيلة.
(١٣) يبدو انه أحد الأشاعرة المعاصرين للبيضاوي، لم نجد له ترجمة مفردة. وقد اكتفى ابن حجر العسقلاني بقوله: الحليمي الفقيه صاحب التصانيف (تبصير المشبه بتحرير المشتبه القسم الاول، ص ٤٤٨).
(١٤) أ، ج: المكيلة.

احتج الأولون بوجوه، الأول: إنه تعالى أمر الملائكة[1] بالسجود لآدم، والحكيم لا يأمر الأفضل بخدمة المفضول.

الثاني: إن آدم عليه السلام[2] كان أعلم من الملائكة[3]، لأنه كان يعلم الأسماء دونهم، فكان أفضل لقوله تعالى[4]: ﴿ **قلْ هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون** ﴾[5].

الثالث: إن طاعة البشر أشقُ لأنها مع الموانع من الشهوة[6] والغضب والوسوسة، ولأنها تكليفية[7] مستنبطةٌ بالاجتهاد[8]، وطاعة الملك ذاتيةٌ[9] جبليَّةٌ منصوصٌ عليها، فتكون أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام[10]: «**أفضل العبادات[11] أحمزها[12]**» أي أشقها.

الرابع: قوله تعالى[13]: ﴿ **إن الله اصطفى آدمَ ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران**

---

(١) ج: الملائكة.
(٢) أ: عليه السلم، ب: د م، ج: عليه الصلاة والسلم، د: عليه الكم.
(٣) ج: الملائكة.
(٤) — د.
(٥) سورة الزمر، آية ٩.
(٦) ج: كالشهوة.
(٧) أ: تكاليف، في + أ: تكليفية، ج: كلفة.
(٨) ج: لكونها بالاجتهاد مستنبطة.
(٩) — ج.
(١٠) أ: صلى الله عليه وسلم، ب: ضلع، د: لقوله تعا.
(١١) د: الأعمال.
(١٢) الحديث: «أفضل العبادات أحمزها..» ذكره السيوطي في (الدرر المنتثرة ص ٤٨) والزركشي والسخاوي — في المقاصد الحسنة — وقالوا: لا يعرف. ويقول ابن الاثير: أحمزها، أي أشدها وأقواها، فيقال رجل حامز الفؤاد وحميزة، أي شديدة (النهاية في غريب الحديث الجزء الثاني ص ٣٠١).
(١٣) — أ، د.

على العالمين ﴾[1] ، وقد[2] ترك العمل به فيمن لم يكن نسبياً من الأولين[3] ، فيبق معمولاً به في حقّ الأنبياء .

واحتج الآخرون[4] أيضاً بوجوه ، الأول : قوله تعالى : **﴿ لن يستنكف المسيحُ أن يكون عبداً لله ولا الملائكةُ[5] المقرَّبون ﴾**[6] .

الثاني : إطراد تقديم ذكرهم على ذكر الانبياء عليهم السلام[7] .

الثالث :[8] قوله تعالى : **﴿ لا يستكبرون عن عبادته ﴾**[9] ، استدل[10] بعدم استكبارهم على أن البشر ينبغي أن يستكبر ، ولا يناسب ذلك ما لم يثبتُ تفضيلهم .

الرابع : قوله تعالى[11] : **﴿ (ولا أقولُ لكم عندي خزائنُ الله ولا أعلمُ الغيبَ)**[12] **ولا أقول إني مَلَكٌ ﴾**[13] ، وقوله : **﴿ إلا أن تكونا مَلَكين ﴾**[14] .

---

(١) سورة آل عمران ، آية ٣٣ .
(٢) ـــ أ ، ب ، د .
(٣) أ ، ب ، د : الآلين .
(٤) ب : الاولون .
(٥) ج : المكيلة .
(٦) سورة النساء ، آية ١٧٢ .
(٧) د : الكم .
(٨) ـــ د .
(٩) سورة الاعراف آية ٢٠٦ ، سورة الأنبياء آية ١٩ .
(١٠) ب ، د : واستدل .
(١١) ـــ ج .
(١٢) ـــ أ ، ب ، ج .
(١٣) سورة هود ، آية ٣١ .
(١٤) سورة الأعراف ، آية ٢٠ .

الخامس : الملك معلم النبي والرسول ، فيكون أفضل[1] من المتعلم والمرسل اليه .

السادس : الملائكة[2] أرواحٌ مبرأة عن الرذائل والآفات النظرية والعملية[3] ، مطلعةٌ على أسرار الغيب ، قوية على الأفعال العجيبة ، سابقةٌ الى الخيرات ، مواظبةٌ على محاسن الأفعال[4] والأعمال ، لقوله تعالى[5] : ﴿**لا يعْصُون اللهَ ما أمرهُم ويفعلون ما يُؤمَرون**﴾[6] ، وقوله : ﴿**يسبِّحون الليلَ والنهارَ لا يفتُرُون**﴾[7] .

المبحث السادس[8] :

في الكرامات ، أنكرها المعتزلة ، إلا أبا الحسين[9] ، والاستاذ منا . لنا : قصة آصفٌ ومريم ، وأصحاب الكهف ، احتجوا بأن الخوارق لو ظهرت على يد[10] غير الأنبياء لالتبس[11] النبي بالمتنبي ، قلنا : لا[12] بل يتميز النبي بالتحدي والدعوى .

---

(١) — ب، ج، د.
(٢) ج : المكيلة.
(٣) أ، ج : العملية.
(٤) — أ، ب، د.
(٥) — ب.
(٦) سورة التحريم، آية ٦.
(٧) سورة الانبياء، آية ٢٠.
(٨) ب، ج، د : السابع.
(٩) ب، ج، د : الحسن.
(١٠) — ب، ج.
(١١) ج لتبسى.
(١٢) — ب، ج.

الباب الثاني
في الحشر والجزاء

وفيه مباحث :

المبحث الأول :

في إعادة المعدوم، وهي جائزة خلافاً للحكماء، والكرامية، والبصريّ من المعتزلة. لنا: إنه لو امتنع وجوده بعد عدمه فاما أن يمتنع لذاته أو لشيء من لوازمه فيمتنع ابتداءً، ولشيء من عوارضه فيمكنُ عند ارتفاعه والنظر[١] الى ذاته من حيث هو.

احتجوا بوجوه، الأول[٢]: إنه نفيٌ محضٌ، فلا يُحكَمُ عليه بإمكان العود.

الثاني[٣]: إنّه لو أمكن، لوقع[٤] لم يتميز عن مثله المبتدأ معه حال عوده.

الثالث: إنه لو أمكن إعادته[٦]، لأمكن إعادة الوقت المبتدأ فيه، (وإعادته فيه)[٧]، فيكون مبتدأ معاداً معاً، وهو محال[٨].

والجواب عن الأول: إن قولكم[٩] لا يحكم عليه[١٠] حكم[١١]، وهو منقوض بالحكم على ما لم يوجد بعد، وعلى الممتنع ممتنع[١٢]، ونفس العدم. وعن الثاني: إن كلَّ مثلين فهما متميزان[١٣] بالشخص في الخارج لا محالة، وإن اشتبها[١٤] علينا،

---

(١) أ، ب: وبالنظر.
(٢) د: آ.
(٣) د: ٣.
(٤) — ج، ب: أنه لو وقع.
(٥) د: ٣.
(٦) — أ، ب، د.
(٧) — أ.
(٨) أ، ب: مح.
(٩) ب، د: قولك.
(١٠) — أ، ج، د.
(١١) — ب.
(١٢) — ب، ج، د.
(١٣) ب: يمتازان.
(١٤) أ: اشتبه، ب، د: اشتبه.

وإلا لم يكونا مثلين : بل هو هو .

وعن الثالث : إن إعادة ذلك الوقت لا يستلزم كونه[1] مبتـدأ ، فإنه أمرٌ يعرض له باعتبار، وهو كونه غيرُ مسبوق بحدوث البتة .

المبحث الثاني :

فـي حشر الأجساد ، أجمع المليّون على أنه تعالى يحيي الأبدان بعد موتها وتفرقها ، لأنه ممكنٌ عقلاً ، والصادقُ أخبر عنه ، فيكون حقاً . أما الاول : فلأن أجزاء الميت قابلة للجمع ، والحياة ، وإلا لم تتصف بها قبل ، والله تعالى عالم بأجزاء كل شخص على[2] التفصيل[3] لما سبق ، قادر[4] على جمعها وإيجاد الحياة فيها ، لشمول قدرته على جميع الممكنات ، فثبت أن إحياء الأبدان ممكن .

وأما الثاني : فلأنه ثبت بالتواتر أنه صلى الله عليه وسلم كان[5] يثبت المعادُ البـدنـيُّ ويـقول به واليه أشار حيث قال عز وعلا[6] : **﴿قل يُحييها الذي أنشأها أولَّ مرةٍ وهو بكلِّ خلقٍ عليمٌ﴾**[7] .

قيل : لو أكل إنسان إنساناً آخر[8] ، وصار جزءاً منه ، فالمأكول اما أن يعاد في الاكل والمأكول فيه ، وأيا ما كان فلا يعود أحدهما بتمامه ، وأيضا فالمقصود من

---

(١) ــ د .
(٢) ب ، ج ، د : عن .
(٣) ب ، ج ، د : التفضيل .
(٤) ب : وقادر .
(٥) أ : أنه كان صلى الله عليه وسلم ، ج : عنه عليه الصلاة والسلام أنه ، د : أنه عليه الكم كان .
(٦) ــ ج ، د الله .
(٧) سورة ياسين ، آية ٧٩ .
(٨) في + أ .

البعث اما الإيلام، أو الإلذاذ أو دفع الألم، والأول: لا يليق بالحكيم، والثاني: محال[1]، لأن كلّ ما يتخيل لذةً في عالمنا فهو رفع ألمٍ[2]، ويشهد له الإستقراءُ، والثالث: يكفي فيه الإبقاء على العدم فيضيع البعث.

وأجيب عن الأول: بأن المعاد من كل واحد أجزاؤه الأصلية التي هي الانسان، فانها هي الباقية من أول عمره الى آخره، الحاضرة لنفسه لا الهيكل المتبدل المغفول عنه في أكثر الأحوال والمأكول فاضلٌ[3] من المتغذي، فلا يعاد فيه.

وعن الثاني: إن فعله لا يستدعي غرضاً، وإن سلم فالمقصود هو الإلذاذ والإستقراء ممنوع[4]، وإن سلم فلم لا يجوز أن تكون لذاته الأخروية متشابهة للذائذ الدنيا في الصورة لا في الحقيقة.

تنبيه: اعلم أنه لم يثبت (بدليل قطعي)[5] أن[6] الله[7] تعالى يعدم الأجزاء ثم يعيدها، والتمسك بنحو قوله تعالى[8]: ﴿**كلُّ شيء هالكٌ إلا وجهَه**﴾[9]، ضعيف لان التفريق ايضا هلاك، (وكذلك قوله: ﴿**هو الأولُ والآخر**﴾[10] لان المراد بحسب الاستحقاق وكذلك قوله: ﴿**كما بدأنا أولَ خَلقٍ نعيدُه**﴾[11] لأن تشبيه الشيء بالشيء، لا يلزم ان يكون في كل الامور)[12].

المبحث الثالث:

في الجنة والنار، قالت الشقاة[13] الجنةُ والنارُ اما أن يكونا[14] في هذا العالم،

---

(1) أ، ب: مح.
(2) د: الالم.
(3) أ: فضل، ب، د: فضله.
(4) أ: عَ، ب: ممر.
(5) — أ، ب، د.
(6) أ، ب، د: انه.
(7) — أ، ب، د.
(8) — د.
(9) سورة القصص، آية ٨٨.
(10) سورة الحديد، آية ٣.
(11) سورة الانبياء، آية ١٠٤.
(12) — أ، ب، د.
(13) أ: النفاه.
(14) أ: تكونا.

فيكونان اما في عالم الافلاك وهو باطلٌ[١]، لانها[٢] لا تنخرق[٣] ولا تخالط[٤] الفاسدات، واما في عالم العناصر فيكون الحشر تناسخاً[٥]، أو في عالم آخر وهو محالٌ[٦] لأن هذا العالم كريٌّ، فلو فرضت كرةٌ أخرى حصل بينهما خلاء وهو محال[٧]، ولأن العالم الثاني لو حصل فيه العناصر لكانت متماثلةً لهذه العناصر[٨]، مائلةً الى أحيازها، مقتضيةً[٩] للحركة اليها، وكانت ساكنةً في أحياز ذلك العالم طبعاً، أو قسراً دائماً، وكلاهما محالان.

والجواب لم لا يجوز أن يكونا في هذا العالم، كما قيل الجنة في السماء السابعة لقوله تعالى[١٠]: ﴿**عندَ سدرةِ المنتهى * عندها جنةُ المأوى**﴾[١١]، وقوله عليه الصلاة والسلام[١٢]: «سقف الجنة عرشُ الرحمن»[١٣]، وامتناع الخرق ممنوعٌ[١٤]، والنار تحت الارضين[١٥]، والفرق بين هذا والتناسخ أنه رد النفس الى بدنها المعاد[١٦] والمؤلف من أجزائه الأصلية، والتناسخُ ردّ النفس الى مبتدأ أو في عالم آخر،

---

(١) أ، ب : بط.
(٢) — ج.
(٣) ج : ينخرق، د : يتحر.
(٤) ج : لا يخالط.
(٥) — ب، ج، د.
(٦) أ : بط، ب: مح.
(٧) ب : مح.
(٨) — ب.
(٩) أ : ومقتضية.
(١٠) — د.
(١١) سورة النجم، الآيتان ١٤ — ١٥.
(١٢) أ، ب: صلى الله عليه وسلم، د: عليه الكم.
(١٣) لم نجد لهذا الحديث تخريجاً.
(١٤) أ: ع، ب : مم.
(١٥) أ : الأرض.
(١٦) ج : المعتاد.

ولزوم بساطة كل محيطٍ واستلزامها كرية الشكل، وامتناعُ الخلاء كلها ممنوعة[1]، وإن سلم فلم لا يجوز أن يكون هذا العالم وذلك مركوزين[2] في ثخن[3] كرة أعظم منها[4]، ووجوب تماثل عنصري العالمين مطلقاً ممنوع[5] لإمكان الاختلاف في الصورة والهيولى[6]، وإن حصل الاشتراك في الصفات[7] واللوازم.

فرع: الجنة والنار مخلوقتان خلافاً لابي هاشم الجبائي[8]، والقاضي عبد الجبار، لنا قوله تعالى[9]: ﴿**وجنَّةٌ عرضُها السموات والأرض أعدَّت للمتقين**﴾[10]. لا يقال (انما يكون عرضها عرضهما)[11] إن[12] وقعت في أحيازهما، وذلك انما يكون[13] بعد فنائهما لاستحالة تداخل الأجسام، لأن المراد أن عرضها مثل عرضهما لقوله تعالى: ﴿**كعرض السماءِ والارض**﴾[14]، ولان عرضها لا يكون عين عرضهما، وقوله تعالى)[15]: ﴿**فاتقوا النار التي وقُودُها الناسُ والحجارةُ أعِدَّت للكافرين**﴾[16]، وإسكان آدم في الجنة وإخراجه عنها، قالا[17] لو كانت الجنةُ مخلوقةً لما كانت دائمةً أو منقطعةً، والأول باطلٌ[18] لقوله تعالى: ﴿**كل شيءٍ هالكٌ إلا وجهَه**﴾[19]، والثاني باطلٌ[20] لقوله تعالى: ﴿**أكُلُها دائمٌ**﴾[21]،

---

(١) أ : ثمة.
(٢) ج : مكورين، في + ج : مركوزين.
(٣) ج : شخص.
(٤) أ : منها.
(٥) أ : ع، ب : ممر.
(٦) ج : أو الهيولى.
(٧) ج : الصورة.
(٨) — ب، ج، د.
(٩) أ : تع.
(١٠) سورة آل عمران، آية ١٣٣.
(١١) في + أ.
(١٢) أ : اذا.
(١٣) أ، ج : يمكن.
(١٤) سورة الحديد، آية ٢١.
(١٥) — د.
(١٦) سورة البقرة، آية ٢٤.
(١٧) ج : قالوا.
(١٨) — ب، د.. وفي أ، د: منطعة (وساقطة أيضاً من شرح الأصفهاني).
(١٩) سورة القصص، آية ٨٨.
(٢٠) أ، ب : بط.
(٢١) سورة الرعد، آية ٣٥.

وظلها[1]، أي مألوها. قولنا معنى قوله[2]: ﴿**كلُّ شيءٍ هالكٌ الا وجهه**[3]﴾[4]، أي[5] (كل شيءٍ مما سواه)[6] فهو هالكٌ معدوم في حد ذاته، وبالنظر اليه من حيث هو لأن العدم يطرأ عليه، وإن سلم فخصوصٌ جمعاً بين الأدلة، وأيضاً[7] قوله تعالى[8]: ﴿**أُكُلُها دائـم**﴾[9]، متروكُ الظاهر لأن المأكول لا محالة يغني بالأكل[10]، بل المعنى أنه كلما فني شيءٌ منها حدث عقيبة مثله، وذلك لا ينافي عدم الجنة طرفة عين.

المبحث الرابع:

في الثواب والعقاب، قالت البصرية[11] الثواب على الطاعة حقٌّ على الله تعالى[12]، واجبٌ له[13] لأنه انما شرع التكاليف الشاقة[14] لغرضنا لاستحالة العبث عليه، وعود الفوائد اليه، وذلك الغرض اما حصول نفع أو دفع ضرر[15]، والثاني باطل[16] لأنه لو أبقينا على العدم لاسترحنا ولم نَحْتَجْ[17] الى تلك المشاق، والأول إما أن يكون منفعته[18] سابقةً وهو مستقبح عقلاً، أو لاحقة وهو المطلوب[19]، وأيضا قوله[20] تعالى: ﴿**جزاءً بما كانوا يعملون**﴾[21]، وأمثلة[22] تدل[23] على أن العمل يستدعي الثواب.

---

(١) — أ، ب، د.
(٢) أ : معناه، ب : قوله تعالى.
(٣) — أ، ب، د.
(٤) سورة القصص، آية ٨٨.
(٥) ب، د : ان.
(٦) — أ.
(٧) ج : وأما.
(٨) أ : تع.
(٩) سورة الرعد، آية ٣٥.
(١٠) — ب.
(١١) ج : النصرية.
(١٢) ج : سبحانه وتعالى.
(١٣) — ج، د.
(١٤) — أ.
(١٥) أ : ضر.
(١٦) ب : بط.
(١٧) أ : يحتج.
(١٨) أ : منفعة.
(١٩) أ، ب : المط.
(٢٠) أ : فقوله.
(٢١) سورة الواقعة، آية ٢٤.
(٢٢) أ : وأمثاله.
(٢٣) أ : يدل.

قلنا: قد[1] بينا أنه لاغرض لفعله ولا علّة لحكمه تعالى[2]، ومع ذلك فلم لا يكفي سوابق النعم، والاستقباح ممنوع[3]، كيف والمعتزلة قد[4] أوجبوا الشكر والنظر في المعرفة عقلاً، لما سبق من نعمه، والآية لا تدل[5] على الوجوب، ولفظ الجزاء يكفي لإطلاقه على[6] كون الفعل علامة ودليلاً. وقالت المعتزلة والخوارج إنه يجب عليه عقاب الكافر وصاحب الكبيرة، لأن العفو تسويةٌ بين المطيع والعاصي، ولأن شهوة الفسوق مركبةٌ فينا، فلو لم تكن[7] بحيث تقطع[8] بالعقاب كان ذلك إغراء عليه، ولأنه تعالى أخبر بأن الكافر والفاسق يدخلان النار في مواضع شتى، والخلف في خبره محال[9].

والجواب عن الأول: إنه وإن لم يعذبْ العاصي لكنه يثيبه إثابة المطيع، فلا تسوية. وعن الثاني: إن تغليب طرف العقاب بالتهديد والتوعيد[10] كاف في الإحجام، وتوقع العفو قبل التوبة كتوقعه بالتوبة. وعن الثالث: إنه لا يدلُّ عليه شيء منها على وجوب العقاب في نفسه، ثم قالوا وعيد صاحب الكبيرة لا ينقطع كوعيد الكافر لوجوه، الأول[11]: الآيات المشتملة على لفظ الخلود في[12] وعيدهم، كقوله تعالى[13]: ﴿**بلى من كسبَ سيئةً**﴾[14]، (﴿ **ومن يعْص اللهَ ورسولَه**[15] ﴾)[16]، ﴿ **ومن يقتلْ مؤمناً متعمِّداً (فجزاؤه جهنَّمُ خالداً فيها** ﴾[17])[18].

---

(١) — ج.
(٢) — أ، ج، د.
(٣) أ : ع، ب : مم.
(٤) — أ، ج، د.
(٥) ب : تدل.
(٦) — أ، ب، د.
(٧) ب، ج، د : يكن.
(٨) أ : نقطع عليه، ج : يقطع.
(٩) أ : مح.
(١٠) أ : والوعيد.
(١١) د : آ.
(١٢) — ج.
(١٣) — أ، د، ب : سبحانه وتعالى.
(١٤) سورة البقرة، آية ٨١.
(١٥) سورة النساء، آية ١٤.
(١٦) — د.
(١٧) سورة النساء، آية ٩٣.
(١٨) — ب، د.

الثاني[1] : قوله تعالى : في صفتهم : ﴿ وما هُمْ عنها بغائبين ﴾ [2] . الثالث[3] : إن الفاسق يستحق العقاب بفسقه ، وذلك يسقط ما استحقه من الثواب ، لما بينهما من التنافي .

وأجيب عن الأول[4] : بأن الخلود هو المكث الطويل ، واستعماله بهذا المعنى كثير . وعن الثاني[5] : بأن المراد من الفجار ، الكاملون في الفجور ، وهم الكفار ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ أولئك هم الكفرةُ الفجرةُ ﴾ [6] ، وتوفيقاً بينه وبين الآيات الدالة على اختصاص العذاب بالكفار ، كقوله تعالى : ﴿ (إن الخزيَ اليومَ)[7] والسوءَ على الكافرين ﴾ [8] ، ﴿ إنَّا قد أوحيَ الينا ﴾ [9] ، إن العذاب على من كذَّب وتولَّى ، ﴿ كلما أُلقي فيها فوجٌ سألهم خزنتها الم يأتِكم نذيرٌ * قالوا بلى قد جاءنا نذيرٌ فكذَّبنا (وقلنا ما نَزَّل اللهُ من شيء[10]) ﴾ [11] ، ﴿ لا يصلاها إلا الاشقى * الذي كذَّب وتولى ﴾ [12] ، ﴿ يوم لا يُخزي الله النبيَّ والذين آمنوا معه ﴾ [13] . والفاسق مؤمن لقوله تعالى[14] : ﴿ وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ [15] ، ولهذا قطع مقاتل بن سليمان والمرجئة بانهم لا يُعاقبون .

وعن الثالث[16] : بمنع الاستحقاقين ومنافاتهما ، وبان استحقاق العقاب لو أحبط استحقاق الثواب ، فأما أن يحبط[17] منه شيءٌ على طريق الموازنة كما هو مذهب ابي هاشم ، أو لا يحبط[18] كما هو مذهب أبيه ، وكلاهما باطلان .

---

(١) د : ٣.
(٢) سورة الانفطار ، آية ١٦ .
(٣) د : ٣.
(٤) د : آ.
(٥) د : ٣.
(٦) سورة عبس ، آية ٤٢ .
(٧) — ب .
(٨) سورة النحل ، آية ٢٧ .
(٩) سورة طه ، آية ٤٨ .
(١٠) — أ، ب، د.
(١١) سورة الملك ، الآيتان ٨ — ٩ .
(١٢) سورة الليل ، الآيتان ١٥ — ١٦ .
(١٣) سورة التحريم ، آية ٨ .
(١٤) — أ.
(١٥) سورة الحجرات ، آية ٩ .
(١٦) د : ٣.
(١٧) أ : ينحبط .
(١٨) أ : ينحبط .

أمـا الأ ول : فـلأن تـأثير كـل منهما في عـدم الآخـر ، اما أن يكـونـا مـعـاً أوعلى التعاقب ، والأ ول محال[1] لاستلزامه[2] وجودهما حال عدمهما ، وكذا[3] الثاني ، لأن[4] المغلوب المحبط لا يعود[5] غالباً .

وأما الثاني : فلإنه إلغاء للطاعة وتضييع لها ، وهو باطـل[6] لقوله تعالى : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرةٍ خيراً يره ﴾ [7] .

وأما أصحابنا ، فقالوا الثواب فضلٌ من الله تعـالى[8] ، والعقاب عدلٌ منه ، والعمل دليلٌ ، وكل ميسرٌ لماخلق له ، والله[9] يخلد المؤمن الموفق للطاعات في جناته وفاءً بوعده ، ويعذبُ الكافر المعاند في نيرانه أبداً ، بمقتضى وعيده . وينقطع وعيد المؤمن العاصي ، لقوله تعالى : ﴿ فمن يعملْ مـثْقَال ذَرّةٍ خيراً يَرَه ﴾[10] ، ولا يرى إلا بعد الخلاص من العذاب ، وقوله تعالى : ﴿ إن الله يغفرُ الذنوبَ جميعاً[11] ﴾ [12] ولـقـولـه عـليـه الصـلاة والسلام[13] : « من قـال لا الـه الا الله دخل الجنة »[14] ،

---

(١) أ ، ب : مح .

(٢) أ : لاستلزام .

(٣) د : وأما .

(٤) د : فلان .

(٥) د : لا يصير .

(٦) أ ، ب : بط .

(٧) سورة الزلزلة ، آية ٧ .

(٨) ـــ أ ، ج ، د .

(٩) ـــ أ .

(١٠) سورة الزلزلة ، آية ٧ .

(١١) في + ب .

(١٢) سورة الزمر ، آية ٥٣ .

(١٣) أ ، ب : صلى الله عليه وسلم ، د : عليه الكم .

(١٤) رواه الإمام مسلم عن عثمان بن عفان بلفظ « من مات وهو يعلم لا إله إلا الله دخل الجنة » (مختار الحسن والصحيح ص ٤٢) ورواه الإمام أحمد والإمام البخاري مرفوعاً (مختار الحسن والصحيح ص ٤٥) .

ويرجى[١] عفو[٢] الكافر البالغ في اجتهاده الطالب للهدى **بفضله[٣] ولطفه[٤]**، (اما الكافر المعاند، فالإجماع على أن وعيده دائم)[٥]، فإن قيل: القوة الجسمانية لا تقوى على أفعال غير متناهية، لإنها منقسمةٌ بانقسام محلّها، فنصفها مثلاً إذا حرك جسمها، فاما أن يتحرّك حركات متناهية، فيكون تحريك الكل ضعف تحريك الجزء، لأن نسبة الأثرين كنسبة المؤثرين، وضعف المتناهي هي[٦] متناه أو تحريك[٧] حركات غير متناهية، فكل القوة إن لم يزد عليها كان **الشيء[٨]** مع غيره كلاً معه، وإن زادت وقعت الزيادة على غير المتناهي من الجهة التي هو بها غير متناه وهو **محال[٩]**، وأيضا فالأبدان[١٠] **مؤلفة[١١]** من العناصر، والحرارة لا تزال تنقص الرطوبة حتى تزول بالكلية، وتفضي[١٢] الى انطفاء الحرارة وخراب البدن، فكيف يدوم الثواب والعقاب، وأيضا دَوْمُ الحياة[١٣] مع دوم الاحتراق غير معقول.

قلنا: أما الأول: فبني على نفي الجوهر الفرد وسريان القوة في محلها وأن جزء القوة قوةٌ، والبرهان لم يقم عليها، ومع ذلك فإنه منقوضٌ بحركات الأفلاك ومدفوع عنه[١٤]، لأن القوة عندنا عرض فلعله ينفى[١٥] ويتجدد.

(١) ج: ويحتمل.
(٢) ج: العفو عن.
(٣) ب، د: من فضله.
(٤) د: وثوابه.
(٥) ــ أ، ب، د.
(٦) ــ أ.
(٧) أ: تحرك.
(٨) في + د.
(٩) أ، ب: مح.
(١٠) ــ ب، ج، د.
(١١) ب، ج، د: فالمؤلفة.
(١٢) أ: ويفضي.
(١٣) د: الحيات.
(١٤) أ: عنا.
(١٥) أ: يغني.

واما الثاني : فممنوع[1] ، لأن القول بالمزاج ، وتركب المواليد[2] عن العناصر ليس يقيني ، وتأثير الحرارة في الرطوبة إنما يفضي الى إفنائها ، لو امتنع ورود الغذاء على[3] البدن بمقدار ما تحلل منه ، وكذا الثالث لأن الاعتدال في المزاج[4] ليس شرطاً للحياة عندنا ، وأيضاً فإن الحيوانات ما يعيش في النار ويلتذ بها ، فلا يبعد ان يجعل الله تعالى[5] بدن الكافر بحيث يتألم في النار[6] ، ولا يهترىء ، ولا يموت بها .

المبحث الخامس :

في العفو والشفاعة لأصحاب الكبائر ، أما الأول : فلقوله تعالى : ﴿**وهو الذي يقبل التوبةَ عن عباده ويعفو عن السيئات**﴾[7] ، وقوله تعالى[8] : ﴿**أو يُوبِقْهُن بما كسبوا ويعفُ عن كثير**﴾[9] ، والاجماع على أنه عفوٌ ، وهو انما يتحقق بترك العقاب المستحق .

والمعتزلة منعوا العذاب على الصغائر قبل التوبة وعلى[10] الكبائر بعدها ، فالمعفو عنه[11] هو الكبائر قبلها ، وقوله تعالى : ﴿**إن الله لا يغفرُ أن يُشْرَكَ به ويغفرُ ما دونَ ذلك لمن يشاءُ**﴾[12] ، أي قبل التوبةَ وإلا لم يتوجه[13] الفرق ولا التعليق

---

(١) ب : فم .

(٢) ج : المتولدات .

(٣) د : الى .

(٤) ب ، د : اعتدال المزاج .

(٥) ــ أ .

(٦) أ : بالنار .

(٧) سورة الشورى ، آية ٢٥ .

(٨) ــ أ .

(٩) سورة الشورى ، آية ٣٤ وفي جميع الاصول : ويعفو عن كثير .

(١٠) ــ أ .

(١١) ــ أ ، ب ، د .

(١٢) سورة النساء ، آية ٤٨ .

(١٣) ج : يتجه .

بالمشيئة على رأيهم، وقوله تعالى[1]: ﴿ إن[2] ربك لذو مغفرةٍ للناس على ظلمهم ﴾[3]، وأمثال ذلك كثيرة*.

وأما الثاني: فلأنه تعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم[4] بالاستغفار لذنوب المؤمنين، وقال[5]: ﴿ واستغفرْ لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ﴾[6]، وصاحب الكبيرة مؤمن* لما مر، فيستغفر له صيانة لعصمته، ويقبل منه تحصية لمرضاته لقوله تعالى: ﴿ ولسوفَ يُعطيك ربك فترضى ﴾[7]، وقوله صلى الله عليه وسلم[8]: «شفاعتي لاهل الكبائر من أمتي»[9].

احتجوا[10] بقوله تعالى: ﴿ واتقوا يوما لا تَجزي نفسٌ (عن نفس)[11] شيئاً ﴾[12] وقوله تعالى[13]: ﴿ ما للظالمين من حميمٍ ولا شفيعٍ يطاع ﴾[14] وقوله تعالى[15]: ﴿ من قبلِ ان يأتيَ يومٌ لا بيعٌ فيه ولا خُلةٌ ولا شفاعةٌ ﴾[16] وقوله[17]: ﴿ وما للظالمين من أنصارٍ ﴾[18].

---

(١) ــ أ.
(٢) أ: وان.
(٣) سورة الرعد، آية ٦.
(٤) ــ ب، ج، د.
(٥) ج: بقوله.
(٦) ــ سورة محمد، آية ١٩.
(٧) سورة الضحى، آية ٥.
(٨) ب: دم، ج: عليه الصلاة والسلام، د: عليه الكم.
(٩) ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة برقم ١٣٠ (ص ٥١١) وقال في إسناده: مأمون، مشهور بالوضع .. ورواه أبو داود في السنن (كتابه السنة، باب الشفاعة ص٢٣٦).
(١٠) ج: واحتجوا.
(١١) ــ د.
(١٢) سورة البقرة، آية ٤٨.
(١٣) ــ أ، ج، د.
(١٤) سورة غافر، آية ١٨.
(١٥) ــ أ، ج، د.
(١٦) سورة البقرة، آية ٢٥٤.
(١٧) ــ ب.
(١٨) سورة البقرة، آية ٢٧٠.

وأجيب بانها غير عامة في الأعيان، ولا في الأزمان، وإن[1] ثبت عمومها، فهي مخصوصة[2] بما ذكرناه[3].

المبحث السادس:

في إثبات عذاب القبر، يدل عليه قوله تعالى في آل فرعون: ﴿ **النارُ يُعرَضُون عليها غُدُوّاً وعشياً ويومَ تقومُ الساعةُ أدخِلوا آلَ فرعونَ أشدّ العذابِ** ﴾[4]، وفي قوم نوح: ﴿ **أغرِقوا فأدخِلوا ناراً** ﴾[5]، والفاء للتعقيب، وقوله حكاية (عن أهل النار)[6]: ﴿ **ربنا أمَتَّنا اثنتين (وأحييتنا اثنتين)**[7] ﴾[8]، وذلك دليلٌ على أن في القبر[9] حياة وموتاً آخر.

احتج المخالف بقوله تعالى: ﴿ **لا يذوقون فيها الموتَ إلا الموْتَةَ الأولى** ﴾[10]، وقوله تعالى[11]: ﴿ **وما أنتَ بمُسْمِعٍ من في القبورِ** ﴾[12].

وأجيب عن الأول: بأن معناه أن نعيم الجنة لا ينقطع بالموت، كما ينقطع نعيمُ الدنيا به لا وحدة الموت، فإن الله تعالى[13] أحيا[14] كثيراً من الناس في زمن[15] موسى وعيسى (عليهم الصلاة والسلام)[16]، وأماتهم ثانيا.

وعن الثاني: إن عدم إسماعه، لا يستلزم عدم إدراك المدفون.

---

(١) ج: لان.
(٢) أ: مختصة.
(٣) أ: ذكرنا.
(٤) سورة غافر، آية ٤٦.
(٥) سورة نوح، آية ٢٥.
(٦) أ: الكفار، في + أ: عن أهل النار، ــ ب، د.
(٧) ــ د.
(٨) سورة غافر، آية ١١.
(٩) ج: القبور.
(١٠) سورة الدخان، آية ٥٦.
(١١) ــ أ، ج، د.
(١٢) سورة فاطر، آية ٢٢.
(١٣) ــ أ.
(١٤) أ: احي.
(١٥) ب: زمان.
(١٦) ــ أ، ب، د: عليهم الكم.

المبحث السابع :

في سائر السمعيات من الصراط ، والميزان ، وتطاير الكتب ، وأحوال الجنة والنار ، والأصل فيها أنها[1] أمورٌ ممكنةٌ ، أخبر الصادق عن وقوعها ، فتكون[2] حقاً .

المبحث الثامن :

في الأسماء الشرعية ، الإيمان في اللغة : التصديق ، وفي الشرع عبارة عن تصديق الرسل بكل ما عُلِمَ بالضرورة[3] مجيئهم به عندنا[4] ، (وعن التصديق النفساني عند الشيخ في أظهر مذهبيه ، وعن المعرفة عند المرتضى ، وسائر أهل الكتب ، وجهم بن صفوان[5] ، وهومذهب الشيخ الثاني)[6] ، وعن كلمتي الشهادة عند الكرامية ، وعن امتثال الواجبات والإجتناب عن المحرمات عند المعتزلة ، وعن مجموع ذلك عند أكثر السلف ، والذي يدل على خروج العمل عن مفهومه عطفه عليه في قوله تعالى : ﴿والذين آمنوا وعَمِلوا الصالحات﴾[7] وقوله تعالى[8] : ﴿الذين آمنوا ولم يُلبِسوا ايمانهم بظلم﴾[9] ، وأما قوله تعالى[10] : ﴿وما كان الله

---

(١) ـــ د .

(٢) ب ، د : فيكون .

(٣) ـــ أ .

(٤) أ : مجيئه صلى الله عليه وسلم ، ب : الرسول بكل ما علم بمجيئه صلى الله عليه وسلم به عندنا ، د : الرسول بكل ما علم مجيه عليه الكم عندنا .

(٥) هو جهم بن صفوان الترمذي ، من الجبرية الخالصة ، واليه ينسب القول بالجبر . ظهرت بدعته في تبريز ، وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرو ، في آخر ملك بني أمية (الملل والنحل ص ٨٧) .

(٦) ـــ أ ، ب ، د .

(٧) سورة محمد ، آية ٢ ـــ سورة فاطر ، آية ٧ .

(٨) ـــ أ .

(٩) سورة الانعام ، آية ٨٢ .

(١٠) ـــ أ ، ج ، د .

ليضيّع ايمانكم﴾[1]، فمعناه إيمانكم بالصلاة[2] الى بيت المقدس، وأيضاً فحمله على الصلاة[3] وحدها يكون على طريق المجاز، وقوله (صلى الله عليه وسلم)[4]: «الايمان بضع وسبعون شعبةً افضلها قول لا اله الا الله وادناها اماطة الاذى عن الطريق»[5]، (فمعناه شعب الايمان، لان اماطة[6] الاذى)[7] غير داخلة فيه وفاقاً، (والله اعلم بالصواب[8])[9].

(١) سورة البقرة، آية ١٤٣.

(٢) أ: الصلوة.

(٣) أ: الصلوة.

(٤) ـ أ، ج: عليه الصلاة والسلام، د: عليه الكم.

(٥) أخرجه الشيخان بلفظ (بضع وسبعون باباً) من حديث أبي هريرة. ورواه الترمذي في الصحيح بهذا اللفظ وذكره الغزالي في الجزء الاول من الإحياء.

(٦) ـ ب.

(٧) ـ ج.

(٨) ـ أ.

(٩) ـ ب، ج.

الباب الثالث
في الإمامة

وفيه مباحث:

المبحث الاول:

في وجوب نصب الامام، أوجبه الإمامية والإسماعيلية على الله تعالى، والمعتزلةُ والزيديةُ عقلاً، وأصحابنا سمعاً، ولم توجبه الخوارج مطلقاً.

لنا مقامات: بيان وجوبه علينا سمعاً، وعدم وجوبه على الله تعالى[١]، أما الأول: فلأن نصب الإمام يدفع ضرراً لا يندفع إلا به، لأن البلد إذا شغر عن رئيس قاهر يأمر بالطاعات[٢]، وينهي عن المعاصي[٣]، ويدرأ بأس الظلمة عن المستضعفين، استحوذ عليه الشيطان، وفشا فيه الفسوق والعصيانُ، وشاع الهرجُ والمرجُ، ودفع الضرر[٤] عن النفس بقدر الإمكان واجبٌ[٥] بأجماع الأنبياء واتفاق العقلاء[٦]، فإن قيل يحتمل مفاسد أيضا، إذ ربما يستنكف الناس عن طاعته فيزداد الفساد[٧] ويستولى عليهم فيظلمهم، أو يحتاج لدفع[٨] المعارض وتقوية الرئاسة الى مزيد مال، فيغضب منهم. قلنا: احتمالاتٌ مرجوحةٌ مكثورة، وترك الخير الكثير لاجل الشر القليل، شرٌ كثيرٌ.

وأما الثاني: فلما بيّنا[٩] إنه لا يجب عليه شيءٌ، بل هو الموجب لكلّ شيء. احتجت[١٠] الإمامية بأنه لطفٌ لأنه إذا كان إمامٌ، كان حال المكلَّفِ الى قبول

---

(١) — د.
(٢) ج: بالطاعة.
(٣) ج: المعصية.
(٤) د: الضرر واجيب.
(٥) — د.
(٦) د: الحكماء.
(٧) أ، د: أو.
(٨) ج: الى دفع.
(٩) أ: بيناه.
(١٠) د: احتج.

الطاعات والاحتراز عن المعاصي أقرب مما إذا لم يوجد[1] ، واللطفُ على الله تعالى واجب قياساً على التمكين ، (والجواب بعد تسليم المقدمات الباطلة ، إن اللطف الذي ذكرتموه انما يحصل لوجود إمام قاهر يرجى ثوابه ويخشى[2] عقابه ، وأنتم لا توجبونه وذلك[3] كيف ولم يتمكن من عهد النبوة الى أيامنا إمام على ما وصفتموه[4])[5] .

المبحث الثاني :

في صفات الأئمة ، الأولى : أن يكون مجتهداً في أصول الدين وفروعه ليتمكن من إيراد الدلائل ، وحل الشكوك ، والحكم ، والفتوى في الوقائع . الثانية[6] : أن يكون ذا رأي وتدبيرٍ ، يدبر الحرب والسلم ، وسائر الأمور السياسية . الثالثة[7] : أن يكون شجاعاً ، لا يجبن عن القيام بالحرب ، ولا يضعف قلبه عن إقامة الحد . وجَمْعٌ تساهلوا في الصفات الثلاث[8] ، وقالوا ينيب[9] من كان[10] موصوفاً بها . الرابعة[11] : أن يكون عدلاً ، لأنه متصرفٌ في رقاب الناس ، وأموالهم وأبضاعهم . الخامسة والسادسة[12] : العقلُ ، والبلوغُ . السابعة[13] : الذكورة ، فإنهن ناقصات عقل ودين . الثامنة[14] : الحرية ، لأن العبد مستحقرٌ بين الناس مشتغلٌ[15] بخدمة السيد . التاسعة[16] كونه قرشياً خلافاً للخوارج . وجمع من المعتزلة لنا قوله

---

(١) في + ب .
(٢) ج : ويخاف .
(٣) — أ ، ج .
(٤) أ ، ب : وصعفوه .
(٥) — ب .
(٦) د : الثاني .
(٧) د : الثالث .
(٨) أ ، ب : الثلث .
(٩) ج : يثبت .
(١٠) ج : لم يكن .
(١١) د : الرابع .
(١٢) د : الخامس والسادس .
(١٣) د : السابع .
(١٤) د : الثامن .
(١٥) ب : مستقل .
(١٦) د : التاسع .

صلى الله عليه وسلم[1]: «الائمة من قريش»[2]، (واللام في الجمع[3] حيث لا عهد للعموم وقوله: «الولاة من قريش»)[4] ما أطاعوا[5] الله واستقام الامر[6]». ولا تشترط[7] فيهم[8] العصمة خلافاً للاسماعيلية والاثنا عشرية.

لنا: (إنّا سنبين)[9] إن شاء[10] تعالى[11] إمامة أبي بكر (رضى الله عنه)[12]، والأمة اجتمعت[13] على كونه[14] غير واجب العصمة لا أقول على[15] أنه غير معصوم.

احتجوا بأن وجه الحاجة اليه اما أن المعارف الإلهية لا تعلم إلا منه، كما هو مذهب أصحاب التعليم، أو تعليم الواجبات العقلية، أو تقريب الخلق الى الطاعات، كما هو مذهب الاثنا عشرية، وذلك لا يحصل إلا إذا كان الإمام معصوماً، وبأن احتياج الناس الى الإمام لجواز الخطأ عليهم. فلو جاز الخطأ عليه أيضا لاحتاج الى إمام آخر ويتسلسل[16]، ولقوله تعالى: ﴿**إني جاعلُك للناس إماماً قال ومِن ذرّيتي قال لا ينال عهْدي الظالمين**﴾ [17].

وأجيب عن الأول والثاني[18] بمنع المقدمات، وعن الثالث بأن الآية تدل على

(١) ب: عليه السلام، ج: عليه الصلاة والسلام، د: عليه الكم.
(٢) الحديث: الأئمة من قريش.. أخرجه النسائي من حديث أنس. والحاكم في المستدرك من حديث ابن عمر وذكره الغزالي في الإحياء (تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١١٤).
(٣) — د.
(٤) في + د.
(٥) د: ما استطاعوا.
(٦) أ: الامره، ب: واستقاموا الامره.
(٧) ب، د: يشترط.
(٨) أ: فيه، في + أ: منهم.
(٩) — د.
(١٠) أ: أنها.
(١١) — أ.
(١٢) — أ، د.
(١٣) ج: اجمعوا، — د.
(١٤) ج: أنه.
(١٥) ب، ج، د.
(١٦) أ: وتس.
(١٧) سورة البقرة، آية ١٢٤.
(١٨) أ: الاولين، ب: الاوليين.

أن شرط الإمام أن لا يكون مشتغلاً بالذنوب التي تنثلم[1] بها العدالة لا أن يكون معصوماً .

المبحث الثالث :

فيما تحصل به الإمامة الإجماع على أن تنصيص الله تعالى[2] ورسوله[3] والإمام السابق (على إمامة شخص آخر)[4] ، أسباب مستقلة في ذلك إنما الخلاف فيما إذا بايعت الأمة مستعداً[5] لها ، أو استولى بشوكته على خُططِ الإسلام فقال بهما[6] أصحابنا ، والمعتزلة لحصول المقصود بها ، وقالت الزيدية كلُّ فاطميّ عالمٌ خرج بالسيف ، وادعى الإمامة صار إماماً ، وانكرت الإمامية ذلك مطلقاً ، واحتجوا بوجوه ، الاول[7] : إن اهل البيعة لا تصرف[8] لهم في أمر غيرهم فكيف يولونه عليهم . الثاني[9] : ان إثبات الإمامة بالبيعة ، قد يفضي الى الفتنة لاحتمال أن تبايع كلُّ فرقةٍ شخصاً ، ويقع بينهم التحارب[10] . الثالث[11] : إن منصب القضاء لا يحصل بالبيعة ، فكذا الإمامة[12] . الرابع[13] : الإمام نائب الله عز وجل[14] ورسوله (صلى الله عليه وسلم)[15] ، فلا تثبت[16] خلافته[17] إلا بقول الله[18] ورسوله .

وأجيب عن الأول ، بأنه منقوض بالشاهد والحاكم . وعن الثاني[19] بأن[20]

---

(١) أ : يقصد بقطل .
(٢) ــ أ ، ب .
(٣) ج : صلى الله عليه وسلم .
(٤) ــ ب ، ج ، د .
(٥) ب : مستبداً .
(٦) ج : بصحتها .
(٧) د : آ .
(٨) د : لا يصرف .
(٩) د : ٣ .
(١٠) د : التجارب .
(١١) د : ٣ .
(١٢) ج : فالإمامة .
(١٣) د : ثمّ .
(١٤) ــ أ ، ب ، د .
(١٥) ــ أ ، ب ، د .
(١٦) أ : يثبت .
(١٧) في + ب .
(١٨) ــ أ .
(١٩) د : ٣ .
(٢٠) ب ، ج ، د : ان .

الفتنة تندفع بترجيح الأعلم، الأروع، الأسن، الأقرب الى (الرسول صلى الله عليه وسلم)[1]. وعن الثالث[2]، يمنع الأصل سيما إذا خلا[3] البلاد عن الإمام. وعن الرابع[4]، لا يجوز أن يكون إختيار الأمة، أو ظهور الشوكة كاشفاً عن كونه اماماً نائباً لله ولرسوله (صلى الله عليه وسلم)[5]، ودليلا عليه.

المبحث الرابع:

في إقامة الدليل على أن الإمام الحق بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)[6] أبو بكر (رضي الله عنه)[7]. وخالف الشيعة فيه جمهور المسلمين، ويدل عليه وجوه، الأول[8]: قوله تعالى: ﴿**وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليَستْخلفنَّكم في الارض كما استخلف الذين مِنْ قبلهم**﴾[9]، فالموعودون بالاستخلاف، والتمكين[10] اما علي (رضي الله عنه)[11]، ومن قام بالأمر[12] أبو بكر (رضي الله عنه)[13]، ومن بعده، والاول باطل[14] اجماعاً، فتعيين الثاني. الثاني[15]: قوله تعالى: ﴿**سَتُدْعَوْنَ الى قومٍ أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يُسْلِمُون**﴾[16]، فالداعي المحظور مخالفته ليس بمحمد (صلى الله عليه وسلم)[17]، لقوله: ﴿**قل لن تَتَّبِعُونا**﴾[18]، ولا علي (رضي الله عنه)[19] لانه ما حارب بالكفار

---

(١) — ب، د.
(٢) د: ٣.
(٣) ب: شغرت، د: سعر.
(٤) د: عم.
(٥) — أ، ب، د.
(٦) — ب.
(٧) أ: رضع، ب، د.
(٨) د: آ.
(٩) سورة النور، آية ٥٥.
(١٠) ج: التمكن.
(١١) أ: رضع، د: عليه الكم.
(١٢) ج: بعده بالأمر، — د.
(١٣) — أ، ب، د.
(١٤) ب: بط.
(١٥) د: ٣.
(١٦) سورة الفتح: آية ١٦.
(١٧) ب: دم، ج: عليه الصلاة والسلام.
(١٨) سورة الفتح، آية ١٥.
(١٩) أ: رضع، د: عليه الكم.

في أيام خلافته، ولا من ملك بعده وفاقاً، فتعيَّن من كان قبله. الثالث[1]: إنه عليه الصلاة والسلام[2] استخلفه في الصلاة أيام مرضه وما عزله، فيبقى[3] كونه[4] خليفة في الصلاة بعد وفاته وإذا ثبتت خلافته فيها[5] ثبتت في غيرها، لعدم القائل بالفصل[6].

الرابع[7]: قوله عليه الصلاة والسلام[8]: «الخلافة (بعدي ثلاثون[9] سنة ثم تصير بعد ذلك مُلكاًعضوضاً»[10]، وكانت[11] خلافة)[12] الشيخين ثلاث[13] عشرة سنة، وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلافة[14] علي[15] خمس سنين، وهذا دليل واضح على خلافة الائمة الأربعة (رضوان الله عليهم أجمعين)[16].

الخامس[17]: إن الأمة أجمعوا على إمامة أحد[18] الأشخاص الثلاثة[19] وهم أبو بكر، وعلي، والعباس (وبطل القول بإمامة علي والعباس)[20]، فتعيّن القول

---

(١) د: ٣.
(٢) أ: صلى الله عليه وسلم، ب: دم، د: عليه الكم.
(٣) ج: فتعين.
(٤) ج: أن يكون.
(٥) ــ ج.
(٦) ج: بالفرق.
(٧) د: عمّ.
(٨) ــ أ، مطموسة في ب، د: عليه الكم.
(٩) أ: ثلثون.
(١٠) الحديث: الخلافة بعدي في أمتي ثلاثون سنة، ثم ملك بعد ذلك.. رواه البخاري وابن حنبل (مختار الحسن والصحيح ص ٢٣٩). ورواه بلفظه أبو داود في السنن (٤/٢٢١١) وقال الترمذي: حديث حسن.
(١١) أ: وكان.
(١٢) ــ د.
(١٣) أ: ثلث.
(١٤) مطموسة في أ.
(١٥) د: علي عليه الكم.
(١٦) ــ د.
(١٧) د: ٥.
(١٨) مطموسة في ب، ــ د.
(١٩) أ، ب: الثلثة، ــ د.
(٢٠) ــ د.

بإمامته. أما الإجماع فمشهور مذكور في كتب السير والتواريخ، وأما بطلان القول بإمامتها، فلأنه لو كان الحق لأحدهما، لنازع أبا بكر وناظره، وأظهر عليه حجته ولم يرضَ بخلافته، فإن الرضا[1] بالظلم ظلمٌ.

قيل: الحق كان لعليّ إلا أنه أعرض عنه تقيّة الفتنة[2]، قلنا: كيف وكان هو في غاية الشجاعة والشهامة، وكانت فاطمة الزهراء (رضي الله عنها)[3] مع علو شأنها زوجة له، وأكثر صناديد قريش وساداتهم معه كالحسن والحسين والعباس مع علو[4] منصبه فإنه قال له أمدد[5] يدك لأ بايعك حتى يقول الناس بايع عم رسول الله (صلى الله عليه وسلم)[6] ابن عمه فلا يختلف عليه اثنان، والزبير مع غاية[7] شجاعته سلّ السيف وقال لا أرضى بخلافة أبي بكر. وأبو سفيان[8] رئيس مكة، ورأس بني أمية قال أرضيتم يا بني عبد مناف أن يلي عليكم (رجل من)[9] تيم والأنصار نازعهم أبو بكر ومنعهم الخلافة وكان أبو بكر شيخاً ضعيفاً خاشعاً سليماً عديم المال قليل الأعوان.

احتجت الشيعة على إمامة عليّ (كرم الله وجهه)[10]، بوجوه، الأول[11]: قوله تعالى: ﴿ **انما وليُّكُم اللهُ ورسولُه والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاةَ ويؤتُون الزكاةَ وهم راكعونَ** ﴾[12]، فالمراد من الولي، إما الناصر أو المتصرف لا غير، تقليلاً للاشتراك، والأول[13] باطل[14] لعدم اختصاص النصرة[15] بالمذكور[16]، فتعيَّن

---

(١) ج: الرضى.
(٢) ــ أ، ب، د.
(٣) أ: رضعها، ــ ب، د: عليها الكم.
(٤) ــ د.
(٥) ج: مد.
(٦) ــ أ، ب، د.
(٧) ــ ب، ج.
(٨) ج: سفين.
(٩) ــ أ، ب، د.
(١٠) أ: رضعَ ــ ب، د: عليه الكم.
(١١) د: آ.
(١٢) سورة المائدة، آية ٥٥.
(١٣) د: وبس الاول.
(١٤) أ، ب: بط، ــ د.
(١٥) د: التنظيرة.
(١٦) ب: المذكورة.

الثاني فثبت أن المؤمن[1] الموصوف يستحق التصرف في أمور المسلمين والمفسرون ذكروا أن المراد منه علي بن أبي طالب لأنه كان يصلي فسأله سائلٌ فأعطاه خاتمه راكعاً والمستحق للتصرف[2] هو الإمام فثبت أنه إمام ويقرب منه قوله (صلى الله عليه وسلم)[3] : «من كنت مولاه فعليّ مولاه»[4] .

الثاني[5] : قوله[6] (صلى الله عليه وسلم)[7] : «انت مني[8] بمنزلة هارون من موسى»[9] ، وكان هارون خليفة لقوله تعالى: ﴿**وقال موسى لأخيه هارون اخْلُفْني في قومي**﴾[10] ، إلاّ إنه توفي قبله عليه الصلاة والسلام[11] .

الثالث[12] : قوله عليه الصلاة والسلام[13] مشيراً اليه: «سلموا على أمير المؤمنين وأخذ بيديه[14] وقال هذا[15] خليفتي فيكم بعد موتي فاسمعوا وأطيعوا.»[16] .

---

(١) في + ب.

(٢) ــ د.

(٣) ب: دم، ج: عليه الصلاة والسلام، د: عليه الكم.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة برقم ٦٢، كتاب المغازي، برقم ٧٤ (الجزء السابع).

(٥) د : ٣.

(٦) في + ب.

(٧) ب: دم، ج: عليه الصلاة والسلام، د: عليه الكم.

(٨) ــ د.

(٩) ذكر هذا الحديث كل من السيوطي (جمع الجوامع ١٢٩، ٢٠١) والخطيب وابن الجوزي (في الواصيات) من أنس، والمقدسي في (التذكرة في الأحاديث الموضوعة ص٢٥٦ برقم ١٠١٤).

(١٠) سورة الاعراف، آية ١٤٢.. وفي الأصل: وإذ قال.

(١١) أ : عليهم السلم، ب، د : عليه الكم.

(١٢) ب، ج : والثالث، د : ٣.

(١٣) أ : عليه الصلوة والسلم، ب : دم، د : عليه الكم.

(١٤) أ : بيّده، ب: وخدوا بيد، أخذاً بيده.

(١٥) ب : قال، ــ د.

(١٦) لم نجد لهذا الحديث تخريجاً.

الرابع[1] : إن[2] الأمة اجمعوا على إمامة أحد الأشخاص الثلاثة[3] وبطل القول بإمامة أبي بكر والعباس[4] ، لما ثبت أن الإمام يكون واجب العصمة ، وأن يكون منصوصاً عليه ، وهما لم يكونا واجبي العصمة ولا منصوصاً عليهما بالاتفاق ، فتعيَّن القول بإمامة علي (رضى الله عنه)[5] .

والخامس[6] : إنه لا بد وأن يكون الرسول (صلى الله عليه وسلم)[7] نص على إمام معيَّن تكميلاً لأمر الدين وإشفاقاً على الأمة ، ولم يُنَصّ لغير أبي بكر وعلي بالإجماع ولم ينص[8] لأبي بكر ، وإلا لكان توقيفه[9] الأمر على البيعة معصيةً ، فتعيَّن تنصيصه لعليّ (رضي الله عنه)[10] .

السادس[11] : إن علياً كان أفضل الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)[12] لأنه ثبت بالأخبار الصحيحة أن المراد من قوله تعالى حكاية[13] : ﴿ وانفُسَنا وانفُسَكم ﴾[14] عليّ ، ولا شك أنه ليس نفس محمد[15] (صلوات الله

---

(١) د : تمّ .
(٢) د : لأن .
(٣) أ ، ب ، د : الثلثة .
(٤) أ : عباس .
(٥) أ : رضعَ ، — ب ، د : عليه الكم .
(٦) د : عَ .
(٧) — ب ، ج : عليه الصلاة والسلام .
(٨) أ ، د : ولا .
(٩) ج : توقيفهم .
(١٠) — أ ، ب ، د : الكم .
(١١) د : ٦ .
(١٢) — ب .
(١٣) — د .
(١٤) سورة آل عمران ، آية ٦١ .
(١٥) د : الرسول .

عليه وسلامه) [1] بعينه ، بل المراد به إما أنه بمنزلته ، أو هو[2] أقرب الناس اليه ، وكل من كان كذلك ، فهو أفضل الخلق بعده ، ولأنه كان أعلم الصحابة ، لأنه كان أشدّهم ذكاءً وفطنةً ، وأكثرهم تدبراً ورؤية ، وكان حرصه على التعلم أكثر ، واهتمام الرسول[3] عليه الصلاة والسلام[4] بإرشاده وتربيته أتم وأبلغ ، وكان مقدماً في فنون العلوم الدينية أصولها وفروعها ، فإن أكثر فرق المتكلمين ينسبون[5] اليه ، ويسندون أصول قواعدهم الى قوله ، والحكماء يعظمونه غاية التعظيم ، والفقهاء يأخذون برأيه ، وقد قال (صلى الله عليه وسلم)[6] . « أقضاكم[7] عليّ »[8] ، وأيضا فاحاديث[9] كثيرة كحديث الطير[10] ، وحديث خيبر[11] ، وردت شاهدةً على كونه أفضل ، والأفضل يجب أن يكون إماماً .

والجواب عن الاول[12] : ان عموم النصرة غير مسلم . وانّ حمل الجمع على

---

(١) أ : عليه الصلوة والسلم ، ب : دم ، — د .

(٢) — د .

(٣) — د .

(٤) ب : النبي .

(٥) أ : صلى الله عليه وسلم ، ب : دم ، د : عليه الكم .

(٦) أ : ينتسبون .

(٧) ب : أقضيكم .

(٨) ب : دم ، ج : عليه السلام ، د : عليه الكم .

(٩) ج : فالأحاديث .

(١٠) وهو أنه عليه السلام أهدي له طير مشوي ، فقال عليه السلام : اللهم ائتني بأحب خلقك اليك يأكل معي ، فجاءه عليّ وأكل معه . (شرح الأصفهاني ، ص : ٢٣٦) .

(١١) وهو أن النبي عليه السلام بعث أبا بكر رضي الله عنه الى خيبر فرجع منهزماً ، ثم بعث عمر رضي الله عنه فرجع منهزماً ، فغضب رسول الله عليه السلام لذلك ، فلما أصبح خرج الى الناس ومعه راية ، فقال لأعطين الراية اليوم رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كراراً غير فرار ، فعرض له المهاجرون ، فقال عليه السلام أين عليّ ، فقيل أنه أرمد العينين ، فتفل في عينيه ، ثم دفع الراية اليه . (شرح الأصفهاني ، ص : ٢٣٧) .

(١٢) د : آ.

الواحد متعذرٌ، بل المراد هو واكفاؤه. وعن الثاني[1]: ان معناه التشبيه في الاخوة، والقرابة. وعن الثالث[2]: إن هذه[3] الاخبار غير متواترة، ولا صحيحةٍ عندنا، فلا تقوم بها حجةٌ علينا. وعن الرابع[4]: انا لا نسلم[5] وجوب العصمة ووجوب التنصيص، وعدم النص في شأن ابي بكر. (وعن الخامس: ان تفويض الامر الى المكلفين، لعله كان أصلح)[6]. وعن السادس: انه معارضٌ بمثله، والدليل على أفضلية أبي بكر قوله تعالى[7]: ﴿وسيُجَنبُها الاتقى﴾[8]، فان المراد به[9]، اما أبو بكر، أو علي وفاقاً. والثاني مدفوع[10] لقوله تعالى: ﴿وما لأحدٍ عنده من نعمةٍ تُجزى﴾[11]، لأن علياً نشأ في تربيته وإنفاقه، وذلك نعمة[12] تجزى، وكل[13] من كان أتقى[14] كان أكرم عند الله وأفضل لقوله تعالى: ﴿ان اكرمَكُم عندَ الله اتقاكُم﴾[15]، وقوله عليه الصلاة والسلام[16] «ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من ابي بكر»[17] وقوله عليه الصلاة والسلام[18] لابي بكر وعمر: «هما سيدا كهول أهل الجنة ما خلا النبيين والمرسلين»[19].

---

(1) د: ٣.
(2) د: ٣.
(3) ـــ د.
(4) د: ثم.
(5) أ: لا نم.
(6) ـــ د.
(7) ـــ ب.
(8) سورة الليل، آية ١٧.
(9) ـــ ج.
(10) د: خروع.
(11) سورة الليل، آية ١٩.
(12) ب: كنعمة.
(13) د: كل.
(14) في + ب.
(15) سورة الحجرات، آية ١٣.
(16) أ: صلى الله عليه وسلم، ب: دم، د: عليه الكم.
(17) أخرجه ابن عدي والديلمي عن سلمة بن الأكوع بلفظ «أبو بكر خير الناس بعدي إلا أن يكون نبي» والحديث في جمع الجوامع للسيوطي برقم (١٢٦/١٩٨) وفي الجامع الصغير برقم (٧٠).
(18) أ: صلى الله عليه وسلم، ب: دم، د: عليه الكم.
(19) أخرجه ابن حنبل والترمذي عن علي والطبراني عن أبي صحيفة، وأبو يعلى والحاكم وابن عساكر عن أنس وابن عمر. والحديث في جمع الجوامع برقم (١١٨/١٩٠) وفيه أسانيد أخرى.

المبحث الخامس :

في فضل الصحابة ، يجب تعظيمهم والكف عن مطاعنهم ، فان الله تعالى أثنى عليهم في مواضع كثيرة منها[1] قوله تعالى : ﴿ والسابقون[2] الاولون ﴾[3] من المهاجرين والانصار ، وقوله : ﴿ يومَ لا يُخزي الله النبيَّ والذين آمنوا معه ﴾[4] وقوله : ﴿ والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم ﴾[5] ، وقال عليه السلام[6] « لو أنفق أحدكم ملء الارض ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه »[7] ، وقال : « أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم ، اهتديتم »[8] ، وقال : « الله[9] الله في أصحابي ، لا تتخذوهم بعدي غرضا ، من أحبَّهم فبحبي أحبهم ، ومن بغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني ، فقد آذى الله ، ومن آذى الله ، فيوشك أن يؤخذ »[10] وما نقل من المطاعن فله محامل وتأويلات ، ومع ذلك

---

(١) ج : فنها .

(٢) ب ، ج ، د : السابقون .

(٣) سورة التوبة ، آية ١٠٠ .

(٤) سورة التحريم ، آية ٨ .

(٥) سورة الفتح ، آية ٢٩ .

(٦) أ: صلى الله عليه وسلم ، ب: دم ، د: عليه الكم .

(٧) الحديث : «لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ... » أخرجه البخاري من أبي سعيد الخدري . باب فضائل الصحابة برقم ٣٦٧٣ .

(٨) رواه عبد بن حميد من حديث ابن عمر وغيره ، وأسانيده كلها ضعيفة . قال عنه ابن حنبل : لا يصح ! وقال البزار: منكر! وقال ابن حزم في الرسالة الكبرى : مكذوب موضوع باطل . وذكره السيوطي في جمع الجوامع برقم (٢٧/٣٣٤١) . وقال : منقطع . والبيهقي في الاعتقاد وقال عنه : رويناه في حديث موصول باسناد غير قوي .

(٩) ـــ د .

(١٠) أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود ، وله شواهد في حديث الشيخين عن أبي سعيد . وذكره الغزالي في الاحياء .

فلا تعادل ما ورد في مناقبهم، وحكي عن آثارهم نفعنا الله بمحبتهم أجمعين، وجعلنا الله[1] لهديهم متبعين وعصمنا عن زيغ الضالين، وبعثنا يوم الدين في عداد لها دين[2] بفضله العظيم وفيضه العميم، انه سميع قريب[3] مجيب[4].

---

(١) ـ أ.

(٢) في + ج.

(٣) أ: عالية.

(٤) ـ جـ.

في أ كتب الناسخ:

تم استنساخه في بعض ليالي شوال من شهور سنة سبع وخمسين وثمانمئة من نسخة كتب في آخرها ما هذا صورته: الحمد لله وصلواته على رسول الله: قد تم قراءته علي في المرة الحادية عشر والحمد لله رب العالمين في أوائل ربيع الاول سنة ثلاثين وثمانمائة هجرية، حرره محمد بن شريف.. وقد نقله من خطه.. أقل الخليقة محمد علي بن محمد كان الله له.

وفي ب:

تمت بحمد الله على يد أضعف خلق الله، عبدالله بن أحمد بن عمر المشرقي المالكي غفر الله له ولوالديه.. ومشايخه وأحبابه والمسلمين، الأحد المبارك ثامن عشر صفر الخير سنة ٨٧٩ أحسن عاقبتها.

وفي د:

.. قد استراح قدم القلم في ميدان تصحيح الطوالع بين مصححه الفقير الضعيف المحتاج.. محمود ابن محمد في مدرسة أرصلانية.. من بلدة بروسة المحروسة.. في وقت الظهر يوم السبت في شهر رمضان المبارك في سنة تسع وثمانية وثمانمائة.

في ج:

.. تمت، تاريخ سنة اثنين وستين وتسعمائة.

الفهرس

مقدمة المحقق ٥
حياة مؤلف الكتاب ٧
هذا الكتاب ١٥
صور من مخطوطات الكتاب ٣٥
رموز التحقيق ٤٧

كتاب طوالع الأنوار

تمهيد ٥١
المقدّمة
الفصل الأول : في المبادئ ٥٥
الفصل الثاني : في الأقوال الشارحة ٥٦
الفصل الثالث : في الحجج ٦٠
الفصل الرابع : في أحكام النظر ٦٥

الكتاب الأول : في الممكنات

الباب الأول : في الأمور الكليه

الفصل الأول : في تقسيم المعلومات ٧٥
الفصل الثاني : في الوجود والعدم ٧٧
الفصل الثالث : في الماهية ٨٣
الفصل الرابع : في الوجوب والامكان
والقدم والحدوث ٨٨
الفصل الخامس : في الوحدة والكثرة ... ٩٣
الفصل السادس : في العلة والمعلول ٩٨

الباب الثاني : في الأعراض

الفصل الأول : في المباحث الكلية ١٠٣
الفصل الثاني : في مباحث الكم ١٠٦
الفصل الثالث : في الكيف

الباب الثالث : في الجواهر

الفصل الأول : في مباحث الأجسام ... ١٣٣
الفصل الثاني : في المفارقات ١٤٦

الكتاب الثاني : في الالهيات

الباب الأول : في ذات الله تعالى

الفصل الأول : في العلم به ١٦٥
الفصل الثاني : في التنزيهات ١٦٨
الفصل الثالث : في التوحيد ١٧٤

الباب الثاني : في صفاته تعالى

الفصل الأول : في الصفات التي يتوقف
عليها أفعاله ١٧٧
الفصل الثاني : في سائر الصفات ١٨٨

الباب الثالث : في أفعاله تعالى

وفيه مسائل ١٩٧

الكتاب الثالث : في النبوات

الباب الأول : في النبوة ٢٠٩
الباب الثاني : في الحشر والجزاء ٢٢٠
الباب الثالث : في الامامة ٢٣٥
الفهرس ٢٤٨